

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

أثر العوامل الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية

2024-2013

معتصم عيسى محمد طنبينه

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1447 هـ / 2025 م

أثر العوامل الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية

2024-2013

إعداد :

معتصم عيسى محمد طنينه

بكالوريوس محاسبة من جامعة القدس المفتوحة/فلسطين

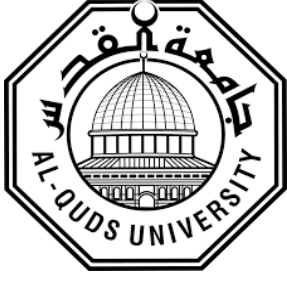
المشرف الرئيس : د. أكرم إسماعيل رحال

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

تخصص المحاسبة والضرائب من كلية الأعمال والاقتصاد/عمادة الدراسات

العليا/جامعة القدس

1447 هـ / 2025 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج المحاسبة والضرائب

### إجارة الرسالة

أثر العوامل الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية

2024-2013

اسم الطالب: معتصم عيسى محمد طنينه

الرقم الجامعي: 22112286

المشرف: د. أكرم اسماعيل رحال

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2025/8/6 من قبل لجنة المناقشة المدرجة اسماؤهم وتوقيعهم:

التوقيع: .....

1. رئيس لجنة المناقشة: د. أكرم اسماعيل رحال

التوقيع: "....."

2. ممتحنا داخلياً: د. فراس بركات

التوقيع: .....

3. ممتحناً خارجياً: د. مجدي الكبيجي

القدس-فلسطين

1447هـ/2025م

## الإهداء

إلى سندي فخري واعتزازي ..... والدي الغالي  
إلى من كانت دعواتها سر نجاحي نبع الحنان ..... والدتي الغالية  
إلى رفاق دربي الأعزاء على قلبي ..... إخوتي وأخواتي

إلى أستاذي ومعلمي ومشرفي الدكتور أكرم رحال  
إلى الأخوة والأخوات زملائي في الدراسة

إلى وطني ، فلسطين الجرح والامل ،الى الأرض التي تعلمت منها ان الصمود حياة ، وأن الأمل لا  
يموت

إلى كل من تمنى لي الخير داعياً لي بالتوفيق  
إلى كل من يقرأ

اهدي ثمرة تعبتي وجهدي المتواضع

سائلاً المولى أن يعلمني ما ينفعني وان ينفعني بما علمني وان يجعل هذا العلم حجةً لي وليس حجةً  
علي انه سميعٌ مجيب

معتصم عيسى طنينه

إقرار

أقر أنا معد هذه الرسالة، أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر .

التوقيع: 

الاسم: معتصم عيسى محمد طنينه

التاريخ: 2025/8/6

## الشكر والعرفان

قال تعالى: " لئن شكرتم لأزيدنكم " سورة إبراهيم" (آية، 6)

في نهاية عملي المتواضع أحمد الله العظيم وأشكره كثيراً أن وفقني إلى إنجاز هذه البحث ، الحمد لله الذي هدانا ووفقنا بتوفيقه، والشكر له سبحانه على فضله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى المشرف الفاضل الدكتور اكرم رجال على ما قدمه لي من نصح وإرشاد وتوجيهات بأمانة العلم والعلماء، الذي كان له فضل الأشراف على هذه الرسالة فكان نعم المرشد والموجه .

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى جامعة القدس ممثلة برئاستها وبالهئية التدريسية والإدارية وكافة العاملين بها.

وبهذا المقام أتقدم بالشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم ولتحملهم عناء القراءة والتدقيق والمناقشة للارتقاء بهذا البحث.

الدكتور فراس بركات مناقشاً وممتحناً داخلياً،

والدكتور مجدي الكبيجي مناقشاً وممتحناً خارجياً.

وأخيراً أتوجه بالشكر الجزيل لكل من قدم لي المساعدة لإنجاز الدراسة

معتصم عيسى طنينه

## الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر العوامل الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية خلال الفترة (2013-2024)، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاعتماد على التقارير المالية والاقتصادية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية وسلطة النقد الفلسطينية. ولاختبار فرضيات الدراسة، تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V27).

أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي لعامل نصيب الفرد من الناتج المحلي على الأداء المالي المقاس بالإيرادات العامة والنفقات العامة، بينما لم يظهر له أثر على العجز/الفائض في الموازنة أو الدين العام أو التهرب الضريبي. كما تبين عدم وجود أثر لعامل النمو الاقتصادي على أي من مقاييس الأداء المالي. وظهر أثر سلبي لعامل البطالة على الإيرادات العامة وأثر إيجابي على التهرب الضريبي، بينما لم يكن له أثر على النفقات العامة أو العجز/الفائض أو الدين العام. وأخيراً، لم يظهر لعامل التضخم أثر معنوي على أغلب مقاييس الأداء المالي للحكومة الفلسطينية، باستثناء أثره السلبي على التهرب الضريبي.

أوصت الدراسة بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي عبر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوسيع فرص العمل، لما له من أثر إيجابي على الإيرادات والنفقات الحكومية، وتبني سياسات فعّالة للحد من البطالة لما لها من أثر سلبي على الإيرادات وزيادة التهرب الضريبي، مثل دعم القطاع الخاص في تشغيل الشباب وتطوير برامج التدريب المهني.

**الكلمات المفتاحية:** العوامل الاقتصادية، الموازنة العامة، البطالة، التضخم، الإيرادات العامة ، فلسطين.

# **The impact of economic factors on the financial performance of the Palestinian government 2013-2024**

**Prepared by: Motasem Issa Mohammad Tanina**

**Supervisor: Dr. Akram Rahal**

## **Abstract**

This study aimed to examine the impact of economic factors on the financial performance of the Palestinian government during the period (2013–2024), using a descriptive-analytical approach. The study relied on financial and economic reports issued by the Palestinian Ministry of Finance and the Palestine Monetary Authority. To test the study's hypotheses, the extracted data were statistically analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS V27).

The findings revealed a positive impact of GDP per capita on financial performance measured by public revenues and public expenditures, with no significant impact on budget deficit/surplus, public debt, or tax evasion. The economic growth indicator showed no significant effect on any financial performance measures. The unemployment rate had a negative effect on public revenues and a positive effect on tax evasion, while showing no impact on public expenditures, budget deficit/surplus, or public debt. The inflation rate had no significant impact on most financial performance indicators, except for a negative effect on tax evasion.

The study recommends increasing GDP per capita by supporting small and medium-sized enterprises and expanding job opportunities, as these have a positive impact on public revenues and government expenditures. It also calls for adopting effective policies to reduce unemployment, as it negatively affects revenues and increases tax evasion, such as supporting the private sector in hiring young people and expanding vocational training programs.

**Keywords:** Economic factors, general budget, unemployment, inflation, public revenues, Palestine.

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### 1.1 المقدمة

تُعدّ السياسة المالية أداةً محوريةً في إدارة الاقتصاد الكلي، سواء في الدول المتقدمة أو النامية. وتظهر أهميتها الكبرى من خلال دورها الفعال في معالجة المشاكل الاقتصادية المتعددة التي تواجه الدول، مثل البطالة، التضخم، والنمو الاقتصادي، إلى جانب تأثيرها في زيادة حجم الاستثمار. لهذا، تسعى الحكومات دائماً لوضع السياسات المالية الأفضل التي تتناسب مع الموارد القومية المتاحة (عيساوي، 2022).

إنّ الإدارة الفعالة للمالية العامة هي حجر الأساس لتحقيق الأهداف التنموية الوطنية ومكافحة الفقر. فالأداء المالي يعكس قدرة المؤسسة الحكومية على استخدام مواردها بكفاءة لتحقيق أهدافها. وقد أظهرت التجارب أن الأساليب الإدارية التقليدية التي تعتمد فقط على اللوائح والقوانين غالباً ما تفشل في تلبية تطلعات المواطنين بسبب ضعف الإنتاجية وانخفاض كفاءة الخدمات وجودتها (صبري وزبيد، 2022).

يتسم الاقتصاد الفلسطيني بكونه ضعيفاً وهشاً، وهذا يعود بشكل كبير إلى السياسات الإسرائيلية المستمرة التي تسيطر على الموارد، خاصة في المناطق المصنفة "ج"، وتتحكم بشكل كامل في المعابر والحدود، بالإضافة إلى توسيع الاستيطان. كل هذه العوامل تعيق التواصل الاقتصادي الداخلي وتسعى

لإبقاء الاقتصاد الفلسطيني تابعًا للاقتصاد الإسرائيلي، كمصدر للعمالة الرخيصة وسوق استهلاكية لمنتجاته، مما يمنع تحقيق الاستقلال الاقتصادي والمالي الذي يمكن أن يؤدي إلى الاستقلال السياسي (وزارة الاقتصاد الوطني، 2022).

خلال الربع الأول من عام 2024، شهد الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين تراجعًا حادًا بنسبة 35%، نتيجة لانخفاض الطلب المحلي (الاستهلاكي والاستثماري) وتراجع الأنشطة الاقتصادية. هذا الانكماش هو نتيجة مباشرة للعدوان الإسرائيلي غير المسبوق على قطاع غزة، والذي تسبب في شل الحياة بشكل كامل هناك، مما أدى إلى انكماش الناتج المحلي في غزة بنسبة 86% مقارنة بالربع المماثل من عام 2023. وقد امتدت تداعيات العدوان لتشمل الضفة الغربية، حيث انكمش اقتصادها بنسبة 25.9% بسبب التضييق والإغلاق ومنع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل. كما أدى التراجع الحاد في الدعم الخارجي واستمرار احتجاز جزء من إيرادات المقاصة إلى زيادة الركود الاقتصادي وتدهور قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل البطالة في فلسطين إلى حوالي 57% خلال الربع الأول من عام 2024، وذلك بسبب الأوضاع الكارثية في غزة ومنع العمال من العمل في إسرائيل (طلمية، 2024).

في ضوء هذه المعطيات، تبرز الأهمية القصوى للسياسة المالية والإدارة الفعالة للمالية العامة، خاصة في السياق الفلسطيني الذي يواجه تحديات اقتصادية معقدة. هذه السياسة هي الأداة الرئيسية لمواجهة الأزمات المالية وتوجيه الموارد المتاحة نحو الاستقرار والنمو. من هنا، تأتي هذه الدراسة لبحث وتحليل أثر العوامل الاقتصادية—المتتمثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي، معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، ومعدل التضخم—على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية، بهدف تقديم توصيات عملية تساعد في تحسين كفاءة إدارة المالية العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

## 2.1 مشكلة الدراسة

واجه الاقتصاد الفلسطيني منذ عام 2013 وحتى عام 2024 سلسلة من التحديات الاقتصادية الحادة التي تعمقت بفعل عوامل متعددة. تشمل هذه العوامل القيود الإسرائيلية المستمرة، واحتجاز أموال المقاصة، والانكماش الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وتراجع الدعم الخارجي. وقد انعكست هذه التحديات بشكل مباشر على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة، وزيادة النفقات الجارية على حساب النفقات التطويرية، واتساع فجوة العجز في الموازنة، وارتفاع الدين العام، وتفاقم ظاهرة التهرب الضريبي.

تفاقمت هذه الأوضاع بشكل خاص في الربع الثاني من عام 2024، حيث تشير التقديرات الأولية لسلطة النقد إلى تراجع الاقتصاد الفلسطيني بنحو 25% مقارنة بالربع المماثل من عام 2023. جاء هذا الانكماش الحاد نتيجة استمرار العدوان الإسرائيلي الذي طال قطاع غزة والضفة الغربية، مما أثر سلباً على الإيرادات العامة وزاد الضغوط على المالية العامة. ففي هذا الربع، تراجعت الإيرادات العامة والمنح لتصل إلى 2.4 مليار شيكل مقارنة بـ 4.1 مليار شيكل في الربع المناظر من عام 2023. وفي المقابل، ارتفعت قيمة النفقات العامة إلى 3.2 مليار شيكل، مع استمرار الخلل الهيكلي في توزيعها، حيث استحوذت النفقات الجارية على 96.4% من إجمالي الإنفاق مقابل 3.6% فقط للنفقات التطويرية (سلطة النقد الفلسطينية، 2024).

تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى صورة قاتمة للوضع الاقتصادي الفلسطيني، حيث يتقاطع التدهور المالي العام مع الانكماش الاقتصادي، ما يزيد من مستويات الدين والعجز في الموازنة.

وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت الجوانب الاقتصادية والمالية في السياق الفلسطيني، إلا أن معظمها ركز على فترات زمنية محدودة أو على متغيرات منفصلة. وهذا ما يترك فجوة بحثية واضحة تتمثل في غياب دراسة شاملة تحلل العلاقة بين مجموعة من العوامل الاقتصادية الرئيسية (نصيب الفرد من الناتج المحلي، معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، ومعدل التضخم) والأداء المالي للحكومة الفلسطينية على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً، من عام 2013 حتى عام 2024، وبناءً على ذلك ينتج لدينا السؤال الرئيسي للدراسة: ما أثر العوامل الاقتصادية (نصيب الفرد من الناتج المحلي، معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم) على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية خلال الفترة (2013-2024)؟

### 3.1 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في معرفة العوامل الاقتصادية ذات التأثير على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية، ولتحقيق هذا الهدف، تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على واقع العوامل الاقتصادية في فلسطين، وقياس درجات التغيير في (نصيب الفرد، النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة).

2. التعرف على واقع الأداء المالي للحكومة الفلسطينية بعناصره المتمثلة في (الإيرادات العامة، النفقات العامة، والعجز/ الفائض في الموازنه العامة، الدين العام، التهرب الضريبي).

3. دراسة أثر التغيير في العوامل الاقتصادية في فلسطين على التغيير الأداء المالي للحكومة الفلسطينية.

### 4.1 فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات الآتية:

**الفرضية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) للعوامل الاقتصادية على الإيرادات العامة الفلسطينية، وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

• لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) للعوامل الاقتصادية على الإيرادات المحلية (إيرادات ضريبية، إيرادات غير ضريبية).

• لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) للعوامل الاقتصادية على إيرادات المقاصة.

**الفرضية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) للعوامل الاقتصادية على النفقات العامة الفلسطينية، وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

▪ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) للعوامل الاقتصادية على النفقات الجارية.

▪ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) للعوامل الاقتصادية على النفقات التطويرية.

**الفرضية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) للعوامل الاقتصادية على العجز / الفائض في الموازنة الفلسطينية.

**الفرضية الرابعة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) للعوامل الاقتصادية على الدين العام.

**الفرضية الخامسة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $0.05 \geq \alpha$ ) للعوامل الاقتصادية على التهرب الضريبي.

## 5.1 أهمية الدراسة

تُقسم أهمية هذه الدراسة إلى جانبين رئيسيين: أهمية نظرية وأهمية عملية، حيث تسعى لتقديم إسهام علمي وعملي في فهم وتحليل الأداء المالي للحكومة الفلسطينية في ظل الظروف الاقتصادية المعقدة. **الأهمية النظرية:**

1- تُعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تتناول العلاقة بين مجموعة من العوامل الاقتصادية الرئيسية (نصيب الفرد من الناتج المحلي، النمو الاقتصادي، البطالة، والتضخم) والأداء المالي للحكومة الفلسطينية بشكل شامل ومنهجي خلال الفترة (2013-2024). هذا الجانب النظري يسد فجوة بحثية قائمة، حيث ركزت معظم الدراسات السابقة على متغيرات منفصلة أو فترات زمنية محدودة.

2- تقدم الدراسة نموذجًا تحليليًا يمكن استخدامه في المستقبل لفهم العلاقة بين العوامل الاقتصادية وواقع الأداء المالي للحكومة الفلسطينية، مما يوفر إطارًا نظريًا للباحثين والمهتمين بالسياسات المالية والاقتصادية في السياق الفلسطيني.

3- تُقدم الدراسة مادة علمية قيّمة تساهم في إثراء المكتبة العربية بالنتائج والتوصيات، مما يُمكن استخدامها كمرجع للباحثين في مجالات الاقتصاد والمالية العامة.

## الأهمية العملية:

1. تُسهم نتائج الدراسة في توجيه صنّاع القرار والجهات الحكومية المسؤولة عن السياسة المالية نحو فهم أعمق للتحديات التي يواجهها الأداء المالي. من خلال قياس التغيرات وتأثيرها، يمكن للحكومة وضع خطط وسياسات أكثر فعالية لتفادي مخاطر التراجع المالي.
2. تعالج الدراسة قضية التدهور المالي والتهرب الضريبي، وهما من القضايا الحساسة التي تؤثر بشكل مباشر في تقدم الدولة واستقرارها.
3. تساعد التوصيات المستخلصة من نتائج الدراسة في توجيه السياسات الاقتصادية نحو حلول عملية، مثل التركيز على رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي لمواجهة تراجع الإيرادات، ووضع آليات للحد من التهرب الضريبي المرتبط بالبطالة والتضخم.

### 6.1 حدود الدراسة

- الحدود الزمانية: الفترة الزمنية 2013-2024.

- الحدود المكانية: فلسطين (الحكومة الفلسطينية)

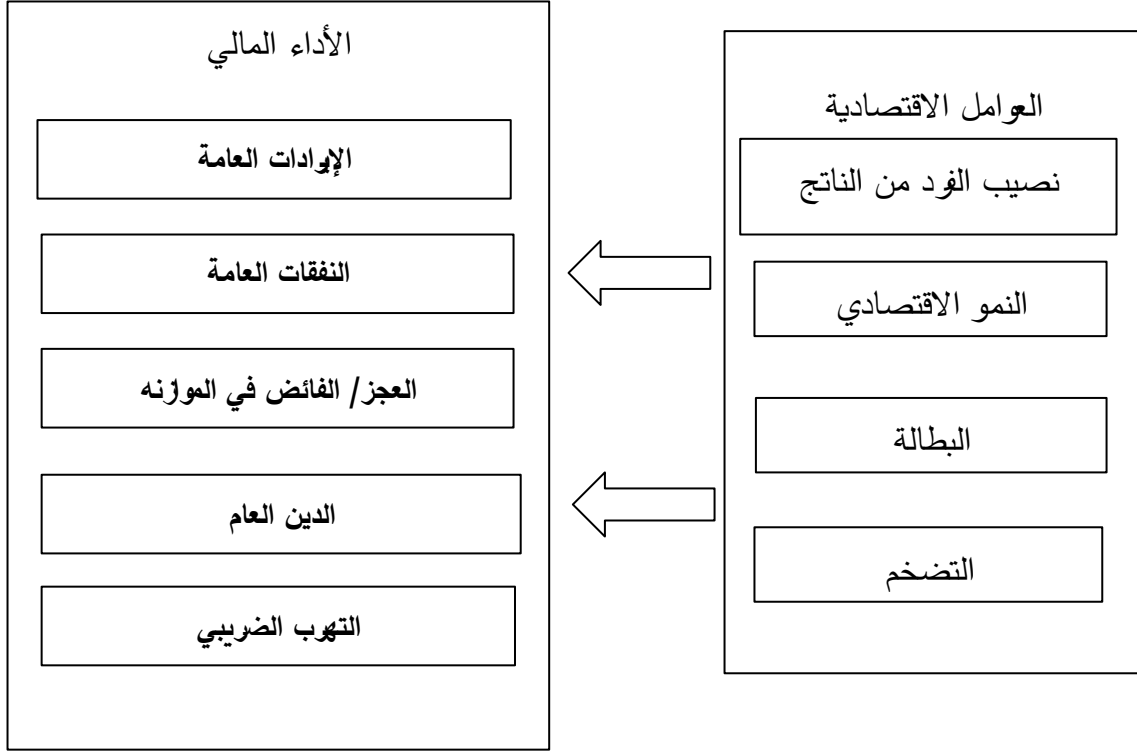
متغيرات الدراسة

**المتغير المستقل:** العوامل الاقتصادية (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة).

**المتغير التابع:** الأداء المالي للحكومة الفلسطينية بعناصره المتمثلة في (الإيرادات العامة، والنفقات العامة، العجز/ الفائض في الموازنة العامة، والدين العام، والتهرب الضريبي).

## 7.1 نموذج الدراسة:

يمثل النموذج التالي العلاقة بين متغيرات الدراسة:



الشكل (1.1) نموذج الدراسة

من إعداد الباحث

## 8.1 مصطلحات الدراسة

1. **العوامل الاقتصادية:** هي مجموعة من المتغيرات والمحددات التي تؤثر على أداء الاقتصاد اعام وعلى الأداء المالي، وتشمل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، ومعدل البطالة (العزب، 2022).
2. **الأداء المالي:** قدرة الحكومة على إدارة مواردها المالية بكفاءة وفعالية، ويقاس من خلال الإيرادات العامة، النفقات العامة، العجز/الفائض، الدين العام، والتهرب الضريبي (Lolo et al., 2023).

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### 1.2 الإطار النظري

تمهيد

يُعد الأداء المالي الحكومي انعكاسًا مباشرًا للمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على قدرة الحكومة على تحقيق الاستقرار المالي والاستدامة الاقتصادية، وفي هذا السياق يبرز تأثير العوامل الاقتصادية بشكل واضح نظرًا للظروف السياسية والاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني، وفي هذا الفصل سيتم التعرف على العوامل الاقتصادية، مثل النمو الاقتصادي، والتضخم، والديون، والإيرادات العامة، ومدى تأثيرها على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية، كما سيتم تحليل هذه العوامل من خلال استعراض العوامل الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات تتقارب مع الدراسة الحالية.

#### 1.1.2 العوامل الاقتصادية

تعكس العوامل الاقتصادية للأداء المالي الحكومي مدى كفاءة واستدامة السياسات المالية للدولة، وتشمل مجموعة من البيانات التي تقيس الإيرادات والنفقات الحكومية، والعجز أو الفائض في الموازنة، ومستويات الدين العام، من أبرز هذه العوامل ما يلي:

أولاً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : يعتبر مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات دلالة على مستوى الرفاه لأفراد المجتمع وهو يعبر عن مدى قدرة الفرد في شراء السلع والخدمات كما أنه يعد أحد أهم المقاييس المستخدمة في قياس مستوى التنمية الاقتصادية. ويتم تحديد نصيب الفرد من الناتج بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان، وتؤدي الزيادة الحقيقية في الناتج المحلي (السلع والخدمات النهائية) إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل مع ضرورة توفر شروط أساسية أهمها أن معدل النمو في الناتج المحلي أكبر من معدل النمو السكاني. بالإضافة إلى أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية أي بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في متوسط نصيب الفرد الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم)، علاوة على ذلك أن تكون الزيادة مستدامة على المدى الطويل وليست آنية مثل ما يحدث مع الدول المصدرة للنفط التي تكون ناتجة عن الزيادة في أسعار النفط، بالرغم من شيوع استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي كمؤشر للرفاه الاقتصادي إلا أنه تعرض لعدد من الانتقادات أهمها أن هذا المؤشر لا يفسر مدى عدالة توزيع الناتج المحلي الإجمالي بين أفراد المجتمع، ومع ذلك مازال هذا المؤشر يعد الأفضل للمقارنة بين المستويات المعيشية بين البلدان (الشتيوي والبصير، 2023).

يرى الباحث أن هذا العامل الاقتصادي، على الرغم من أهميته في إعطاء صورة عامة عن مستوى المعيشة، يحتاج إلى تفسير حذر في السياق الفلسطيني. فالزيادات في نصيب الفرد قد تكون ناتجة عن تدفقات مؤقتة كالمساعدات الخارجية أو قد لا تعكس تحسناً حقيقياً ومستداماً في حياة المواطنين بسبب التحديات الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني والقيود المفروضة عليه. علاوة على ذلك، لا يعكس هذا المؤشر مدى عدالة توزيع الناتج المحلي الإجمالي بين أفراد المجتمع، حيث تشير البيانات إلى وجود تفاوت كبير في الدخل والثروات ، وتم عرض تفاصيل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بجدول مرفق في المحقات (ملحق 3 )

ثانياً: النمو الاقتصادي: يعرف بأنه الزيادة أو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد وتؤدي إلى زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية، وبذلك فإن النمو الاقتصادي يتضمن عدة عناصر هي (حسين، 2019):

1. رأس المالي: وهو زيادة حجم الإنتاج مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج وذلك من خلال فترة زمنية مقارنة بالفترات السابقة.
2. العمل: وهو حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتناول عناصر الإنتاج بصورة أسهل والبحث عن عناصر إنتاج أقل كلفة وأكثر ربحية.
3. التقدم التقني: يتمثل في سرعة تطبيق وتطوير المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة، وهذا يتحقق بالاهتمام بجانب التعليم والبحث العلمي.

### متطلبات النمو الاقتصادي:

لنجاح عملية تحقيق هدف النمو الاقتصادي لا بد من وجود مقتضيات ومتطلبات للوصول إلى ذلك الهدف، يوجد منها على سبيل المثال (علبي، 2020):

- 1 وجوب توفير الوسائل والأدوات التكنولوجية الملائمة التي تؤدي إلى دعم ومساندة الإنتاج المحلي.
- 2 توفير جميع المعلومات التي تتعلق الأمور المالية للدولة كافة بشكل دقيق وشفاف، وتساعد في عملية دعم النمو الاقتصادي بصورة أو بأخرى.
- 3 العمل على وضع خطط اقتصادية حكيمة ومدروسة تدعم الأهداف الاقتصادية كافة، بما فيها النمو الاقتصادي.
- 4 العمل على تدريب الأفراد وتأهيلهم في جميع القطاعات الخاصة والعامّة.
- 5 العمل على توعية الأفراد وتنقيفهم بأهداف الدولة الاقتصادية؛ وذلك عن طريق تنقيفهم بسياسات الاستهلاك في المجتمعات، وما إلى ذلك من خلال وسائل الإعلام.

### العقبات التي تؤثر على النمو الاقتصادي:

يواجه النمو الاقتصادي مجموعة من العقبات والتي يعيق من تحقيقه من أهمها (الغناي، 2015):  
أولاً: العقبات الداخلية: ويقصد بها تلك العقبات التي يكون مصدرها من داخل الدولة، وبالتالي يمكن تقسيمها إلى:

1. عقبات اقتصادية: وهي العقبات التي يكون مصدرها عوامل اقتصادية، وأهم تلك العوامل انخفاض مستوى الدخل القومي، التبعية الاقتصادية، ضيق الأسواق المحلية

2. عقبات غير اقتصادية: وهي العقبات التي يكون مصدرها غير اقتصادي، وأهم تلك العوامل العوامل الاجتماعية والثقافية ، العوامل السياسية ،العوامل الإدارية

ثانياً: **العقبات الخارجية**: ويقصد بها تلك العقبات التي يكون مصدرها من خارج الدولة، أن من أهم هذه العقبات الخارجية، الشروط الجائرة التي تضعها الدول الرأسمالية أمام الدول النامية من أجل القروض والإعانات، بالإضافة الي عدم تصدير الخبرات التقنية والفنية ذات الكفاءة العالية من الدول المتقدمة الي الدول النامية إلا بشروط و ضمانات قاسية.

### طرق قياس النمو الاقتصادي:

يمكن قياس النمو الاقتصادي بطرق عدة منها (بن لخدیم، 2024):

1. طريقة الدخل: تعتمد هذه الطريقة على الدخل القومي للدولة ويتم حسابها كما يلي:

**الدخل القومي** = الأجور والمرتبات + ريع فائدة قطاع الأعمال + أرباح الأسهم + دخول الملاك + ضرائب التأمين الاجتماعي + ضرائب دخول الشركات.

2. طريقة الناتج: وتعتمد هذه الطريقة على حساب القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية، باستثناء السلع الوسيطة لسعر السلعة في السوق، ويتم احتساب القيمة كما يلي:

**القيمة المضافة** = قيمة الإنتاج - قيمة مستلزمات الإنتاج

3. طريقة الإنفاق: يتم قياس الدخل القومي في هذه الطريقة من خلال احتساب أوجه الإنفاق في الاقتصاد خلال السنة، وتمثل الجهات التي تقوم بالإنفاق، وتحسب كما يلي:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

حيث أن:

C: الإنفاق العائلي أو ما يسمى إنفاق استهلاكي.

I: الإنفاق الخاص أو الاستثماري

G: الإنفاق الحكومي ويشمل الاستهلاكي والاستثماري

X-M: الإنفاق الأجنبي الذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات

ويرى الباحث ان الاقتصاد الفلسطيني شهد تقلبات كبيرة في النمو، مع فترات نمو مرتفعة وفترات انكماش، بسبب عوامل داخلية وخارجية ، ويعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير على المساعدات الخارجية والتحويلات المالية، ويتأثر بشكل كبير بالوضع السياسي والقيود المفروضة من قبل الاحتلال

الإسرائيلي وتأثر الاقتصاد الفلسطيني بشدة بجائحة كورونا، مما أدى إلى انخفاض النمو وتفاقم الأوضاع الاقتصادية

شهد الاقتصاد الفلسطيني انكماشًا حادًا في عام 2024 يقدر بحوالي 28%، مما يمثل أحد أكبر حالات التراجع الاقتصادي في تاريخ فلسطين حسب سلطة النقد الفلسطينية ، وتم عرض تفاصيل النمو الاقتصادي في فلسطين بجدول مرفق في المحقات (ملحق 3)

### ثالثاً: البطالة:

أن البطالة كلمة تحمل في طياتها مضمونا قيميا أو أخلاقيا حيث أنها مستمدة من الباطل عكس الحق، خاصة إذا كان العاطل ذلك الشخص الموجود داخل قوة العمل وعمره محصور بين 16 و60 سنة لا يعمل بأجر ولو مدة محددة، وقادر على العمل وراغب فيه ولا يجده رغم جديته في البحث عنه، وذلك قبل التعداد أو المسح، ولا يفضل استخدام صفة العاطل ليعبر عن موقفه العلمي، خاصة و أنه ليس عاطلا بمحض إرادته وإنما هو "معطل"، هذا المعطل يتحمل مسؤولية المجتمع الذي لم يوفر له فرصة عمل باعتبار أنه يريد العمل ويبحث عنه بجدية ولا يجده لظروف قهرية، أي أنه ليس عاطلا بمحض إرادته، ولو كان كذلك ما قمنا بإدراجه ضمن مفهوم العاطل أو المعطل بصفة أدق، مع هذا فسوف نستخدم المصطلح الشائع الاستخدام سواء في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية أو بين الأفراد وهو البطالة (بن خنائة ومعبدي، 2024).

### أنواع البطالة:

تعددت أنواع البطالة منذ الأزمة الاقتصادية الكبرى التي إصابته النظام الرأسمالي وكل واحدة منها ظهرت في مرحلة معينة وظروف معينة مر بها النظام الرأسمالي خلال مراحل تطوره ونمو اقتصاداته وحتى يومنا هذا، ويمكن أن نوضح اهم هذه الأنواع من البطالة كما يلي (الأطرش وأبو زيد، 2024):

**1. البطالة الدورية:** وهي البطالة الناتجة عن تقلبات النشاط الاقتصادي بين فترات التوسع والانكماش ضمن ما يُعرف بالدورة الاقتصادية، التي تمتد عادة من 3 إلى 10 سنوات. ففي فترات الرواج يزداد الإنتاج والتوظيف والدخل، بينما في فترات الانكماش ينخفض النشاط الاقتصادي ويقل الطلب على العمالة

2. **البطالة الموسمية:** هي نوع من البطالة يعمل فيها الأفراد لفترات ويتعطلون في فترات أخرى، كما في الأرياف أو عمل الطلاب خلال الصيف. وهي تتداخل مع البطالة الجزئية لكون العمل لا يستمر طوال العام.

3. **البطالة الاحتكاكية:** هي البطالة التي تحدث نتيجة تنقل العاملين بين المهن أو المناطق، وتطول فترة البحث عن العمل بسبب نقص المعلومات المتاحة للباحثين وأصحاب العمل. وتقل هذه البطالة كلما زادت كفاءة البحث عن فرص العمل.

4. **البطالة الهيكلية:** وهو النوع الذي تنتج عنه تغييرات في هيكل الاقتصاد تؤدي إلى عدم توافق بين خبرات الباحثين عن العمل والوظائف المتاحة، نتيجة دخول تقنيات جديدة أو تغيير الطلب على المنتجات، مما يسبب اختلالاً في سوق العمل يستمر حتى يحدث توازن بين العرض والطلب..

5. **البطالة المقنعة:** هي تعطل غير ظاهر كمياً، حيث يظل الناتج الحدي منخفضاً أو معدوماً رغم استمرار تشغيل الأفراد. وتنتشر في الدول النامية، خاصة في الزراعة والمجتمعات التي يسود فيها نمط الكفاف والاستهلاك الذاتي.

### مناهج وطرق علاج البطالة:

يمكن تصنيف مناهج العلاج لمشكلة البطالة إلى ثلاث مجموعات رئيسية كما يلي (الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، 2013):

1. زيادة معدل النمو الاقتصادي: تُعد من أبرز الحلول للبطالة، حيث تُوصي السياسات الاقتصادية بتحفيز الادخار والاستثمار، إذ أن النمو الاقتصادي غالباً ما يرتبط بارتفاع الطلب على قوة العمل.

2. خفض تكلفة العمل: يرى بعض الخبراء أن ارتفاع الأجور وعدم مرونتها يزيد من تكاليف الإنتاج ويضعف تنافسية المنتجات، مما يفاقم البطالة. لذا، فإن خفض الأجور قد يقلل التكاليف، ويحفز الاستثمار والإنتاج، وبالتالي يساهم في زيادة التوظيف.

3. تعديل ظروف سوق العمل: يرى بعض الاقتصاديين، وفق الفكر الكلاسيكي، أن البطالة ناتجة عن جمود أسواق العمل بسبب تدخل النقابات والحكومات. ويقترحون علاجها عبر تعزيز مرونة السوق، مثل إلغاء الحد الأدنى للأجور، وتعديل إعانات البطالة، وتقوية برامج التدريب لإعداد العاطلين لسوق العمل الحديث.

## طرق قياس البطالة:

يمكن قياس البطالة من خلال الطرق التالية (بن خناثة ومعبدى، 2024):

### 1- المقياس الرسمي للبطالة:

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية. كنسبة عدد عاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة، وذلك باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = (\text{عدد العاطلين عن العمل} / \text{الفئة النشطة}) * 100$$

ويشير مصطلح قوة العمل (القوى العاملة) إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل بالطبع في ظل الأجور السائدة.

$$\text{قوة العمل} = \text{حجم العمالة} + \text{حجم البطالة}$$

### 2- المقياس العلمي للبطالة:

ولأنّ هذا المقياس يركز فقط على البطالة السافرة ويهمل كل أنواع البطالة الأخرى وعلى رأسها البطالة المقنعة.

وفق هذا المقياس، فإنّ العمالة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلاً للناتج المحتمل، وبالتالي، يكون معدل البطالة الفعلي مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي، ويحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل أو لقوة العمل أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها. يتم حساب معدل البطالة كما يلي:

$$\text{معدل البطالة} = (\text{الإنتاجية المتوسطة الفعلية} / \text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة}).$$

يرى الباحث أن معدلات البطالة المرتفعة في فلسطين لها تداعيات خطيرة على الأداء المالي للحكومة، حيث تقلل من قاعدة دافعي الضرائب وتزيد من الأعباء الاجتماعية التي تتطلب إنفاقاً حكومياً. كما أن البطالة تؤدي إلى تدهور الأوضاع المعيشية للأفراد والأسر وتزيد من حالة عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتم عرض تفاصيل البطالة في فلسطين بجدول مرفق في المحقات (ملحق 3)

رابعاً: التضخم: يعني ارتفاعاً كبيراً ومستمر في المستوى العام للأسعار على مدى فترة زمنية قد تطول كثيراً وقد يأخذ التضخم أشكالاً مختلفة، وعليه فالتضخم يمكن القول على أنه يعني الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة من الزمن نتيجة عدة عوامل قد تكون نقدية أو هيكلية أو غير ذلك (أحمد وحميدي، 2022).

## أسباب التضخم:

يصنف الاقتصاديون أسباب ارتفاع الأسعار ونشوء التضخم إلى واحد أو أكثر من الأسباب التالية (عطاطري، 2019):

**1. التضخم الناشئ عن الطلب:** يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة الطلب النقدي مع ثبات عرض السلع والخدمات، أي أن ارتفاع الطلب الكلي لا يصاحبه زيادة في الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. يحدث أيضًا عند تأخر العرض الكلي عن الطلب، وخاصة عند التشغيل الكامل للموارد، حيث أي زيادة في الإنفاق الكلي  $(C+I+G+X-M)$  لا ترافقها زيادة في الإنتاج، فتزيد الأسعار.

**2. التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف:** ينشأ التضخم التكاليفي بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج التشغيلية، خاصة رفع أجور العمال بناءً على مطالبهم، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار لتعويض هذه التكاليف. كما تؤدي هذه الزيادات في الأسعار إلى مطالب جديدة بزيادة الأجور، مما يخلق حلقة مستمرة من ارتفاع الأجور والأسعار ويؤدي إلى التضخم.

**3. التضخم المستورد:** التضخم المستورد ينشأ نتيجة اعتماد الدول النامية على الدول الصناعية في استيراد السلع، مما ينقل التضخم عبر ارتفاع أسعار الواردات. كما ينشأ بسبب الحصار الاقتصادي الذي تفرضه دول أخرى، مما يؤدي إلى توقف الاستيراد والتصدير، وارتفاع التضخم، وانخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بشكل كبير.

## أثار التضخم:

يمكن النظر إلى تأثيرات التضخم من حيث الآثار الاقتصادية والاجتماعية والتي تتمثل في الآتي (بكرين، 2015):

**1. أثار التضخم على إعادة توزيع الدخل:** يصيب التضخم بشكل كبير أصحاب الدخل المحدودة والثابتة، إذ يقلل من قدرتهم الشرائية ويضعف مستوى معيشتهم بسبب ارتفاع الأسعار، أما أصحاب الدخل المرنة والمنتجون فيستفيدون من التضخم عبر زيادة أجورهم أو أرباحهم، مما يحافظ على مستواهم المعيشي. وللتعويض عن تآكل أجور أصحاب الدخل الثابت، تسعى النقابات والحكومات لضمان رفع الأجور بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار

**2. أثار التضخم على إعادة توزيع الثروة:** يمكن التمييز بين أصحاب الثروات المادية والمالية في تأثير التضخم عليهم. فالتضخم يقلل القيمة الحقيقية للثروات المالية بسبب انخفاض القوة الشرائية، مما

يضر المدخرين والمقرضين، بينما يستفيد المقترضون لأنهم يسددون القروض بقيمة اسمية أقل حقيقية. أما أصحاب الثروات المادية، فتزداد قيمة استثماراتهم مع التضخم.

**3. آثار التضخم على الاستهلاك والادخار:** ارتفاع الأسعار المستمر مع ثبات الدخل يقلل القوة الشرائية، مما يدفع الأفراد لتقليل الادخار للحفاظ على استهلاكهم. وقد يحول المدخرون أموالهم إلى أصول آمنة مثل السلع المعمرة والذهب، مما يزيد الميل للاستهلاك على الادخار ويؤثر سلباً على الاستثمار ونمو الناتج القومي الحقيقي.

**4. آثار التضخم على الإنتاج:** استمرار التضخم طويل الأمد يضر بالإنتاج لأنه يقلل ثقة الأفراد في قيمة نقودهم، ويزيد من توجههم للاستهلاك والاحتفاظ بالثروات المادية بدل النقود. كما يدفع المنتجين لشراء مواد أولية بكميات أكبر من الحاجة، مما يؤدي لاحقاً إلى تراجع الطلب على المنتجات وانخفاضه لمستويات منخفضة.

**5. آثار التضخم على ميزان المدفوعات:** التضخم يزيد رغبة الأفراد والمنشآت في شراء السلع الأجنبية الرخيصة بدلاً من المحلية المرتفعة السعر، مما يعزز الواردات ويضعف موقف المصدرين المحليين بسبب تراجع تنافسية منتجاتهم، وينتج عن ذلك انخفاض حجم الصادرات.

**6. الآثار الاجتماعية للتضخم:** انخفاض القوة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود مع زيادة دخول فئات أخرى يفاقم التفاوت الاجتماعي، مما يؤدي إلى ظهور سلوكيات سلبية مثل الرشوة والسرقة والتهرب الضريبي، وتراجع ولاء وإنتاجية الموظفين. وهذا ينعكس سلباً على الاقتصاد والمجتمع، مع تعميق المشكلات الاقتصادية.

### قياس التضخم:

يتم قياس التضخم من خلال استخدام مخفض الناتج المحلي، والذي يعتبر من الأرقام القياسية المهمة، كونه يقيس التغييرات في أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد القومي، سواء كانت سلع وخدمات استهلاكية أو رأسمالية، ونظراً لتدني توافر إحصاءات بشكل دوري عن مخفض الناتج القومي، يتم قياس معدل التضخم من خلال استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والذي يقيس مستوى الأسعار لمجموعات السلع والخدمات الاستهلاكية والمشتراة من قبل غالبية المستهلكين في المجتمع في فترة زمنية محددة، ويعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلك مستوى الأسعار لكل من السلع والخدمات المنتجة محلياً والمستوردة (عطايري، 2019).

ويمكن توضيح مؤشر سعر الزبون (CPI) وهو مجموع مرجح لأسعار مجموعة السلع والخدمات التي تحددها الجهات الإحصائية الحكومية من خلال استطلاعات لمشتريات المستهلكين المحليين النموذجية كل عام، إذ تقوم الحكومة بإجراء مسح لتحديد أهمية النفقات المختلفة للأسرة العادية، ويتم تخصيص الأوزان لفئات الإنفاق المختلفة لتعكس أهمية كل منها في إنفاق الأسرة، بالإضافة إلى مؤشر أسعار المستهلك للعمال الصناعيين، وتحسب الحكومة أيضًا مؤشرات أسعار المستهلك البديلة للعمال الزراعيين والموظفين الحضريين غير الديوين، ويتم احتسابه وفق العلاقة التالية :

مؤشر أسعار المستهلك (CPI) = تكلفة سلة الرقم القياسي CPI الفترة الحالية / تكلفة سلة الرقم القياسي CPI الفترة السابقة . (Parkin,2016:155)

يرى الباحث أن التضخم له آثار سلبية متعددة على الاقتصاد الفلسطيني، أبرزها تآكل القوة الشرائية للأفراد، وزيادة تكاليف الإنتاج، وعدم الاستقرار الاقتصادي (بكرين، 2015). كل هذه العوامل تزيد من دافعية التهرب الضريبي لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة والأعمال، مما يضر بالأداء المالي العام، وعلية تم عرض تفاصيل التضخم في فلسطين بجدول مرفق في المحقات (ملحق 3)

## 2.1.2: الأداء المالي:

الأداء المالي يعكس قدرة المؤسسة على استغلال مواردها بشكل فعال سواء على المدى القصير أو الطويل بهدف تحقيق الثروة. وهو يقيس مدى نجاح المؤسسة في استخدام مواردها المادية والمعنوية لتحقيق أهداف الإدارة. بالنسبة للمؤسسات العامة، يعبر الأداء المالي عن تأثير السياسات المالية المتبناة، ومدى مساهمة نمو المؤسسة في نجاح هذه السياسات وتحقيق فائض مالي. ويتم ذلك من خلال تقليل التكاليف وزيادة الإيرادات بشكل مستمر على المدى المتوسط والطويل، لتحقيق التراكم المالي والاستقرار في الأداء (صبري وزويد، 2022).

يرى الباحث أن الأداء المالي للحكومة الفلسطينية يعكس قدرتها على إدارة مواردها بكفاءة وفعالية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها. يتم تقييم هذا الأداء من خلال تحليل الإيرادات العامة، والنفقات العامة، والموازنة العامة (العجز أو الفائض)، ومستوى التهرب الضريبي.

## مقاييس الأداء المالي الحكومي:

أولاً: الإيرادات العامة: تعرف بأنها مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة للأنفاق على المشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ، أو أنها الدخل الذي تحصل عليه الحكومة من كافة الجهات والمصادر وبصورة نقدية لغرض تغطية النفقات العامة، (عكار وناصح، 2020).

تشكل الإيرادات العامة في فلسطين المصدر الأساسي لتمويل النفقات، وتتكوّن من الإيرادات المحلية، تشكل الإيرادات العامة في فلسطين المصدر الرئيسي لتمويل النفقات، وتتكون من الإيرادات المحلية، والمقاصة، والمنح، مع تركيز الدراسة على الإيرادات دون المنح. يُحسب صافي الإيرادات بطرح الإرجاع الضريبي للمستوردين من إجمالي الإيرادات المحلية والمقاصة. تشمل الإيرادات المحلية الضريبية وغير الضريبية والتحصيلات المخصصة، مثل 90% من ضريبة الأملاك و50% من رسوم النقل لصالح الهيئات المحلية. تعتمد فلسطين بشكل كبير على المقاصة كمصدر رئيسي، تليها الإيرادات الضريبية، ثم غير الضريبية، وأخيراً التحصيلات المخصصة (وزارة المالية، 2023).

### ❖ الإيرادات المحلية:

1. الإيرادات الضريبية: نظراً لأهمية الإيرادات الضريبية في تمويل النفقات العامة، بدأت الدول بفرض امتيازات القانون العام والسلطة لضمان تحصيلها في مواعيدها، مع فرض جزاءات على مخالفة الالتزامات الضريبية. كان الجزاء في البداية شرطاً جزائياً ينظمه القانون المدني، ثم تطور إلى فرض غرامات مالية، لكن ذلك لم يقلل الغش والتهرب الضريبي مما أضر بالنظام الضريبي. لذلك لجأ المشرع إلى فرض عقوبات جزائية تؤثر أحياناً على المال وأحياناً على حرية المكلفين الممتنعين أو المتقاعسين عن تنفيذ التزاماتهم الضريبية. تشمل الإيرادات الضريبية ضريبة الدخل، القيمة المضافة، الجمارك، مكوس المشروبات، السجائر، وضريبة الأملاك (الشروف، 2024).

ان اهم اليرادات الضريبية هي ضريبة الدخل والقيمة المضافة فصلها كالاتي:

أ- ضريبة الدخل: الدخل هو إيراد متجدد ومتكرر ما دام المصدر مستمر. وتعد الضرائب على الدخل من أكثر الضرائب وفرة في الاقتصاديات الحديثة، لأنها تعكس القدرة المالية الحقيقية للمكلف. كما تعتبر أداة مهمة في السياسة المالية لمعالجة الأزمات الاقتصادية وتوجيه النشاط نحو القطاعات المستهدفة في خطط التنمية، وتُعتبر من أكثر الضرائب عدالة لفرضها على الدخل الحقيقي (رجب وفضلية، 2022).

ويرى الباحث بأن ضريبة الدخل في فلسطين وهي ضريبة مباشرة تفرض على المكلف وان لها اهمية بالغة في اجمالي ايرادات الضرائب المحلية حيث شكلت عام 2024 نسبة 32 %

ب- ضريبة القيمة المضافة: تعد ضريبة القيمة المضافة من الضرائب الحديثة والمهمة كمصدر رئيسي للدخل في العديد من الدول، فهي ضريبة على الاستهلاك يتحملها المستهلك النهائي رغم أن المنتج أو المستورد أو الموزع يجمعها. تختلف عن ضريبة المبيعات التي تفرض على مرحلة واحدة فقط عند البيع النهائي، حيث تُفرض ضريبة القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج التي تضيف قيمة للمنتج (الحاج، 2021).

وتعرف ضريبة القيمة المضافة بأنها ضريبة عامة يتم فرضها على الأنشطة التي تقوم بإنتاج وتوزيع السلع وتقديم الخدمات، وهي ضريبة تفرض على الزيادة في قيمة السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل إنتاجها وتداولها، فهي ضريبة على الاستهلاك، لأن المحتمل النهائي لها هو المستهلك، على الرغم من أن الذي يقوم بتحصيلها هو المستورد أو المنتج أو الموزع (بن شلهوب، 2022).

ومن وجهة نظر الباحث ان ضريبة القيمة المضافة في فلسطين وهي من الضرائب الغير مباشرة حيث ان المستهلك النهائي هو من يدفعها ، تشكل مصدر الجباية الضريبية الاكبر حيث تشكل 43 % من ايرادات الضرائب المحلية

2. الإيرادات غير الضريبية: الإيرادات غير الضريبية في فلسطين هي الأموال التي تجمعها الحكومة عبر الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة، وتشمل رسوم التسجيل المدني، والخدمات الصحية، والمواصلات، والحكم المحلي، ووزارة الاقتصاد، والمحاكم الشرعية، وسلطة الأراضي، ووزارة الإسكان، والزراعة، والسياحة والآثار، والبريد والاتصالات، والتربية والتعليم، ومجلس القضاء الأعلى، ووزارة الخارجية، ورخص المهن، والتدريب، وغيرها من الرسوم المتنوع.

#### ❖ المقاصة:

المقاصة هي الضرائب التي يدفعها المواطنون الفلسطينيون وتحصلها السلطات الإسرائيلية بسبب سيطرتها على المعابر والحدود، حيث تقتطع عمولة إدارية بنسبة 3% من إجمالي الضرائب المحصلة. وتشمل هذه الضرائب: الجمارك، ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الشراء، ضريبة المحروقات، وضريبة الدخل على عمال داخل الخط الأخضر (الإتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، 2021).

يرى الباحث أن الإيرادات العامة تشكل المصدر الأساسي لتمويل النفقات الحكومية في فلسطين. تتكون الإيرادات من الإيرادات المحلية (الضريبة وغير الضريبة) وإيرادات المقاصة والمنح والمساعدات الخارجية ، وأن النظام الضريبي في فلسطين يشتمل على عدة أنواع من الضرائب، منها: ضريبة الدخل، ضريبة القيمة المضافة، الجمارك، وضرائب أخرى، أما التهرب الضريبي، فيرى الباحث أنه يمثل تحديًا كبيرًا يواجه المالية العامة ويعود إلى عدة عوامل متداخلة، منها: ضعف النظام الإداري والرقابي، تعقيد الإجراءات الضريبية، نقص الوعي الضريبي، الظروف الاقتصادية الصعبة (مثل ارتفاع معدلات البطالة والتضخم)، وغياب الثقة في استخدام الأموال العامة ، وتم توضيح قيم ومبالغ الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية (دخل وقيمة مضافة ) والغير ضريبة والمقاصة بجدول في الملاحق (ملحق 2)

#### ثانياً: النفقات العامة:

النفقات العامة هي إجمالي الإنفاق والتحويلات التي تقوم بها الحكومة عبر وزاراتها وهيئاتها المركزية، وتشمل إنتاج السلع والخدمات بغرض البيع في السوق. وتتضمن النفقات الجارية والرأسمالية والتطويرية. زيادة الإنفاق العام (السياسة المالية التوسعية) ترفع مستوى الدخل والإنتاج القومي، مما يحفز النمو الاقتصادي، ولكن الأهم هو نوعية هذا الإنفاق والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية التي تستفيد منه، وليس فقط حجمه (الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، 2013).

وتتفرع النفقات العامة إلى نفقات جارية تشمل هذه النفقات الأجور والمرتبات، ونفقات غير الأجور التي تضم النفقات التشغيلية، والتحويلية، والرأسمالية، والمساهمات الاجتماعية، ودعم الوقود، والفوائد، كما تضم النفقات العامة صافي الإقراض، والمدفوعات المخصصة، وفيما يلي أقسام النفقات العامة:

#### أقسام النفقات العامة:

أ- النفقات الجارية: وهي تحوي جميع ما يلزم من مصروفات بهدف تسيير المرافق العامة، أي أنها تلك النفقات التي تلزم لقيام الإدارات الحكومية لخدماتها ووظائفها، كما تتضمن أيضا المصاريف التي لها علاقة بالأجور والمكافآت، والأثمان المتعلقة بالموارد الأولية اللازمة في عمليات الإنتاج، ووسائل النقل وما إلى ذلك، ويتسم هذا النوع من النفقات بالانتظام والدورية، وتقوم الدولة بتغطيتها باستخدام الإيرادات الجارية التي تحتوي على رسوم عامة وضرائب (علبي، 2020).

ب- النفقات التطويرية: هي نوع من الإنفاق يختلف عن النفقات الجارية أو التشغيلية أو الرأسمالية مثل القرطاسية والأجهزة والأثاث. تتميز هذه النفقات بعمر افتراضي طويل وبعد تنموي، حيث تحقق عوائد حالية ومستقبلية على شكل أرباح أو زيادة في التكوين الرأسمالي أو تحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية. عادةً ما تُعتبر هذه النفقات غير طارئة في الموازنة الفلسطينية، وتأتي في مرتبة أقل من الأولويات بسبب محدودية الموارد المالية، لذا يعتمد تمويلها بشكل كبير على المساعدات الخارجية والدول المانحة (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، 2019).

يرى الباحث أن النفقات العامة للحكومة الفلسطينية تشمل الإنفاق على الأجور والرواتب، والخدمات الأساسية، والأمن، والنفقات التطويرية والاستثمارية. ويلاحظ الباحث وجود خلل هيكلي في توزيع النفقات، حيث تستحوذ النفقات الجارية على الجزء الأكبر منها، مما يحد من القدرة على تخصيص موارد كافية للتنمية والاستثمار، وتم توضيح قيم ومبالغ النفقات العامة والنفقات الجارية والنفقات التطويرية بجدول في الملاحق (ملحق 2)

**ثالثاً: العجز او الفائض في الموازنة العامة :** تعرف الموازنة العامة بانها عملية تخطيط تقوم بها الحكومة لتقدير الإيرادات والنفقات المتوقعة خلال فترة زمنية محددة، عادة سنة مالية، بهدف تحقيق توازن بين الإيرادات والنفقات، وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، حيث تتمثل أهداف الموازنة العامة فيما يلي (علي، 2024):

1. تحقيق التوازن المالي: تهدف الموازنة إلى تحقيق توازن بين الإيرادات والنفقات، حيث يسعى الهدف لعدم وجود عجز أو فائض كبير في الميزانية.
2. تحقيق الاستدامة المالية: تهدف الموازنة إلى ضمان استمرارية الأعمال الحكومية وتوفير موارد كافية لتغطية النفقات دون الاعتماد على التمويل الخارجي بشكل مفرط.
3. توجيه الإنفاق: تُستخدم الموازنة لتحديد الأولويات وتوجيه الإنفاق نحو القطاعات الأكثر أهمية والمستدامة.
4. تعزيز النمو الاقتصادي: تستخدم الموازنة لدعم المشاريع والبرامج التي تعزز النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة.
5. تحقيق العدالة الاجتماعية: يمكن أن تلعب الموازنة دوراً في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توجيه الإنفاق نحو الفئات الأكثر احتياجاً.

إن التحدي الرئيسي للموازنة العامة الفلسطينية هو ضعف الإيرادات الضريبية في تغطية النفقات المتزايدة، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى عدم التزام دافعي الضرائب بواجباتهم. حاول المشرعون خلال السنوات السبع الماضية تطوير نظام ضريبة الدخل لزيادة الإيرادات، لكن الموازنة لا تزال تعاني من عجز كبير، يعود جزئياً إلى ارتفاع معدلات التهرب الضريبي نتيجة رفع الضرائب ( Rahhal, 2017).

وعرف عجز الموازنة العامة بأنه الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة كنتيجة للزيادة في حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات العامة، أي أنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، والتزايد في النفقات هو تطور للحاجات العامة ونمو في وظائف الدولة، (بونقاب وشاوش، 2022):

وعرف العجز أيضاً بأنه تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وقد يكون هذا العجز مقصود نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الإيرادات العامة، وقد يكون هذا العجز غير مقصود وإنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات وهو السبب في ذلك (بن لخدم، 2024).

ويمكن تقدير الموازنة (عجز أو فائض) من خلال الرصيد الجاري والذي يساوي صافي الإيرادات مطروحاً منها النفقات الجارية، أو الرصيد الجاري الكلي يساوي صافي الإيرادات مطروحاً منه إجمالي النفقات (نفقات جارية + النفقات التطويرية).

يرى الباحث أن الموازنة العامة للحكومة الفلسطينية تعاني في معظم السنوات من عجز كبير، وهو ناتج عن تجاوز النفقات للإيرادات. هذا العجز يضطر الحكومة إلى الاقتراض وزيادة الدين العام، ويرى الباحث أن استدامة المالية العامة تتطلب جهوداً مكثفة لزيادة الإيرادات وترشيد النفقات.

#### رابعاً : الدين العام:

يعرفه الوكاع (2021) بأنه اتفاق بين طرفين يتعهد بموجبه الطرف المدين وعادة ما تكون الدولة أو أي شخص معنوي عام بتسديد أقساط وفوائد الدين في حالة القرض الخارجي أو إطفاء سندات الدين مع تسديد فوائده في حالة القرض الداخلي خلال مدة زمنية معينة، وابتداءً من تاريخ معين وبفائدة محددة في عقد الدين وبطريقة معينة للسداد متفق عليها بين الطرفين. وعلى هذا الأساس يرى أن

مصطلح الدين العام هو الأكثر دلالة لأنه يشمل المفاهيم الأخرى مثل القروض العامة أو المديونية العامة أو الديون الحكومية أو الديون السيادية.

#### خامساً: التهرب الضريبي:

يعرف التهرب الضريبي هو أسلوب يستخدمه المكلف بالضريبة لتجنب دفعها، سواء عبر طرق قانونية تستغل الثغرات الموجودة في القوانين الضريبية، أو بطرق غير قانونية تتجاهل تلك القوانين تماماً (سلمية، 2024).

#### أسباب التهرب الضريبي:

يترتب على التهرب الضريبي أضرار كثيرة، حيث يقل دخل الخزينة العامة بسبب انخفاض إيرادات الضرائب، ويتحمل المكلفون الملتزمون العبء الضريبي وحدهم، مما يخالف مبدأ العدالة الضريبية. وقد تلجئ الدولة لرفع الضرائب أو فرض أخرى جديدة لتعويض النقص، مما يزيد العبء على المكلفين الملتزمين. لذا، تحقيق العدالة الضريبية هو من أهم سمات النظام الضريبي الجيد، مع ضرورة الموازنة بين مصالح المكلفين والدولة دون تمييز (الشروف، 2024)، ومن أسباب التهرب الضريبي ما يلي (محمد ومحمد، 2024):

1. الأسباب الأخلاقية: ويقصد بالأسباب الأخلاقية المستوى الأخلاقي ودرجة الوعي الوطني والثقافي السائد في الدولة، فكلما كان هذا المستوى مرتفعاً لدى الأفراد كلما كان هؤلاء الأفراد يتمتعون بشعور عال بالمسؤولية، والتي تأتي في مقدمتها قبولهم بأداء واجب الضريبة باعتبار أن ذلك إحدى طرق المحافظة على كيان الدولة والمساهمة في رقيها وتقدمها بل ومساعدتها في تقديم أفضل الخدمات إلى كل أفراد المجتمع.

2. الأسباب الإدارية والفنية: وهي التي تتم عبر تقديم المنشآت التجارية أو الصناعية لتصاريح ضريبية، لذا يلعب وجود نظام فني دقيق لمتابعة الأفراد والشركات وكيفية حساب الضريبة الحقيقية دوراً مهماً في تقليل التهرب. فمدى كفاءة هذه الأنظمة التنظيمية والفنية يؤثر بشكل كبير على قرار المكلفين بين الالتزام بدفع الضريبة أو التهرب منها.

3. الأسباب السياسية: تلعب السياسة التي تتبعها الدولة دوراً هاماً في التهرب الضريبي فإذا أنفقت الدولة حصيلة الضرائب في وجوه نافعة فإن الأفراد يشعرون أن ما يدفعونه يعود عليهم بالفائدة وبالتالي يقل تهربهم من الضرائب المفروضة أما إذا بددت الدولة حصيلة الضرائب في وجوه لا تعود بالنفع على المواطنين فإنهم سيبدلون قسارى جهدهم في التهرب من الضريبة.

4. الأسباب الجزائية: يساعد الجزاء الذي تفرضه الدولة على المتهربين من الضرائب في تقليل التهرب، حيث يزن المكلف بين قيمة الضريبة المستحقة والجزاء المحتمل عند كشف التهرب. إذا كان الجزاء أكبر من قيمة الضريبة، فإنه يتجنب التهرب، أما إذا كان الجزاء أقل، فقد يميل إلى التهرب.

5. ارتفاع العبء الضريبي على المواطنين ارتفاعاً كبيراً يؤدي لإرهاقهم بالضرائب، وشعورهم بانعدام العدالة الاجتماعية، وهذا كله يفقدتهم شعورهم بالوطنية تجاه دولتهم وبالتالي التهرب من دفع الضريبة.

6. عدم وعي الناس والمكلفين بالعائد عن الضرائب المحصلة، وجهلهم بفوائد الضريبة على الدولة ومن أهم أسباب التهرب الضريبي أيضاً هو الإحساس بعدم وجود خدمات مقابل الضرائب المدفوعة.

وفي دراسة أجراها Rahhal (2014) توصلت الدراسة إلى أن الأسباب الرئيسية للتهرب الضريبي في فلسطين تكمن في الاتفاق الاقتصادي مع الحكومة الإسرائيلية، وضعف خطة الرقابة الفعالة لإدارة الضرائب، ونقص الكوادر المؤهلة، وتعقيد إجراءات التحصيل بسبب ضعف التشريعات الضريبية.

#### الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي:

يعاني الاقتصاد من عدة تحديات مرتبطة بالضرائب، منها ضعف قدرة الحكومة على تمويل استثماراتها الأساسية وكذلك استثمارات القطاع الخاص، مما يحد من إمكانيات التنمية. كما تعجز الدولة عن استخدام الضرائب كأداة فعالة لتوجيه النشاط الاقتصادي بما يخدم أهداف التنمية، ويحقق العدالة في توزيع الدخل ويقلل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الضرائب إلى تأثيرات اقتصادية سلبية على الاستهلاك والادخار والإنتاج والتوزيع. ويتسبب انخفاض حصيللة الإيرادات الضريبية في دفع الدولة إلى رفع معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة، مما قد يتجاوز قدرة المجتمع المادية ويؤثر سلباً على الاقتصاد القومي ويقلل الحوافز للاستثمار والإنتاج. وللتهرب الضريبي آثار بعيدة المدى تتمثل في تعديل غير عادل لتوزيع الأعباء الضريبية بين قطاعات النشاط الاقتصادي والأفراد، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الأنشطة المختلفة ويهدد شروط المنافسة العادلة بين المشروعات. كما ينعكس التهرب الضريبي بزيادة أعباء الضرائب على بعض فئات الجمهور نتيجة تراجع الحصيللة الضريبية (سعيد، 2024).

#### طرق التهرب الضريبي:

لا يمكن حصر جميع طرق التهرب الضريبي، إذ يعتمد ذلك على براعة وتفنن المكلفين في التهرب من دفع الضريبة. يستخدم البعض التلاعب بالعمليات الحسابية، بينما يلجأ آخرون إلى وسائل مادية وقانونية متنوعة لتحقيق ذلك، ومن هذه الطرق ما يلي (بلحيرش، 2024):

1. **التهرب عن طريق الإخفاء المحاسب:** بما أن الضرائب تعتمد على تصريح المكلف عن دخله عبر الإقرار المقدم للدوائر الضريبية، يلجأ البعض للتهرب من خلال إخفاء أو عدم التصريح بجزء

كبير من أرباحهم. وغالبًا ما يمتلك التاجر حسابين: أحدهما يقدم رسميًا للدوائر الضريبية، والآخر يحتوي الحسابات الحقيقية. كما يمكن أن يتخذ التهرب أشكالًا سلبية مثل الامتناع عن تقديم الإقرار الضريبي أو إخفاء الوقائع التي تنشئ الضريبة أو تعديل شروطها، كإنكار الثروة أو تقليل قيمتها. وقد يلجأ المكلف أيضًا إلى إخفاء حقائق أو تضخيم النفقات عبر وسائل مثل إدراج عمالة وهمية، أو أعباء غير مبررة، أو استخدام تقنيات الإهلاك، بالإضافة إلى تخفيض الإيرادات عبر عدم تسجيل بعض المداخل محاسبياً جزئياً أو كلياً.

**2. التهرب الضريب عن طريق التحايل القانوني:** يُعتبر التحايل القانوني من أكثر أساليب التهرب الضريبي استخدامًا وتنظيمًا، ويتميز بكونه تقنية متطورة. عرفه Brumo بأنه العملية التي تُخلق من خلالها وضعية قانونية مخالفة للواقع القانوني الحقيقي. وينقسم التحايل القانوني إلى شكلين رئيسيين: الأول هو الإخفاء من خلال التلاعب في تكييف الحالات القانونية، حيث يقوم المكلف بتحريف الحالة الحقيقية عبر تزييف وضعية خاضعة للضريبة وتحويلها إلى وضعية معفاة. الثاني هو الإخفاء عبر عمليات وهمية تهدف إلى التهرب من الالتزامات الضريبية.

**3. لتهرب الضريب عن طريق الإخفاء المادي:** تتمثل في إخفاء السلع أو مواد الأولية التي في الواقع خاضعة للضريبة سواء كان هذا الإخفاء جزئي أو كلي.

### قياس التهرب الضريبي:

تعد عملية رصد وقياس التهرب الضريبي بدقة إحصائية أمرًا شديد الصعوبة، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها طبيعة التهرب التي تتم في الخفاء، وحصوله في مختلف مراحل التسوية الضريبية بدءًا من حصر المكلفين وأنشطتهم وحتى تحصيل الضريبة. كما يضاف إلى ذلك ضعف البيانات المالية المتوفرة المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والإنتاجية وتوزيع الدخل في القطاعات المختلفة. ورغم هذه التحديات، توجد بعض الطرق التي تساعد في تقدير حجم التهرب الضريبي منها (الجحيشي وإسماعيل، 2023):

### الطريقة الأولى: مدى اتساع الفجوة بين الضرائب المقدرة والضرائب الفعلية:

مؤشر الفجوة السنوية للضرائب يعني قياس حجم الفرق بين التقديرات السنوية للضريبة والمبالغ التي تم تحصيلها فعلياً، مع ضرورة اختيار سنوات لا تشهد أحداثاً مفاجئة أو ظروفًا طارئة تؤدي إلى تباين كبير في الفجوة. ويمكن تطبيق هذا المؤشر على أهم ثلاثة أنواع من الضرائب التي يُحتمل حدوث

التهرب فيها، وهي: ضريبة النشاط التجاري والصناعي، وضريبة النشاط المهني غير التجاري، وضريبة الشركات، ويتم احتسابها وفق الصيغة التالية:

$$\text{حجم التهرب الضريبي} = \text{حصيلة الضرائب الفعلية} - \text{مقدار الضرائب المقدر}$$

**الطريقة الثانية:** منهجية القياس بالاعتماد على منهج الاقتصاد الموازي:

الاقتصاد غير الرسمي أو الموازي يشمل كل إنتاج السلع والخدمات التي تُخفي عمدًا عن السلطات الحكومية، وهو ما يجب أن يكون رسميًا حسب قانون الدولة لكنه غير ذلك. يعتمد قياس حجم هذا الاقتصاد على حسابات المحاسبة الوطنية، وبيانات وزارتي التجارة والصناعة، بالإضافة إلى تصريحات المكلفين. تظهر العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد الموازي والتهرب الضريبي، حيث يُعتبران وجهين لعملة واحدة؛ فوجود الاقتصاد الموازي يعني بالضرورة حدوث التهرب الضريبي، لأن نشاطاته لا تخضع للضريبة، مما يؤدي إلى فقدان إيرادات مهمة للدولة. لذا، فإن تقدير حجم الاقتصاد الموازي يساعد في حساب حجم التهرب الضريبي، وتتم وفق الصيغة التالية:

$$\text{حجم التهرب الضريبي} = \text{حجم الاقتصاد الموازي} \times \text{المعدل الضريبي المتوسط المفروض}$$

فضلا عن ذلك، هناك عدة مناهج أو طرق يمكن تطبيقها لقياس التهرب الضريبي تعتمد على مختلف التصاريح والإقرارات الضريبية التي تبين مدى التزام المكلف بدفع الضريبة، منها: منهج نسبة الضريبة الثابتة، ومنهج الإعفاءات الضريبية الخاصة، ومنهج الضريبة القانونية المحتملة، ومنهج الرقابة الجبائية، ... الخ.

**الطريقة الثالثة:** القياس غير المباشر للتهرب الضريبي:

يمكن تلخيص استخدام الطريقة غير المباشرة باتباع سلوك التهرب الضريبي من خلال مؤشرات مختلفة، منها الفرق بين الدخل المُبلغ عنه في الإقرارات الضريبية والدخل في حسابات الدخل القومي، ومؤشر آخر هو الفرق بين الدخل والنفقات في حسابات الدخل القومي، أو بين القوى العاملة الرسمية والفعلية (Rahhal, 2017).

وقد أشار (Rahhal, 2017؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2013) إلى أن الطريقة الغير مباشرة في قياس التهرب الضريبي تتمثل في المعادلات التالية:

**التهرب الضريبي = الاقتصاد الغير رسمي \* العبء الضريبي**

ويكون الاقتصاد الغير رسمي = الاستهلاك العام - الناتج المحلي

والعبء الضريبي = الإيرادات الضريبية / الناتج المحلي

نذكر إلى انه تم استخدام الطريقة نفسها في هذه الدراسة للحصول على التهرب الضريبي

ويشير الأحمـد (2005) أن الطريقة غير المباشرة تُستخدم في حال غياب البيانات المالية المباشرة للمكلف، حيث تعتمد على القرائن والمؤشرات الخارجية لتقدير الوعاء الضريبي. تلجأ الإدارة الضريبية إلى مؤشرات مثل الإيرادات الإيجارية، عدد العمال، عدد الآلات وقدرتها الإنتاجية، ومظاهر الثروة الخارجية كالسيارات والعقارات، لتقدير الدخل الخاضع للضريبة. تساعد هذه الطريقة في سد الفجوة الضريبية وتقليل حجم التهرب الضريبي داخل الاقتصاد غير الرسمي في فلسطين.

يرى الباحث أن التهرب الضريبي يمثل تحديًا كبيرًا يواجه المالية العامة في فلسطين، حيث يؤدي إلى خسارة جزء كبير من الإيرادات المستحقة، ويخل بمبدأ العدالة الضريبية، ويزيد العبء على المواطنين والشركات الملتزمة .

### **3.1.2 العلاقة البحثية بين العوامل الاقتصادية والأداء المالي**

يرى الباحث أن هناك علاقة وثيقة ومتبادلة التأثير بين العوامل الاقتصادية والأداء المالي للحكومة الفلسطينية.

• **تأثير العوامل الاقتصادية على الأداء المالي:** يرى الباحث أن تحسن الأوضاع الاقتصادية (ارتفاع نصيب الفرد والنمو، انخفاض البطالة والتضخم المستقر) من شأنه أن يعزز الأداء المالي للحكومة الفلسطينية من خلال زيادة الإيرادات وتقليل الحاجة للإنفاق على برامج الدعم.

• **تأثير الأداء المالي على العوامل الاقتصادية:** يرى الباحث أن إدارة مالية رشيدة وفعالة يمكن أن تساهم في خلق بيئة اقتصادية أكثر استقرارًا وازدهارًا.

يوضح الجدول التالي العلاقة المتوقعة بين المتغيرات في الدراسة:

الجدول (2.1) العلاقة المتوقعة بين المتغيرات في الدراسة

المتغير المستقل	المتغير التابع	العلاقة المتوقعة في السياق الفلسطيني
نصيب الفرد من الناتج المحلي	الإيرادات العامة	إيجابية , ولكنها قد تكون محدودة بسبب الهشاشة الاقتصادية وعدم عدالة التوزيع.
معدل النمو الاقتصادي	الإيرادات العامة	إيجابية, ولكنها مقيدة بالقيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني.
معدل البطالة	الإيرادات العامة	سلبية , وتزيد من الإنفاق على الرعاية الاجتماعية ودافعية التهرب الضريبي.
معدل التضخم	التهرب الضريبي	إيجابية , حيث يحاول الأفراد والشركات تعويض ارتفاع الأسعار.
نصيب الفرد من الناتج المحلي	النفقات العامة	إيجابية, حيث قد تزيد المطالبات بالخدمات مع تحسن الأوضاع (غير مؤكد في ظل القيود المالية).
معدل النمو الاقتصادي	الدين العام	سلبية , إذا أدى النمو إلى زيادة الإيرادات وتقليل الحاجة للاقتراض.
معدل البطالة	التهرب الضريبي	إيجابية , كوسيلة لمواجهة صعوبة الحصول على الدخل.
معدل التضخم	الإيرادات العامة	سلبية , بالقيمة الحقيقية إذا لم يتم تعويض ارتفاع الأسعار بزيادة مماثلة في الإيرادات.

أظهر الإطار النظري والدراسات السابقة أن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً محورياً في تشكيل الأداء المالي للحكومة الفلسطينية، وأن فهم هذه العلاقة يتطلب تحليلاً متكاملًا يجمع بين العوامل الاقتصادية الكلية ومقاييس الأداء المالي، مع مراعاة الخصوصية الفلسطينية.

## 2.2 الدراسات السابقة:

### 1.2.2 الدراسات المحلية:

دراسة (مبروك، 2023) بعنوان: "المواجهة الجنائية لجريمة التهرب الضريبي في التشريع الفلسطيني"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إجراءات الملاحقة الخاصة بجريمة التهرب الضريبي وفق ما جاء في القانون الفلسطيني، واعتمد طريقة الدراسة في تحديد الإطار القانوني للدراسة من خلال النصوص القانونية المعمول بها في التشريع الضريبي الفلسطيني، والتي تشمل: المرسوم بقانون رقم (8) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل في فلسطين، والرسوم بقانون رقم 8 لسنة 2014 بشأن المشتريات العامة، بالإضافة إلى قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 النافذ في دولة فلسطين، وقانون الإجراءات الجنائية رقم (3) لسنة 2001، وقانون مكافحة الفساد (المعدل) رقم (1) من 2005، وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: تعتبر جريمة التهرب الضريبي من الجرائم الخطيرة لما تحدثه من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة للغاية داخل المجتمع، وتمتاز جريمة التهرب الضريبي بمجموعة من الخصائص فهي من الجرائم الإيجابية، وكذلك هي من الجرائم المستمرة، وكذلك هي من الجرائم القصدية، وكذلك هي من الجرائم الاقتصادية، وكذلك هي من جرائم الاعتياد، وكذلك هي من الجرائم المتلازمة.

دراسة (الهيمني والكبيجي، 2022) بعنوان: "ممارسات القيادة الاستراتيجية وعلاقتها بتوسيع القاعدة الضريبية - دراسة ميدانية على دوائر ضريبة الدخل في فلسطين".

تناولت الدراسة العلاقة بين ممارسات القيادة الاستراتيجية وتوسيع القاعدة الضريبية في فلسطين من خلال دراسة ميدانية على موظفي دوائر ضريبة الدخل في الضفة الغربية ممن يحملون صلاحية مأمور تقدير. اعتمد الباحثان استبانة شملت كامل المجتمع المستهدف (135 موظفًا)، وتم تحليل 96 استبانة صالحة. أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق ممارسات القيادة الاستراتيجية كان متوسطًا، مع وجود علاقة طردية بين هذه الممارسات وتوسيع القاعدة الضريبية، ويتجلى ذلك في الحد من التهرب الضريبي، تبسيط الإجراءات، تشجيع الالتزام الطوعي، زيادة التحصيل، وتعزيز الوعي الضريبي. وأوصت الدراسة بوضع خطط زمنية واضحة وآليات متابعة فعالة لضمان تحسين الامتثال الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية.

دراسة (عيساوي، 2022) بعنوان: "مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية (2018-2007)"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجيتها السياسية في الفترة الواقعة ما بين 1995-2018، من خلال تحديد مجموعة المحددات الخارجية والداخلية المؤثرة على الواقع الاقتصادي والسياسي الفلسطيني في ظل بيئة إجرائية وقانونية محددة، بالإضافة إلى تحديد مدى صلاحية الاستراتيجية السياسية التي تعمل بها السلطة الفلسطينية في ظل الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسعى لتحقيقها من خلال سياستها المالية المتبعة. ويهدف التوصل إلى نتائج الدراسة اعتمد الباحث على كلاً من المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام أداة الدراسة الأولى (المقابلة)، والمنهج الإحصائي من خلال استخدام التحليل الإحصائي لأداة الدراسة الثانية (الاستبانة)، من خلال التركيز على منهج دراسة الحالة التي امتدت خلال الفترة الزمنية (1995-2018)، حيث قام الباحث باختيار عينة عشوائية تكونت من (60) موظف وموظفة من وزارة المالية الفلسطينية، بالإضافة إلى إعداد (5) مقابلات مع مجموعة من الأفراد المطلعين على موضوع الدراسة، أظهرت نتائج الدراسة أن السلطة الفلسطينية توجه تطبيق سياساتها المالية من خلال أنشطة وزارة المالية الفلسطينية، وتتحكم وزارة المالية الفلسطينية في تطبيق السياسات المالية المتفق عليها، بالإضافة إلى أن السياسات المالية للسلطة الفلسطينية تتوافق بدرجة متوسطة مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية، كما ظهرت اختلافات واضحة باهتمام الحكومات المتعاقبة بتطبيق الاستراتيجيات المالية والاقتصادية، وأوضحت نتائج الدراسة أيضاً وجود مجموعة من التحديات التي تواجه وزارة المالية في تطبيق سياساتها المالية والتي تشكل عقبات واضحة في توافقها مع استراتيجيتها السياسية.

## دراسة (صبري وزبود، 2022) بعنوان: "أثر جماعة الموازنة في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر جماعة الموازنة و(الأنشطة العامة التي تقوم بها) و(علاقتها بالسلطة التنفيذية) و(علاقتها بالسلطة التشريعية) في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث استخدمت المنهج الوصفي الارتباطي وأجريت على الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة في فلسطين وعلى العاملين في وزارة المالية الفلسطينية ضمن الوحدات المتعلقة بإعداد الموازنة العامة حيث بلغ مجتمع الدراسة (76) مفردة. خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للأنشطة التي تقوم بها جماعة الموازنة في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث يتضح أن العلاقة قوية وموجبة، كما أظهرت بعض المتغيرات الديمغرافية فروق للمتغير المستقل والتابع.

## دراسة (علبي، 2020) بعنوان: "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في فلسطين"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير السياسة المالية بأدواتها المختلفة التي مثلت المتغيرات المستقلة (النفقات الجارية، والنفقات التطويرية، والإيرادات الضريبية، والإيرادات غير الضريبية، والمنح والمساعدات الخارجية وإيرادات المقاصة) على النمو الاقتصادي المتمثل بالتغير في نسبة الناتج الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع خلال الفترة من (1996-2018)، وذلك باستخدام الانحدار الخطي المتعدد Multiple regression بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، بالإضافة إلى استخدام التحليل الوصفي، وقد أشارت النتائج إلى أن النفقات الجارية والنفقات التطويرية تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، بينما تؤثر الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية سلباً على النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للمساعدات الخارجية وإيرادات المقاصة فلم يكن لهما تأثير على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وفيما يخص التحليل الوصفي فقد أظهر أن السلطة تعتمد اعتماداً كبيراً على إيرادات المقاصة، وكذلك المساعدات الدولية في دفع مستحقاتها بشكل عام والنفقات الجارية بشكل خاص.

## دراسة (عطايري، 2019) بعنوان: "أثر السياسة المالية على التضخم في فلسطين"

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة إثر السياسة المالية على التضخم في فلسطين خلال الفترة (2000-2018)، وقد استخدم الباحث المنهج التكاملية (وصفي وقياسي) وذلك باستخدام برنامج (EViews) من خلال اختبار تحليل الانحدار للوصول إلى النتائج وتحليلها بشكل تفصيلي. لقد أظهرت النتائج

بان هنالك أثر ذو دلالة إحصائية للسياسة المالية على التضخم في فلسطين. كما أظهرت أن هناك علاقة بين معدل التضخم، وكل من الإيرادات الضريبية في (الربع الحالي) والاستقرار السياسي في (الربع السابق) عند مستوى 10%، وتبين أيضاً وجود علاقة ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين كل من الإيرادات الضريبية في (الربع السابق)، والنفقات التحويلية في (الربع السابق)؛ كما بينت الدراسة أن الاقتصاد الفلسطيني يستورد أكثر من 90% من وارداته من إسرائيل وهذا ما يلخص تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي. مع ضعف قاعدة الإنتاج المحلي الفلسطيني، بسبب السياسات الإسرائيلية التي عملت على خنق توسعها وتطورها عن طريق الإهمال المتعمد للبنية التحتية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

### دراسة (أبو مدلل، 2018) بعنوان: "أثر النمو الاقتصادي على البطالة في فلسطين"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقدير أثر النمو الاقتصادي على البطالة في فلسطين خلال الفترة 1996-2017، ولتحقيق ذلك الهدف استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية من خلال نموذج اتجاه الانحدار (Vectorial Autoregressive: VAR Model) وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: أن جميع المتغيرات (البطالة، النمو الاقتصادي والصادرات) استقرت بعد أخذ الفروق الأولى عند مستوى معنوية 1%، ووجود ثلاث متجهات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما توصلت الدراسة لوجود أثر لكل من النمو الاقتصادي والصادرات على البطالة في فلسطين.

### 2.2.2 الدراسات العربية:

### دراسة (عيد، 2024) بعنوان: "السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر خلال الفترة 2003 وحتى 2022"

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة من 2003-2022، حيث ينتهج هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي، والتاريخي. وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها أن للسياسات الاقتصادية دوراً بارزاً في علاج مشكلة التضخم التي حدثت من فاعلية هذه السياسات في مصر خلال فترة الدراسة، ويتمثل أهم علاج لمشكلة التضخم في اتباع مزيج من السياسات النقدية والمالية، بهدف خفض حجم السيولة في النشاط الاقتصادي والتأثير في حجم الطلب والعرض الكلي. ومن النتائج نستطيع القول إن التضخم في مصر والفجوة التضخمية ليس تضخماً نقدياً فحسب، وإنما هو تضخم يعود لأسباب هيكلية

وضعف الجهاز الإنتاجي، وعدم قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، وخارجياً لتبعية الاقتصاد القومي الشديدة للاقتصاد العالمي مما عرضه لتقلبات الأسواق، وبالتالي نكون أيضاً أمام مشكلة التضخم المستورد.

**دراسة (عبدة، 2023) بعنوان: "دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول النامية"**

هدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام بيانات مقطعية عن 85 دولة نامية متوسط للفترة (2000-2019)، واستخدمت الدراسة في التقدير طريقة المربعات الصغرى OLS لتقدير نموذج انحدار متعدد يربط بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى التي تؤثر على النمو الاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي ( كنسبة من GDP ، والإنفاق الحكومي على الصحة) كنسبة من GDP، والإنفاق الحكومي على التعليم) كنسبة من GDP وأثره بالسالب على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (2000-2019)، هذا بينما أثر صافي الاستثمار الحكومي في الأصول غير المالية) كنسبة من GDP إيجابياً على النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة. بالإضافة إلى ذلك أظهرت الدراسة أن رأس المال ونسبة التوظيف والتضخم والاستثمار الأجنبي المباشر أثروا إيجابياً على النمو الاقتصادي، أي أن النمو الاقتصادي في الدول النامية محل الدراسة تحدد بالتكوين الرأسمالي ونسبة التوظيف والتضخم والاستثمار الأجنبي المباشر.

**دراسة (بن شلهوب، 2022) بعنوان: "أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030 (دراسة ميدانية)"**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر فرض تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأطراف ذوي العلاقة في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق الهدف تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على المشكلة موضوع البحث، من خلال تصميم استباننتين؛ إحداهما وزعت على المكلفين وذوي الاختصاص، والأخرى وزعت على المستهلكين في المنطقة الغربية بالمملكة العربية السعودية؛ حيث بلغ حجم عينة الدراسة 242 مكلفاً بدفع الضريبة و1076 مستهلكاً خلال الفترة من 2018/08/01 الي 2018/10/01. خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها؛ وجود اختلاف كبير في المعرفة الضريبية بين المكلفين وذوي الاختصاص والمستهلكين؛ حيث إن كلا من المكلفين وذوي الاختصاص على علم ودراية بها بشكل أكبر على خلاف المستهلكين، بالإضافة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين

مستوي فهم التجار والمحاسبين لآلية التطبيق والتحصيل والمشاكل المتعلقة بها مما يؤثر بدوره على مدى رضا الأطراف.

**دراسة (زربوط وغزالي، 2022) بعنوان: "دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة (1990-2019)"**

هدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، من خلال استعراض تطور الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري وتطور معدلات البطالة في الجزائر لنفس الفترة، والاعتماد على نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة (ARDL)، باستخدام Eviews.10، وقد تم إجراء اختبارات إحصائية كمية وكيفية لدراسة استقراره السلاسل الزمنية للمتغيرات خلال الفترة الممتدة بين 1990-2019. وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والبطالة، إذ كلما ارتفع الإنفاق الحكومي انخفض معدل البطالة، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، وما يظهر في حالة الجزائر التي تسعى دائما كغيرها من دول العالم إلى محاربة البطالة.

**دراسة (كمال، 2021) بعنوان: "فاعليات تطبيق أساليب ومداخل الهندسة المالية على القطاع الحكومي المصري بهدف رفع كفاءة الأداء المالي"**

هذه الدراسة تمثل محاولة لبيان إجراءات تطبيق مداخل الهندسة المالية على النظام الحكومي المصري، حيث أن التطور الحادث في النشاط الحكومي يتطلب إجراءات إضافية وفعالة مبتكرة، مما أدى إلى ضرورة البحث نحو لإيجاد أسلوب ملم بكل الاتجاهات الحديثة الداخلة على النظام الحكومي لضمان كفاءة النظام المالي وإدارة المخاطر الناتجة عن تطبيق الاتجاهات الحديثة للوحدة الحكومية، حيث أوضحت الدراسة مداخل الهندسة المالية التي تحقق إدارة ابتكار لنظم المعلومات وقواعد البيانات وتصميم نظم الإلكترونية ، فهي بمثابة فن صياغة حلول إبداعية يهدف إلى ابتكار نظم المعلومات بما يضمن إدارة مخاطر وأمان في التعاملات المالية الإلكترونية بالشكل الذي يضمن للمنظمات المالية التخطيط لمستقبلها وخدمة أهدافها ، بالإضافة إلى كونها مصدر من مصادر ابتكار أدوات التمويل وتقديم أدوات ومنتجات مالية حديثة لتلبية احتياجات المؤسسات المالية لتحسين الأداء المالي وزيادة الإيراد، إلى جانب أهم مداخلها الذي ركزت عليه الدراسة في الإبداع والابتكار لبرامج حاسوبية أو استحداث أنظمة جديدة أو تطوير النظم المحاسبية المتمثلة حاليا في تطبيق) نظام للمعلومات المالية GFMS، الدفع الإلكتروني GPS والتحصيل الإلكتروني (GPOS).

## 3.2.2 الدراسات الأجنبية:

دراسة (Abbasov — 2025) بعنوان:

### " Government Budgeting and Expenditure: A Multifaceted Analysis of Economic Growth, Fiscal Sustainability, and Social Impact."

تقدم هذه الدراسة تحليلاً شاملاً لتأثير سياسات الموازنة والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي والاستدامة المالية والخدمات العامة، مع التركيز على دور المتغيرات الاقتصادية الكلية في دعم الأداء المالي. اعتمد الباحث على مراجعة تحليلية تدعمها بيانات من تقارير صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي، وناقش آليات مثل الموازنة القائمة على الأداء، والموازنة التشاركية، والانضباط المالي. تشير النتائج إلى أن الاستثمار الحكومي في البنية التحتية والتعليم والصحة يعزز الإنتاجية بنسبة قد تصل إلى 15%، بينما يؤدي العجز المالي المستمر إلى ضغوط تضخمية تهدد الاستقرار. كما يساهم تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية في إعداد الموازنة في ترسيخ الثقة العامة ودعم الاستدامة المالية على المدى الطويل.

دراسة (Phyu, 2025) بعنوان:

### "The Effect of Government Expenditure on Economic Growth in Myanmar: A Fiscal Decentralization Perspective"

هدفت هذه الدراسة إلى فهم كيفية تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في ميانمار من منظور اللامركزية المالية والقدرة المالية للحكومات المحلية في البلاد، كما استخدمت الدراسة بيانات (15) ولاية في إقليمية ميانمار، بالإضافة إلى نموذج اقتصادي قياسي للفترة 2000-2021، وتُظهر نتائج التحليل أن اللامركزية المالية، والإنفاق الحكومي، والمركزية واللامركزية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وإجمالي السكان، جميعها تؤثر بشكل كبير وإيجابي على النمو الاقتصادي في ميانمار، بينما يؤثر كل من العمالة وصافي الصادرات سلباً، مع ذلك، يتفاعل الإنفاق الحكومي واللامركزية المالية لتحقيق نمو اقتصادي ذي فائدة إحصائية.

دراسة (Wisada & et al., 2024) بعنوان:

### "Influence of Financial Performance on Economic Growth Through the Budget Effectiveness of Regional Government in East Java"

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الأداء المالي على النمو الاقتصادي من خلال فعالية موازنة الحكومات الإقليمية في جاوة الشرقية، وتم أخذ عينة من (228) تقريرًا ماليًا لحكومات المناطق والمحافظات في جميع أنحاء مقاطعة جاوة الشرقية خلال السنة المالية 2017-2022، واتبعت الدراسة أسلوب البحث الكمي، وتُظهر نتائج الدراسة أن الاستقلالية ونسب السيولة لهما تأثير إيجابي وغير ذي دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي جزئيًا، في الوقت نفسه، يؤثر معدل الملاءة المالية سلبًا وبشكل طفيف على النمو الاقتصادي. أما الاستقلالية ونسبة السيولة ونسبة الملاءة المالية، فلها تأثير إيجابي وغير ذي أهمية على النمو الاقتصادي من خلال فعالية الميزانية المتغيرة المتداخلة.

دراسة (Budi and Sastradipraja, 2024) بعنوان:

### "Analysis of Factors Affecting Local Government Financial Performance"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للحكومات المحلية، وحجم الهيئات التشريعية، والإيرادات المحلية، ورأي المراجعين على الأداء المالي للحكومات المحلية في المقاطعات والمدن في جاوة الغربية، واستخدمت المنهج الكمي، واعتمدت بيانات البحث على التقارير المالية لحكومات المناطق (الريجنسي والمدن) في جاوة الغربية للفترة 2015-2022، باستخدام أسلوب العينة الهادفة. وتم تحليل (216) عينة باستخدام الانحدار الخطي المتعدد، وأظهرت النتائج أن حجم الحكومة المحلية، والإيرادات المحلية، ورأي المراجعين كان له تأثير إيجابي على الأداء المالي، في حين لم يؤثر الإنفاق الرأسمالي وحجم الهيئات التشريعية على الأداء المالي.

دراسة (Siddiqui & et al., 2024) بعنوان:

### "Investigating the Impact of Elevated Government Debt on Economic Growth in Developing Nations"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير ارتفاع الدين الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول النامية، وتستند الدراسة إلى بيانات من (99) دولة (مصنفة من قبل البنك الدولي كدول نامية) تمتد من عام 2000 إلى عام 2020، وتغطي فترات ما قبل الأزمات المالية وما بعدها، وتستخدم تقنية طريقة العزوم المعممة (GMM) لأغراض التقدير. وقد كشف النموذج الأول عن وجود علاقة سلبية بين الدين الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى أن التغيير النسبي في الدين الحكومي يرتبط بانخفاض النمو الاقتصادي، وتشير هذه النتيجة إلى أن ارتفاع مستويات الدين الحكومي قد

يعيق التوسع الاقتصادي، وقدّم النموذج الثاني نتيجة متناقضة، تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين الدين الحكومي والاستثمار (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي) في ظروف محددة، ويشير إلى أنه في ظل ظروف معينة، قد يحفز الاقتراض الحكومي أنشطة الاستثمار وتطوير البنية التحتية، مما قد يساهم في النمو الاقتصادي، وتشير النتائج إلى أن العلاقة بين الدين الحكومي والاستثمار قد تختلف بمرور الوقت، متأثرة بالظروف الاقتصادية والصدمات الخارجية.

دراسة (Nyathi and Petegumbo, 2024) بعنوان:

**"The Nexus of Financial Sector Development and Economic Development in Zimbabwe: 1980-2022"**

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين تنمية القطاع المالي والتنمية الاقتصادية في زيمبابوي، وغطت بيانات الدراسة الفترة 1980-2022، وباستخدام تحليل قياسي اقتصادي، مطبقاً نموذج الانحدار الذاتي ذي الفارق الزمني الموزع (ARDL)، لتقييم العلاقة بين تنمية القطاع المالي والتنمية الاقتصادية، أشارت النتائج إلى أن الودائع المصرفية لها تأثير سلبي إحصائياً على التنمية الاقتصادية. كما أن لعرض النقود بمعناه الواسع (M2) تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، كما تكشف النتائج أن الإنفاق الحكومي على المدى الطويل له تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية.

دراسة (Affandi, Murwaningsari, Mayangsari, & Mulyani — 2023) بعنوان :

**" Factors Influencing Financial Performance of the Government"**

تبحث هذه الدراسة في أثر تطبيق نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق والإصلاح البيروقراطي على الأداء المالي للحكومات، مع التركيز على دور اتخاذ القرار المالي كمتغير وسيط. استخدم الباحثون المنهج الكمي من خلال استبيان شمل (258) موظفًا حكوميًا في إندونيسيا، وتم تحليل البيانات باستخدام PLS-SEM. أظهرت النتائج أن كلاً من النظام المحاسبي على أساس الاستحقاق والإصلاح البيروقراطي يؤثران إيجابياً وبشكل مباشر على الأداء المالي، وأن جودة اتخاذ القرار المالي تعزز هذا التأثير، ما يؤكد أهمية القرارات المالية المدروسة في تحسين كفاءة الأداء الحكومي.

دراسة (Lubis and Ningsi, 2022) بعنوان:

### "Determinants Of Financial Performance in Local Governments in District/City in Indonesia"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل تأثير حجم الحكومة، وموازنة الأموال، والنمو الاقتصادي على الأداء المالي الإقليمي في المقاطعات/المدن في إندونيسيا، وهي دراسة من النوع السببي، وتستهدف جميع المقاطعات والمدن في إندونيسيا، وتم الحصول على البيانات الثانوية من المديرية العامة للتوازن المالي والجهاز المركزي للإحصاء للفترة 2014-2018، مع عينة إجمالية بلغت (2056) من بيانات الدراسة، وباستخدام نهج كمي وتحليل البيانات باستخدام نموذج تحليل الانحدار البسيط، أظهرت النتائج أن حجم الحكومة كان له تأثير إيجابي، وأن موازنة الأموال كان لها تأثير سلبي، وأن النمو الاقتصادي كان له تأثير سلبي على الأداء المالي الإقليمي.

#### 3.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

أولاً: أوجه الاتفاق مع الدراسة الحالية: تتفق الدراسات السابقة مع هذه الدراسة في تناولها لموضوع العوامل الاقتصادية وتأثيرها على الأداء المالي، مما يعكس أهمية هذه العوامل في تشكيل الوضع المالي للحكومات، وأشارت معظم الدراسات إلى دور المتغيرات الاقتصادية الكبرى (مثل الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، العجز المالي، والسياسات المالية) في التأثير على أداء الحكومات المالي، مما ينسجم مع إطار الدراسة الحالية. كما استخدمت معظم الدراسات السابقة مناهج تحليلية وإحصائية، مثل تحليل الانحدار واختبارات العلاقة بين المتغيرات، وهو ما يتماشى مع المنهجية التي يمكن أن تتبعها الدراسة الحالية.

ثانياً: أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية: بعض الدراسات تناولت تأثير العوامل الاقتصادية على القطاع الخاص أو الشركات، في حين أن الدراسة الحالية تركز على الأداء المالي الحكومي، كما أن هناك دراسات سابقة ركزت على دول ذات اقتصاديات كبرى أو ناشئة، بينما تستهدف الدراسة الحالية الاقتصاد الفلسطيني، الذي يتمتع بخصوصية نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية الخاصة به، كذلك استخدمت بعض الدراسات نطاقاً زمنياً أوسع أو تناولت أبعاداً إضافية مثل التأثير الاجتماعي، بينما الدراسة الحالية تركز بشكل رئيسي على الجوانب المالية والاقتصادية.

ثالثاً: ما يميز الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية: توفر بعض الدراسات تحليلات مقارنة بين دول مختلفة، مما يمكن أن يعطي بعداً إضافياً لفهم الاختلافات في الأداء المالي الحكومي بناءً على الظروف الاقتصادية المختلفة، كما أن بعض الدراسات قامت بدمج تحليل السياسات الاقتصادية مع

الأداء المالي، مما قد يساعد الباحث في فهم كيفية تأثير القرارات السياسية على المالية العامة، وهناك دراسات تناولت نظريات اقتصادية محددة يمكن أن تثري الإطار النظري للدراسة الحالية، مثل نظرية النمو الاقتصادي أو نظرية الدورات الاقتصادية.

**رابعاً: ما يمكن أن يستقيده الباحث من هذه الدراسات:** تحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية، بناءً على ما تم استخدامه في الدراسات السابقة، كما تأتي الاستفادة من المناهج البحثية والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات الاقتصادية والمالية، وأخيراً مقارنة النتائج المتوقعة مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، مما يمنح الدراسة الحالية مصداقية علمية أكبر.

## الفصل الثالث

### طريقة وإجراءات الدراسة

#### 1.3 مقدمة:

يشتمل هذا الفصل على وصفٍ تفصيليٍ لمنهجية البحث وإجراءاته والتي تعدّ محوراً رئيسياً يتمّ عبره إكمال الجانب العملي للدراسة، إذ يجري الحصول بواسطتها على البيانات المطلوبة التي تشمل تحليلاً إحصائياً بغية بلوغ النتائج المنشودة وتفسيرها، والتي تتحقق بها أهداف البحث، وعليه فإن هذا الفصل يتناول وصفاً لمنهجية الدراسة التي اعتمدها الباحث في تطبيق الجانب العملي منها، من حيث منهج الدراسة المستعمل، ومصادر تجميع البيانات، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، ومتغيراتها وكيفية قياسها، فضلاً عن الأساليب الإحصائية المستخدمة، إضافةً إلى عرض المعالجات الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

#### 2.3 منهج الدراسة:

بناءً على طبيعة البيانات والمعلومات المطلوبة لهذه الدراسة، والخاصة بدراسة تأثير العوامل الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية خلال المدة (2013-2024)، ومن أجل ذلك فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لاختبار الفرضيات بهدف الوصول إلى النتائج.

#### 3.3 سبب اختيار المنهج :

لأنه يُمكن الباحث من وصف وتحليل الظواهر الاقتصادية والمالية بدقة، واختبار الفرضيات المترابطة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، بما يتوافق مع طبيعة البيانات المالية المتاحة على شكل سلسلة زمنية

سنوية. يُعتبر هذا المنهج مناسباً لأنه يوفر فهماً دقيقاً لتقلبات الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه، ويسمح بإجراء التحليل الإحصائي المتعدد لتحديد العلاقة بين المتغيرات.

### 4.3 متغيرات الدراسة وسلوكها

أولاً: متغير الدراسة المستقلة:

تمثل المتغيرات المستقلة العوامل الاقتصادية المؤثرة في الاقتصاد الفلسطيني، والمقاسة من خلال: نصيب الفرد من الناتج المحلي، النمو الاقتصادي، البطالة، ومعدل التضخم. وفيما يلي وصف سلوك كل متغير:

#### الجدول (3.1) الوصف والسلوك المتغيرات المستقلة خلال الفترة 2013-2024

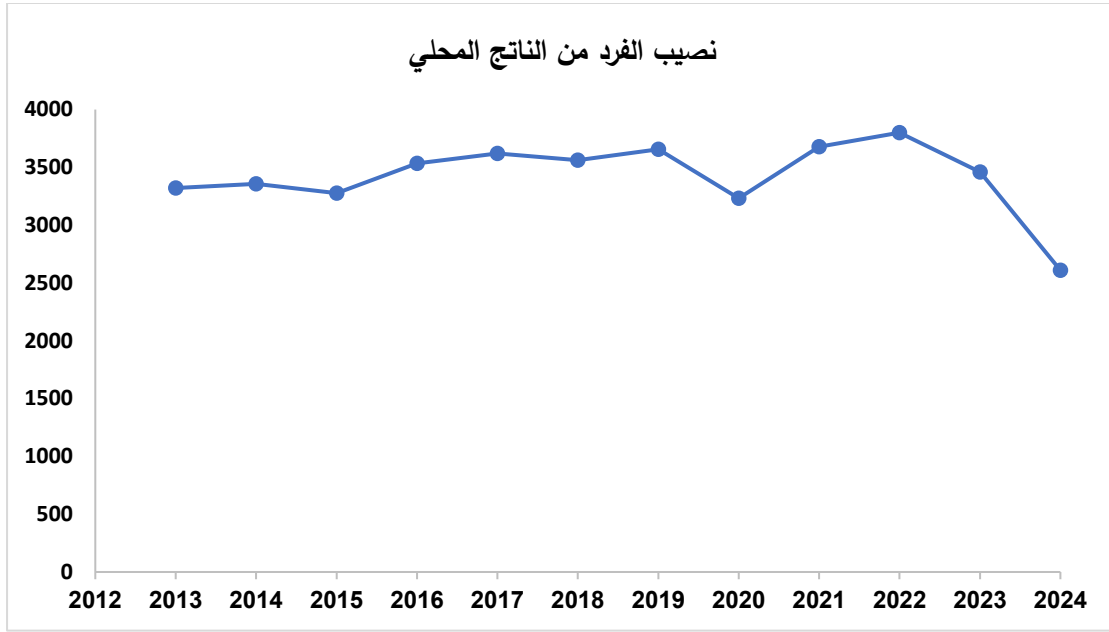
الوصف والسلوك خلال الفترة 2013-2024	المتغير
بدأ عند 3320.2 دولار في 2013، شهد ارتفاعاً طفيفاً 2014، تراجع في 2015، أعلى مستوى 2022 عند 3800.1 دولار، وانخفاض حاد 2024 عند 2610.2 دولار.	نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDP per capita)
نمط متذبذب بين الانكماش (-/+) والتعافي، وصل إلى -28% في 2024 بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية.	النمو الاقتصادي (Economic Growth)
ثابت نسبياً عند مستويات عالية 23.4%-26.9% حتى 2022، ثم ارتفاع حاد 51% في 2024.	معدل البطالة (Unemployment Rate)
متذبذب، من 1.73% 2013، وصولاً إلى التضخم الجامح 82.6% في 2024.	معدل التضخم (Inflation Rate)

#### 1. نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي (GDP per capita):

توضح معطيات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال المدة من (2013 - 2024)، كما هو مبين في الشكل رقم (3.1)، نمطاً متذبذباً يعكس التغيرات البنوية والظروف السياسية والاقتصادية المتعاقبة، فقد بدأ نصيب الفرد من الناتج المحلي عند (3320.2 دولاراً) في عام 2013، وهو ما يعكس مستوى دخل متوسط نسبياً في ظل بيئة اقتصادية محدودة الموارد وتعاني من قيود الاحتلال، وفي عام 2014، ارتفع المؤشر بشكل طفيف إلى (3357.5 دولاراً)، قبل أن يتراجع في 2015 إلى (3277.9 دولاراً)، ما قد يُعزى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع نسب البطالة. ومع حلول عام 2016، بدأت المؤشرات بالتحسن، ليصل نصيب الفرد إلى (3534.4

دولارًا)، ثم إلى (3620.5 دولارًا) في عام 2017، مدفوعًا بتحسّن نسبي في الإنتاج المحلي وزيادة التدفقات الخارجية، وهو ما شكّل أعلى مستوى خلال تلك الفترة.

لكن هذا الاتجاه لم يستمر طويلًا، إذ شهد المؤشر تراجعًا في 2018 و2019، قبل أن ينخفض بشكل ملحوظ في عام 2020 إلى (3233.6 دولارًا)، متأثرًا بشدة بتداعيات جائحة كوفيد-19 وما رافقها من إغلاق اقتصادية وتعطّل في الأنشطة الإنتاجية. ومع تعافي الاقتصاد في عام 2021، عاد نصيب الفرد للارتفاع ليبلغ (3678.6 دولارًا)، تلاه مزيد من التحسن في 2022 إلى (3800.1 دولارًا)، وهو ما يمثل أعلى مستوى خلال السلسلة الزمنية الكاملة، غير أن عام 2023 مثل بداية انعطاف سلبية حادة، إذ تراجع نصيب الفرد إلى (3458.5 دولارًا)، ربما نتيجة التوترات الإقليمية وتقلبات السوق، ليصل الانخفاض ذروته في عام 2024 عند (2610.2 دولارًا)، وهو أدنى مستوى خلال الفترة، مما يعكس أزمة اقتصادية عميقة وتدهورًا حادًا في القدرات الإنتاجية والدخل الفردي.



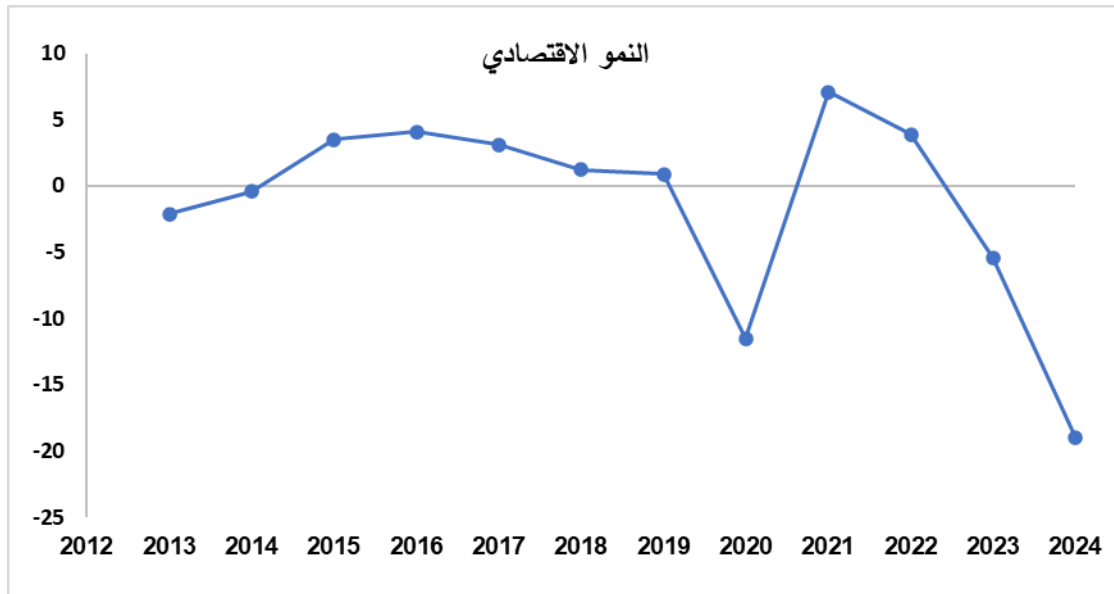
الشكل رقم (3.1): نصيب الفرد من الناتج المحلي (2024-2013)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Excel

## 2. النمو الاقتصادي (Economic Growth):

تُظهر بيانات النمو الاقتصادي الحقيقي في فلسطين خلال الفترة من (2013 - 2024)، كما هو موضح في الشكل رقم (3.2)، نمطًا متذبذبًا يعكس حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي وتأثره المستمر بالظروف السياسية والصدمات الخارجية. فقد بدأ النمو الاقتصادي في عام 2013 عند معدل سالب بلغ (-2.1%)، ما يشير إلى حالة من الانكماش الاقتصادي في تلك الفترة، نتيجة

لتراجع الاستثمارات وتباطؤ الأنشطة الإنتاجية، وفي عام 2014، تحسن النمو قليلاً ليسجل (-) 0.4%)، في دلالة على بداية تعافٍ محدود. ثم شهد المؤشر تحسناً ملحوظاً في عام 2015 حيث بلغ (3.5%)، تلاه مزيد من التحسن في 2016 ليصل إلى (4.1%)، مدفوعاً بارتفاع الإنفاق الاستهلاكي والمساعدات الدولية، مما ساهم في تحريك عجلة الاقتصاد. واستمر الاتجاه التصاعدي في عام 2017 بمعدل نمو بلغ (3.1%)، مما يعكس تحسناً نسبياً في الأداء الاقتصادي العام خلال تلك المرحلة، لكن في عام 2018، بدأ المؤشر بالتباطؤ التدريجي مسجلاً (1.2%)، تبعه انخفاض إضافي في عام 2019 إلى (0.9%)، وهو ما قد يُعزى إلى ضعف الاستثمار العام والخاص وغياب الاستقرار السياسي. ومع دخول عام 2020، تلقى الاقتصاد الفلسطيني ضربة قوية نتيجة جائحة كوفيد-19، حيث انكمش النمو بشكل حاد ليسجل (-11.5%)، وهو أدنى مستوى له خلال الفترة، ويعكس توفقاً شبه كامل في العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، وفي عام 2021، سجل الاقتصاد تعافياً ملحوظاً بنمو قدره (7.1%)، مدفوعاً بإعادة فتح الأسواق وزيادة الإنفاق الحكومي، تلاه تباطؤ في النمو في عام 2022 ليصل إلى (3.9%)، وهو ما يُعد أداءً جيداً نسبياً رغم التحديات. غير أن عام 2023 شهد عودة الانكماش إلى الساحة، حيث تراجع النمو إلى (-) 5.4%)، على خلفية التوترات الداخلية والتراجع في القوة الشرائية. وفي عام 2024، دخل الاقتصاد في حالة من الانهيار الشامل، حيث سجل المؤشر تراجعاً قياسياً إلى (-28%)، ما يشير إلى أزمة اقتصادية غير مسبوقه ترافقت على الأرجح مع اضطرابات سياسية وأمنية حادة وانهيار في البنية الإنتاجية والمالية.

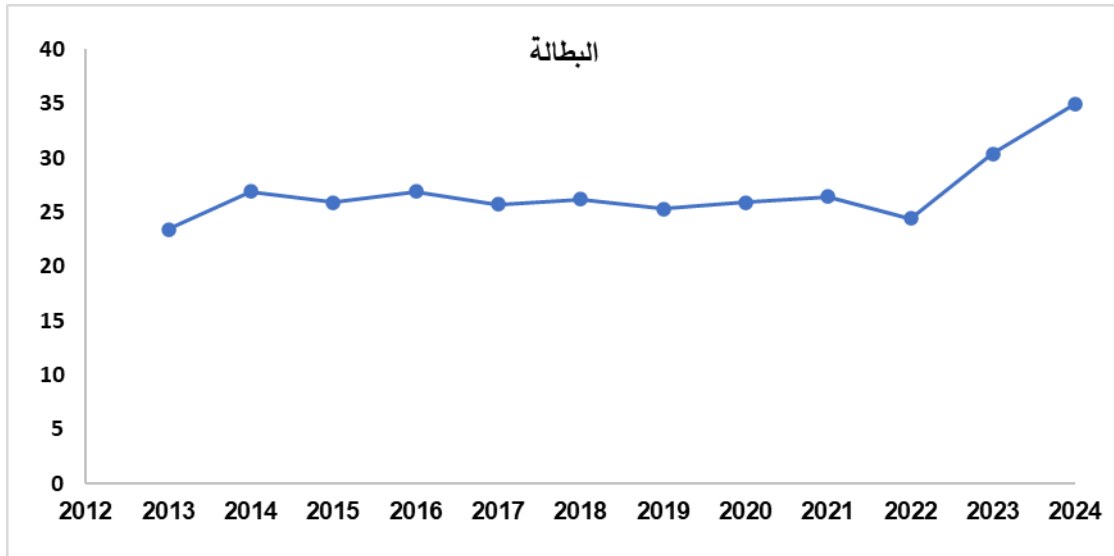


الشكل رقم (3.2): النمو الاقتصادي (2013-2024)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Excel

### 3. البطالة (Unemployment Rate):

تُبين بيانات معدل البطالة في فلسطين خلال المدة من (2013 - 2024)، مثلما هو مبين في الشكل رقم (3.3)، نمطاً ثابتاً نسبياً عند مستويات عالية، ما يصور الصعوبات الهيكلية الملازمة التي يعاني منها سوق العمل الفلسطيني، فقد بدأ معدل البطالة في سنة 2013 عند (23.4%)، وهو دليل مقلق يوضح محدودية فرص العمل، خصوصاً بين الشباب والنساء، وفي سنة 2014، صعد المعدل إلى (26.9%)، واستقر خلال الأعوام اللاحقة في حدود (25% - 26.9%)، ما يشير إلى عجز الاقتصاد عن خلق فرص عمل كافية تتناسب مع النمو السكاني وتزايد الداخلين الجدد إلى سوق العمل. على سبيل المثال، بلغ معدل البطالة (25.9%) في عام 2015 و(25.7%) في عام 2017، ما يعكس استمرارية المشكلات الهيكلية في قطاعات الإنتاج والخدمات، ومع دخول عام 2020، ورغم تراجع النمو الاقتصادي نتيجة جائحة كوفيد-19، ظل معدل البطالة عند مستوى (25.9%)، مما يدل على تأثير محدود للوظائف القائمة، ربما نتيجة تركُّز الوظائف في القطاعات الحكومية وغير الرسمية. إلا أن الوضع تفاقم في عام 2023، حيث قفز المعدل إلى (30.4%)، وهو أعلى مستوى منذ سنوات، في ظل تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع تكاليف المعيشة، وبلغت الأزمة ذروتها في عام 2024، حيث وصل معدل البطالة إلى (51%)، وهو رقم صادم يعكس انهياراً شبه كامل في سوق العمل، وانكماشاً حاداً في القطاعين العام والخاص، إضافة إلى خروج أعداد كبيرة من القوى العاملة من النشاط الاقتصادي.

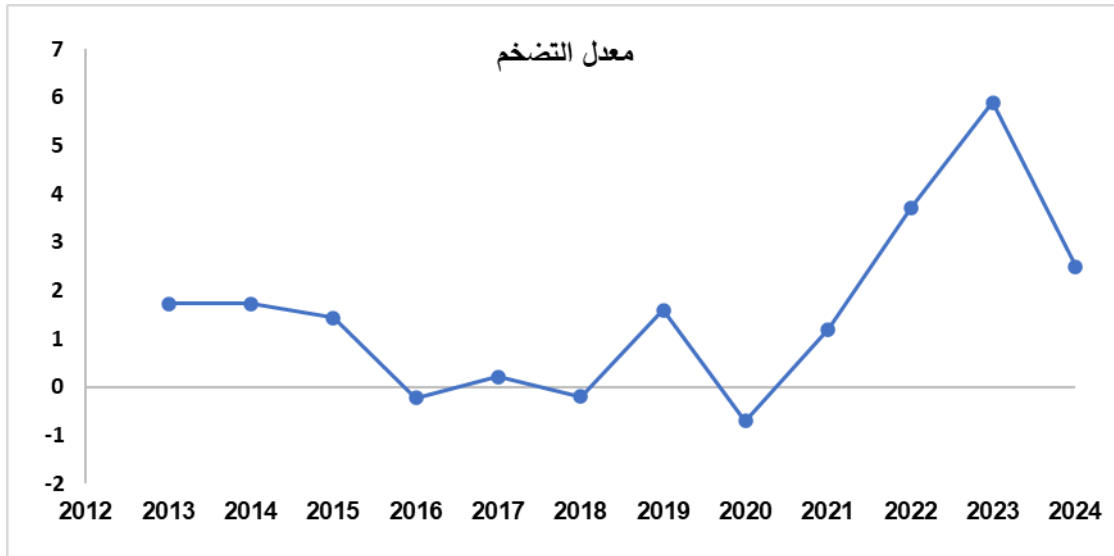


الشكل رقم (3.3): البطالة (2024-2013)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Excel

#### 4. معدل التضخم (Inflation Rate):

تُظهر بيانات معدل التضخم في فلسطين خلال الفترة من (2013 - 2024)، كما هو موضح في الشكل رقم (3.4)، سلوكًا متذبذبًا يعكس التفاعل بين ضعف الطلب المحلي، وقيود العرض، والعوامل الخارجية. فقد بدأ معدل التضخم في عام 2013 عند (1.73%)، وهو مستوى معتدل يشير إلى استقرار نسبي في أسعار السلع والخدمات، واستمر التضخم عند نفس المستوى في 2014، ثم تراجع تدريجيًا في السنوات التالية، ليصل إلى (1.43%) في 2015، ثم يدخل في النطاق السلبي عام 2016 مسجلًا (-0.22%)، مما يدل على حالة من الركود التضخمي أو ضعف في القوة الشرائية. واستمر هذا النمط في 2018 عند (-0.2%)، وفي 2020 عند (-0.7%)، في ظل تباطؤ الاقتصاد وتراجع الاستهلاك المحلي بسبب الأزمات المتلاحقة، ومع بداية التعافي الاقتصادي في عام 2021، ارتفع معدل التضخم إلى (1.2%)، ثم تسارع بشكل ملحوظ في 2022 ليصل إلى (3.7%)، ما يعكس ارتفاع أسعار المواد الأساسية والغذائية، نتيجة للظروف الإقليمية وارتفاع أسعار الاستيراد. وفي عام 2023، واصل التضخم صعوده ليبلغ (5.9%)، في إشارة إلى تصاعد الضغوط التضخمية بالتوازي مع تراجع الناتج المحلي وزيادة تكلفة المعيشة، لكن عام 2024 مثل نقطة تحوّل كارثية، حيث قفز معدل التضخم إلى (53.7%)، وهو ما يُصنّف ضمن التضخم الجامح (Hyperinflation)، ويشير إلى انهيار حاد في قيمة العملة المحلية وفقدان السيطرة على أسعار السوق، نتيجة الانهيار الاقتصادي العام ونقص المعروض من السلع الأساسية.



الشكل رقم (3.4): معدل التضخم (2024-2013)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Excel

تشير مجمل العوامل الاقتصادية التي تمثل المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة في فلسطين خلال الفترة من (2013 - 2024) إلى واقع اقتصادي هش ومتقلب، يتأثر بعمق بالعوامل السياسية والقيود الهيكلية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني. فعلى الرغم من بعض التحسّات المرحلية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي خلال سنوات محددة، إلا أن الاتجاه العام يعكس تراجعاً مستمراً في الأداء الاقتصادي، خصوصاً في السنوات الأخيرة، حيث شهد عام 2024 انهياراً واضحاً في معظم المؤشرات. فقد ترافق الانكماش الاقتصادي الحاد مع ارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة، ما يدل على فشل منظومة التشغيل وغياب النمو الشامل، في حين أدى تدهور القدرة الإنتاجية وتراجع العملة إلى تسجيل مستويات تضخم جامح، تُنذر بفقدان الاستقرار النقدي والمعيشي. تعكس هذه المؤشرات الحاجة الماسّة إلى إصلاحات اقتصادية عميقة، وإلى بيئة سياسية مستقرة تُمكن من استغلال الإمكانيات المتاحة وتحقيق تنمية مستدامة تضع الإنسان في مركز السياسات الاقتصادية.

### 5.3 متغيرات الدراسة التابعة

يتمثل المتغير التابع بالأداء المالي، والمقاس من خلال الإيرادات العامة، والإيرادات الضريبية، والإيرادات الغير ضريبية، وإيرادات الجباية المحلية، وإيرادات المقاصة، والنفقات العامة، والنفقات الجارية، والنفقات التطويرية، والموازنة العامة، والدين العام، والتهرب الضريبي، وفيما يلي شرح لسلوك هذه المتغيرات:

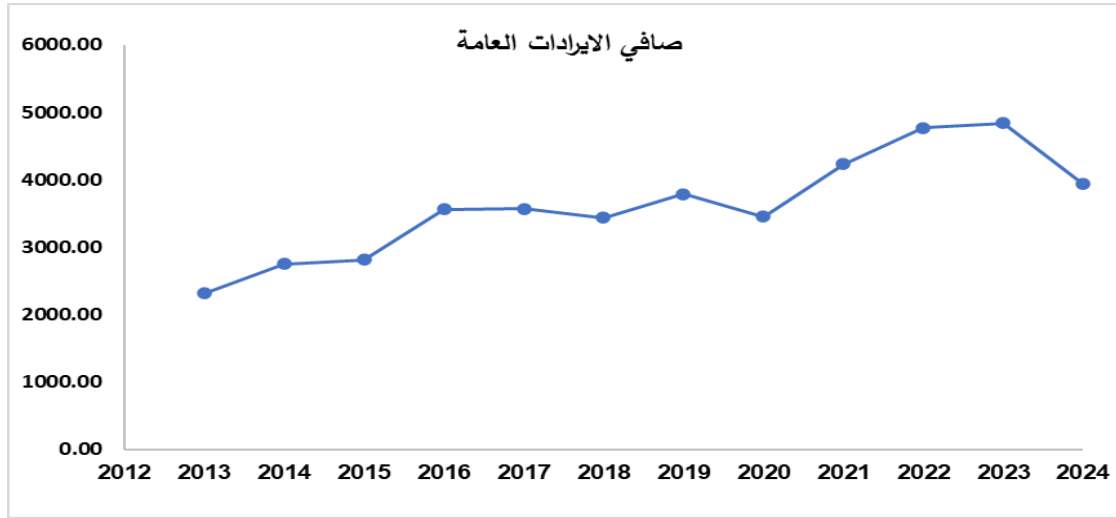
الجدول (3.2) : سلوك المتغيرات التابعة خلال 2013-2024

المتغير	سلوك المتغير خلال 2013-2024
الإيرادات العامة	ارتفاع تدريجي حتى 2021، تراجع حاد 2024 بسبب الانكماش الاقتصادي.
الإيرادات الضريبية	تحسن تدريجي، ثم تراجع بعد 2021، وصولاً إلى 867.05 مليون في 2024.
الإيرادات الغير ضريبية	متذبذب، أعلى قيمة 2017، ثم انخفاض تدريجي 2024.
إيرادات الجباية المحلية	ارتفاع مستقر حتى 2021، ثم انخفاض تدريجي حتى 2024.
إيرادات المقاصة	تصاعدي حتى 2021، ثم تراجع طفيف 2023-2024.
النفقات العامة	ارتفاع مستمر حتى 2024.
النفقات الجارية والتطويرية	متذبذب، تعكس الاعتماد على التمويل الخارجي ومحدودية الموارد.
الموازنة العامة	عجز مالي مستمر، مع تفاوت في حدة العجز عبر السنوات.
الدين العام	تصاعد مقلق، ارتفاع مستمر من 2376.3 مليون إلى 4204.29 مليون.
التهرب الضريبي	تصاعد تدريجي حتى 2022، ثم انخفاض نسبي 2024، مع استمرار التحديات الضريبية.

#### 1. الإيرادات العامة (Public Revenues):

تُظهر بيانات صافي الإيرادات العامة في فلسطين خلال الفترة من (2013 - 2024)، كما هو موضح في الشكل رقم (3.5)، مسارًا تصاعديًا عامًا يعكس تطور منظومة الإيرادات، رغم التحديات الهيكلية. فقد بدأ صافي الإيرادات عند (2312.35) مليون دولارًا، وارتفع تدريجيًا عبر السنوات ليبلغ (4769.59) مليون دولارًا في عام 2022، مدعومًا بتحسين نسبي في كل من الضرائب، والمقاصة، والجباية المحلية، لكن السنوات الأخيرة شهدت تباطؤًا نسبيًا في هذا النمو، حيث بلغ الصافي

(4836.49) مليون دولارًا في 2023، قبل أن يتراجع إلى (3938.95) مليون دولارًا في 2024، نتيجة انخفاض حاد في الإيرادات الضريبية والمقاصة، بالتزامن مع الانكماش الاقتصادي.

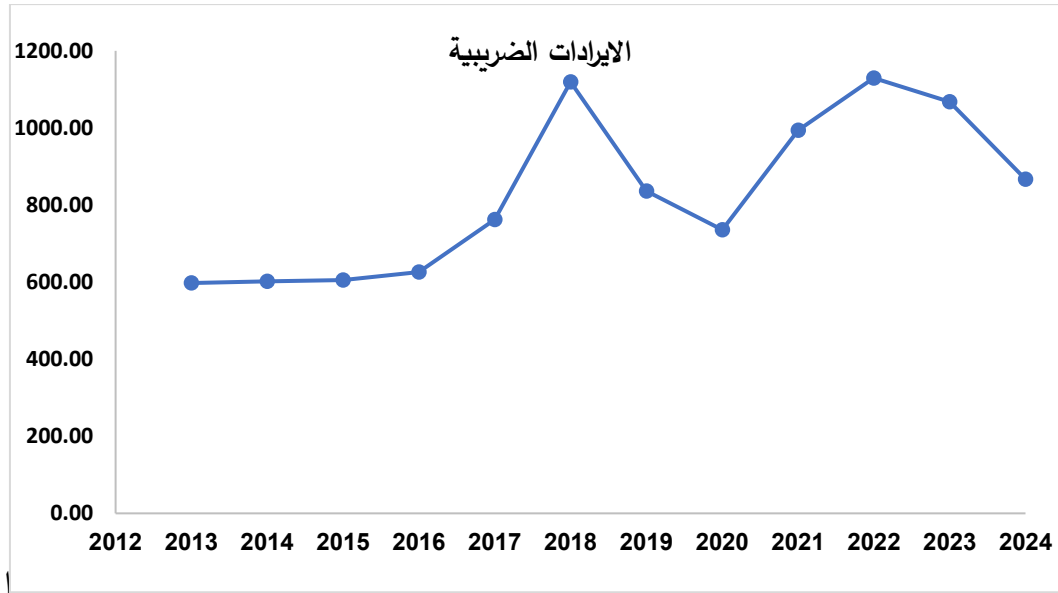


الشكل رقم (3.5): الإيرادات العامة (2024-2013)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Excel

## 2. الإيرادات الضريبية (Tax Revenues):

تُظهر بيانات الإيرادات الضريبية في فلسطين خلال الفترة من (2013 - 2024)، كما هو موضح في الشكل رقم (3.6)، نمطًا تصاعديًا عامًا مع بعض التذبذبات المرتبطة بالوضع الاقتصادي والقدرة على التحصيل. فقد بدأت الإيرادات عند (597.56) مليون دولارًا في العام الأول، وهو مستوى يعكس محدودية القاعدة الضريبية آنذاك، وضعف الاقتصاد الرسم، وفي السنوات اللاحقة، شهدت الإيرادات تحسنًا تدريجيًا لتصل إلى (625.92) مليون دولارًا في إحدى مراحل التعافي، ثم تسارعت بشكل لافت إلى أن بلغت (1129.47) مليون دولارًا في عام 2022، ما يشير إلى توسع نسبي في النشاط الاقتصادي، وتحسين آليات الجباية. وقد يُعزى ذلك إلى إصلاحات مالية أو تكثيف الرقابة الضريبية، لكن هذا المسار لم يكن مستدامًا، حيث بدأت الإيرادات بالتراجع بعد ذلك إلى (1067.98) مليون دولارًا في 2023، ثم انخفضت بشكل ملحوظ إلى (867.05) مليون دولارًا في 2024، مما يعكس تأثيرات الانكماش الاقتصادي وتراجع النشاط التجاري، بالإضافة إلى ضعف الامتثال الضريبي في ظل الأزمات.

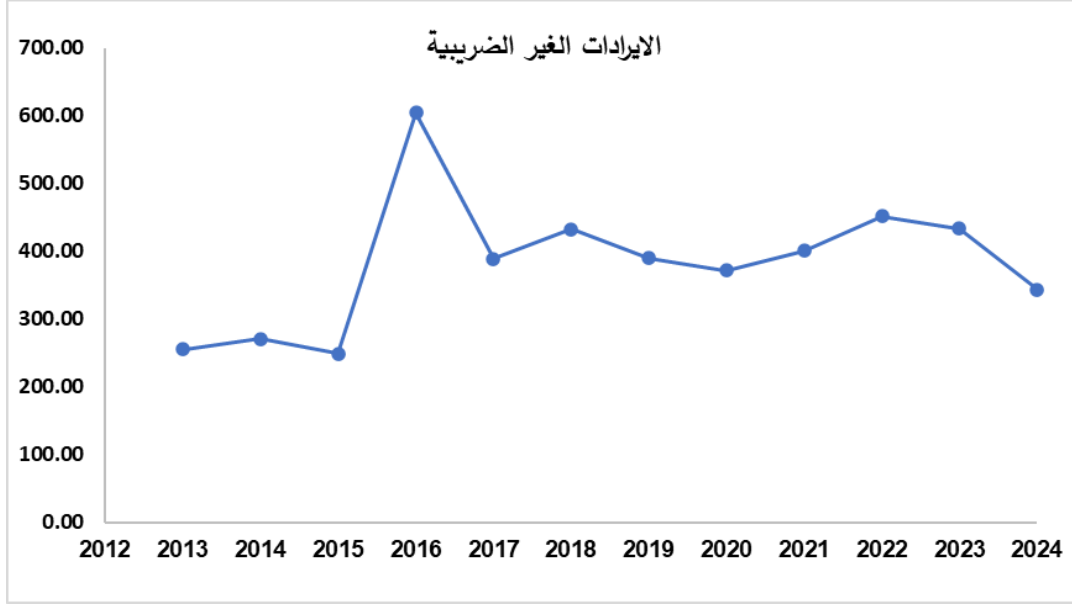


الشكل رقم (3.6): الإيرادات الضريبية (2024-2013)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Excel

### 3. الإيرادات الغير ضريبية (Non-Tax Revenues):

تُظهر بيانات الإيرادات غير الضريبية في فلسطين خلال الفترة من (2013 - 2024)، كما هو موضح في الشكل رقم (3.7)، سلوكًا متذبذبًا يتأثر بالعوامل الإدارية والظروف الاقتصادية العامة. فقد بدأت هذه الإيرادات عند (255.21) مليون دولارًا ، وهو مستوى منخفض نسبيًا يعكس ضعف استغلال الدولة لمواردها غير الضريبية، مثل الرسوم الحكومية والعوائد من الأصول العامة، في السنوات التالية، شهدت الإيرادات ارتفاعًا تدريجيًا، مسجلة أعلى قيمة في عام 2016 عند (604.48) مليون دولارًا ، وهو ما قد يشير إلى تحسن إدارة الممتلكات العامة أو فرض رسوم جديدة. ومع ذلك، لم تحافظ هذه الإيرادات على نسقتها التصاعدي، حيث بدأت في التراجع التدريجي، فوصلت إلى (343.35) مليون دولارًا فقط في عام 2024، يعكس هذا التراجع ضعف الاستدامة في الإيرادات غير الضريبية، وتبعيتها للظروف الإدارية والمالية، لا سيما في ظل التقلص الاقتصادي العام وتراجع كفاءة المؤسسات العامة. يوضح الشكل هذا النمط المتذبذب، الذي يكشف عن الحاجة لتوسيع وتنويع مصادر الإيرادات غير الضريبية وتحسين إدارتها.

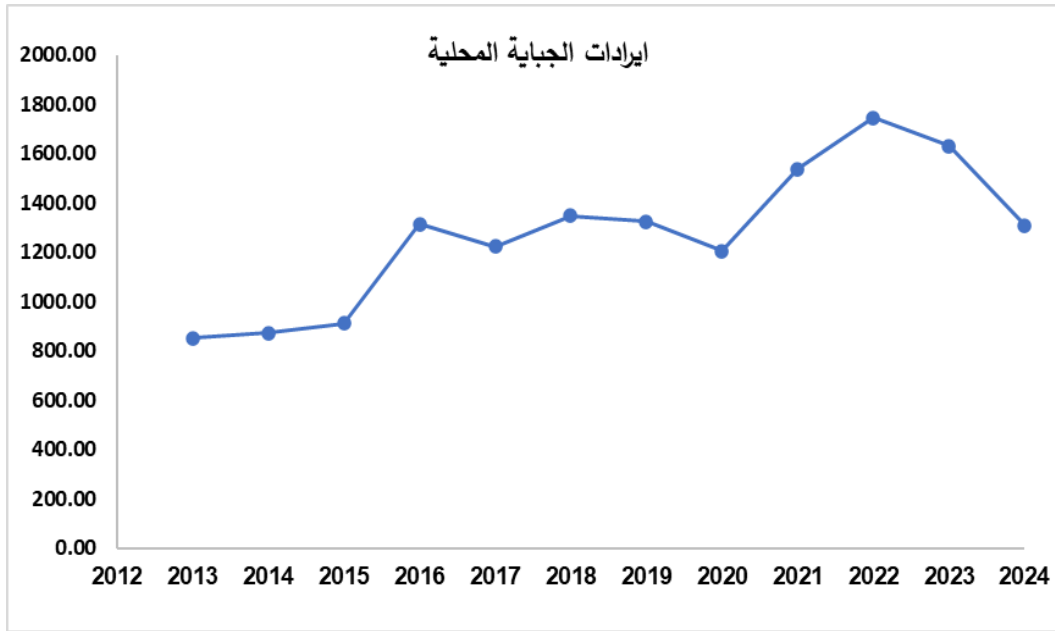


الشكل رقم (3.7): الإيرادات الغير الضريبية (2024-2013)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Excel

#### 4. إيرادات الجباية المحلية (Local Tax Revenues):

تُظهر بيانات إيرادات الجباية المحلية في فلسطين خلال الفترة من (2013 - 2024)، كما هو موضح في الشكل رقم (3.8)، مسارًا تصاعديًا مستقرًا نسبيًا، يعكس تحسنًا تدريجيًا في قدرة الدوائر المحلية على التحصيل وتنمية مواردها الذاتية. فقد بدأت الإيرادات عند (852.77) مليون دولارًا، وارتفعت بشكل متواصل لتصل إلى (1747.09) مليون دولارًا في عام 2022، مدفوعة بزيادة رسوم الخدمات المحلية والإيرادات، يعكس هذا النمو في الإيرادات توجهًا نحو تعزيز اللامركزية المالية، وزيادة الاعتماد على مصادر التمويل الذاتية في إدارة الشؤون المحلية. لكن منذ عام 2023، بدأت الإيرادات بالتراجع إلى (1631.66) ثم (1310.30) مليون دولارًا في 2024، وهو ما يعكس أثر الأزمة الاقتصادية العامة على قدرة المواطنين على الدفع، وعلى فعالية التحصيل المحلي، كما يوضح الشكل منحنى تصاعديًا حتى عام 2021، يليه انخفاض تدريجي، مما يسلط الضوء على محدودية إمكانيات البلديات في مواجهة الصدمات الاقتصادية، رغم الجهود المبذولة في تطوير أدوات الجباية.

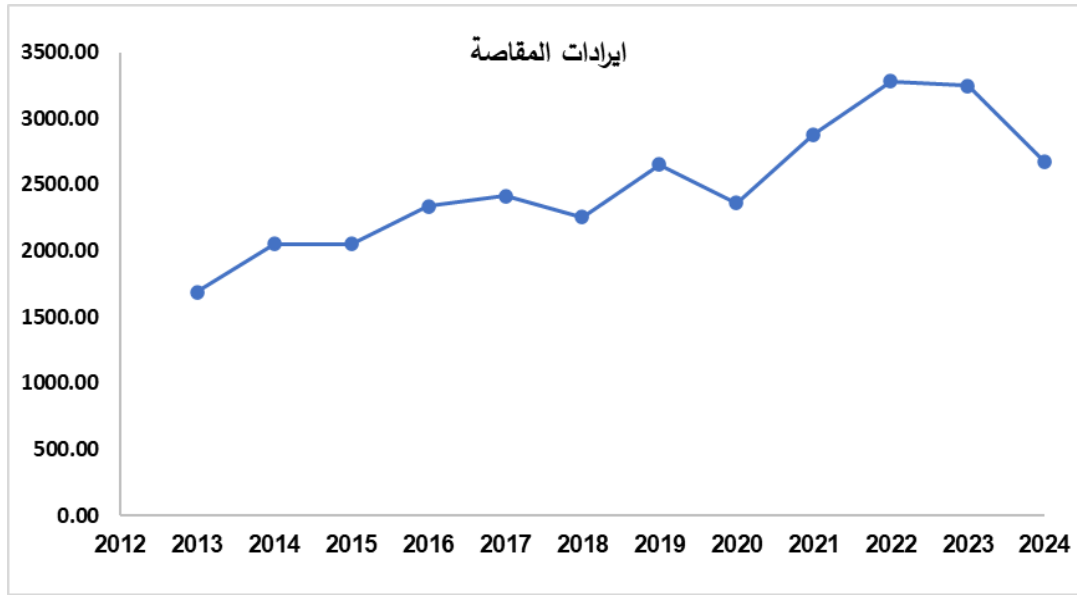


الشكل رقم (3.8): إيرادات الجباية المحلية (2013-2024)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Excel

#### 5. إيرادات المقاصة (Compensation Revenues):

تُظهر بيانات إيرادات المقاصة في فلسطين خلال الفترة من (2013 - 2024)، كما هو موضح في الشكل رقم (3.9)، نمطًا متصاعدًا يعكس العلاقة المباشرة بين النشاط التجاري الفلسطيني والإسرائيلي، إذ تُشكّل المقاصة أحد أهم مصادر التمويل للحكومة الفلسطينية. بدأت هذه الإيرادات عند (1690.53) مليون دولارًا ، وواصلت نموها التدريجي لتصل إلى ذروتها في عام 2022 عند (3281.21) مليون دولارًا ، نتيجة ارتفاع حجم الواردات ونجاح نسبي في عمليات التحصيل، ومع ذلك، فقد شهدت الإيرادات تقلبًا طفيفًا في السنوات التالية، حيث انخفضت إلى (3247.33) مليون دولارًا في 2023، ثم إلى (2669.81) مليون دولارًا في 2024، وهو ما يمكن تفسيره بتأخير التحويلات المالية من الجانب الإسرائيلي، أو انخفاض حجم التجارة بسبب الأوضاع الأمنية والاقتصادية المتوترة، ويمثل الشكل منحنى تصاعديًا نسبيًا في النصف الأول من الفترة، يليه استقرار ثم تراجع، ما يعكس تبعية هذه الإيرادات لمحددات سياسية واقتصادية خارجية، وضعف قدرة الحكومة على التحكم بها بشكل مباشر.

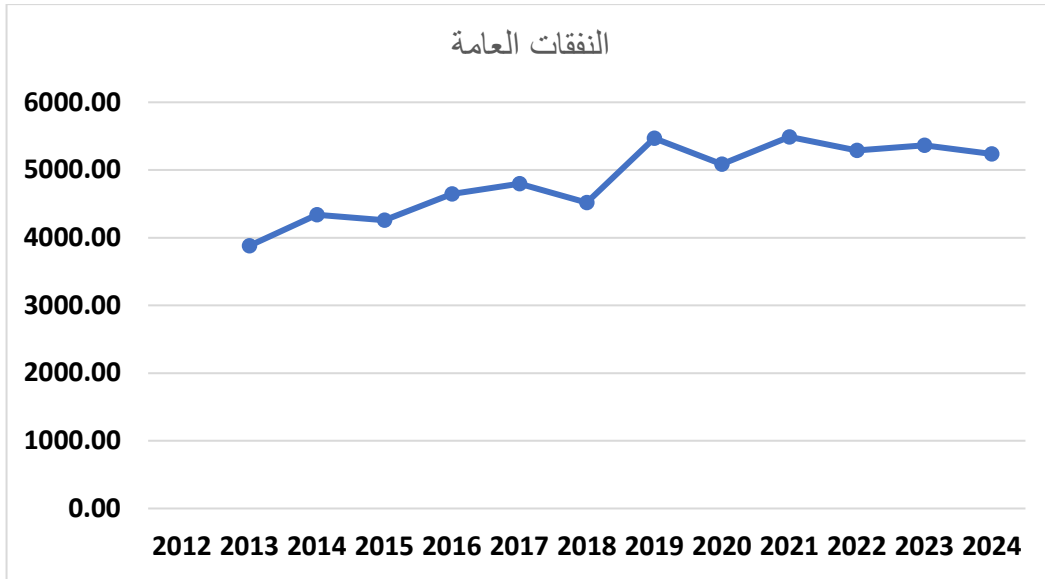


الشكل رقم (3.9): إيرادات المقاصة (2013-2024)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Excel

#### 6. النفقات العامة (Public Expenditures):

تُظهر بيانات النفقات العامة (الجارية + التطويرية) في فلسطين خلال الفترة من (2013 - 2024)، كما هو موضح في الشكل رقم (3.10)، منحنى تصاعدياً عاماً، يعكس نمواً في الإنفاق الحكومي على كافة المستويات. فقد ارتفعت من (3880.64) مليون دولاراً في بداية الفترة إلى (5489.57) مليون دولاراً في 2021، ثم شهدت استقراراً نسبياً لتصل إلى (5234.95) مليون دولاراً في عام 2024، يشير هذا الارتفاع إلى اتساع حجم الجهاز الإداري والخدمات الحكومية، إلا أنه يُثير مخاوف بشأن كفاءة الإنفاق واستدامته، لا سيما في ظل محدودية الإيرادات. يوضح الشكل منحنى إنفاق مرتفعاً يعكس ضغطاً متزايداً على المالية العامة.

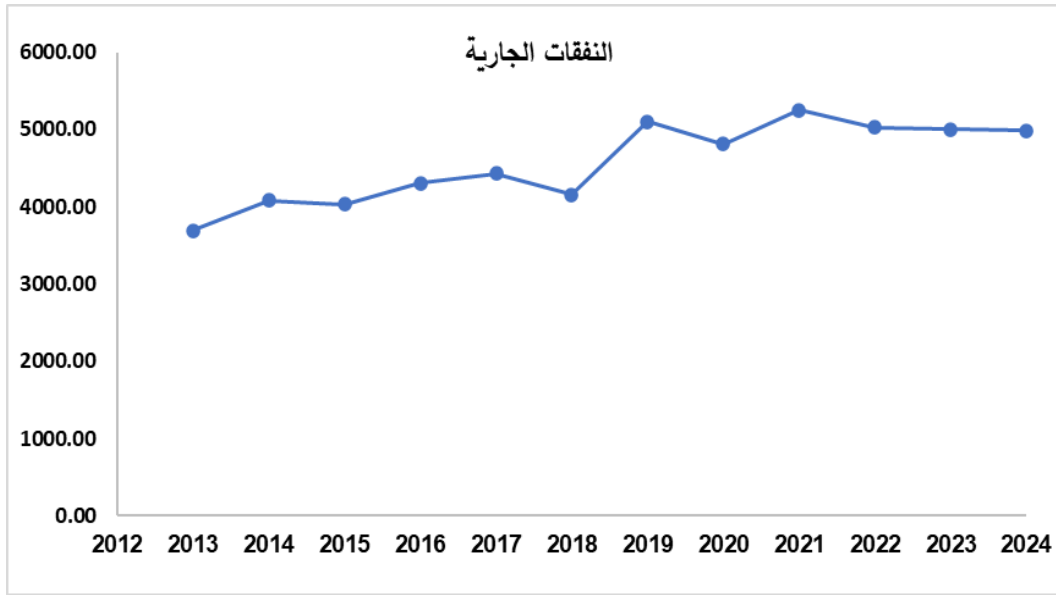


الشكل رقم (3.10): النفقات العامة (2024-2013)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Excel

#### 7. النفقات الجارية (Current Expenditures):

تُظهر بيانات النفقات الجارية في فلسطين خلال الفترة من (2013 - 2024)، كما هو موضح في الشكل رقم (3.11)، نمطًا تصاعديًا واضحًا يعكس اتساع التزامات الحكومة التشغيلية من أجور ورواتب وخدمات أساسية. فقد بدأت هذه النفقات عند (3694.07) مليون دولارًا ، وارتفعت بشكل متواصل تقريبًا لتبلغ ذروتها في عام 2021 عند (5248.70) مليون دولارًا ، مما يشير إلى تضخم في الإنفاق الجاري نتيجة التوظيف الحكومي، والالتزامات الاجتماعية، وتكاليف تشغيل المؤسسات العامة، رغم ذلك، لم تشهد النفقات الجارية انخفاضًا جوهريًا، بل استمرت عند مستويات مرتفعة، إذ سجلت (4983.62) مليون دولارًا في 2024، ما يعكس استمرار العبء المالي الكبير على الميزانية العامة. ويوضح الشكل هذا التصاعد المستمر، وهو ما يبرز التحدي في ضبط الإنفاق الجاري وتخصيص الموارد بفعالية.

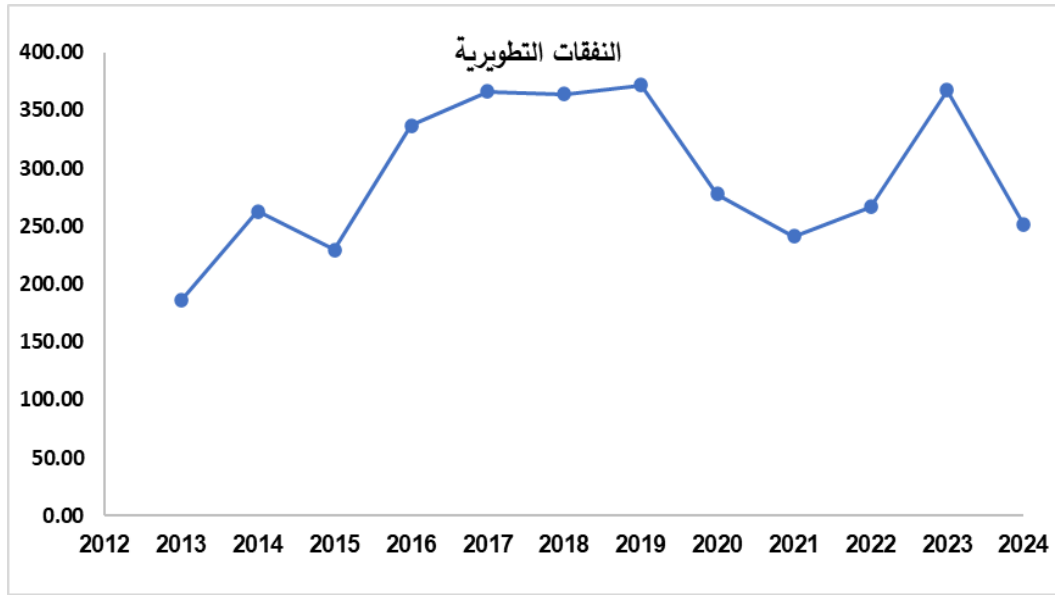


الشكل رقم (3.11): النفقات الجارية (2024-2013)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Excel

#### 8. النفقات التطويرية (Development Expenditures):

تُظهر بيانات النفقات الجارية في فلسطين خلال نفس الفترة، كما هو موضح في الشكل رقم (3.12)، سلوكًا متقلبًا يعكس التذبذب في تدفق المساعدات المخصصة للمشاريع التنموية، إضافة إلى قيود القدرة التنفيذية. فقد بدأت النفقات عند (186.57) مليون دولارًا ، وارتفعت تدريجيًا لتصل إلى (367.14) مليون دولارًا في عام 2023، قبل أن تتخفف إلى (251.32) مليون دولارًا في عام 2024، هذا النمط يعكس اعتماد الإنفاق التنموي على التمويل الخارجي، وتقلب أولوية المشاريع التنموية، إلى جانب تأثير الأزمات السياسية والأمنية على تنفيذ الخطط التطويرية. يوضح الشكل نمطًا متذبذبًا مع ميل تصاعدي نسبي، ما يبرز الحاجة لتعزيز الاستقرار في برامج التنمية والاستثمار في البنية التحتية.

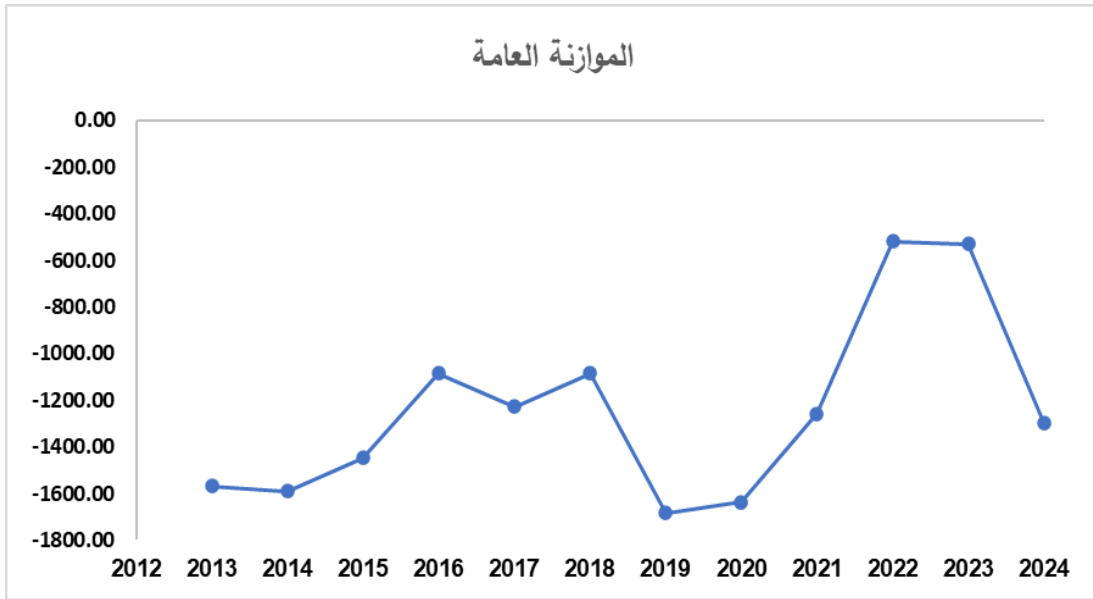


الشكل رقم (3.12): النفقات التطويرية (2024-2013)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Excel

### 9. العجز/ الفائض في الموازنة العامة (Public Budget):

تُظهر بيانات الموازنة العامة - الرصيد الكلي خلال نفس الفترة، كما هو موضح في الشكل رقم (3.13)، عجزًا ماليًا مستمرًا في جميع السنوات، مع تفاوت في حدة هذا العجز. فقد بلغ العجز (1568.28-) مليون دولارًا في بداية الفترة، واستمر هذا الاتجاه وصولًا إلى عجز بلغ (1683.67-) مليون دولارًا في عام 2019، ثم تقلص نسبيًا إلى (528.42-) مليون دولارًا فقط في 2023، قبل أن يتوسع مجددًا إلى (1296.03-) مليون دولارًا في 2024، ويعكس هذا العجز المزمّن ضعف الإيرادات مقارنة بالإنفاق، واعتماد الميزانية على التمويل الخارجي والدين، مما يسلط الضوء على هشاشة الاستقرار المالي. يوضح الشكل هذا النمط المزمّن من العجز مع بعض التحسن المؤقت، لكنه لا يشير إلى معالجة هيكلية فعالة للعجز.

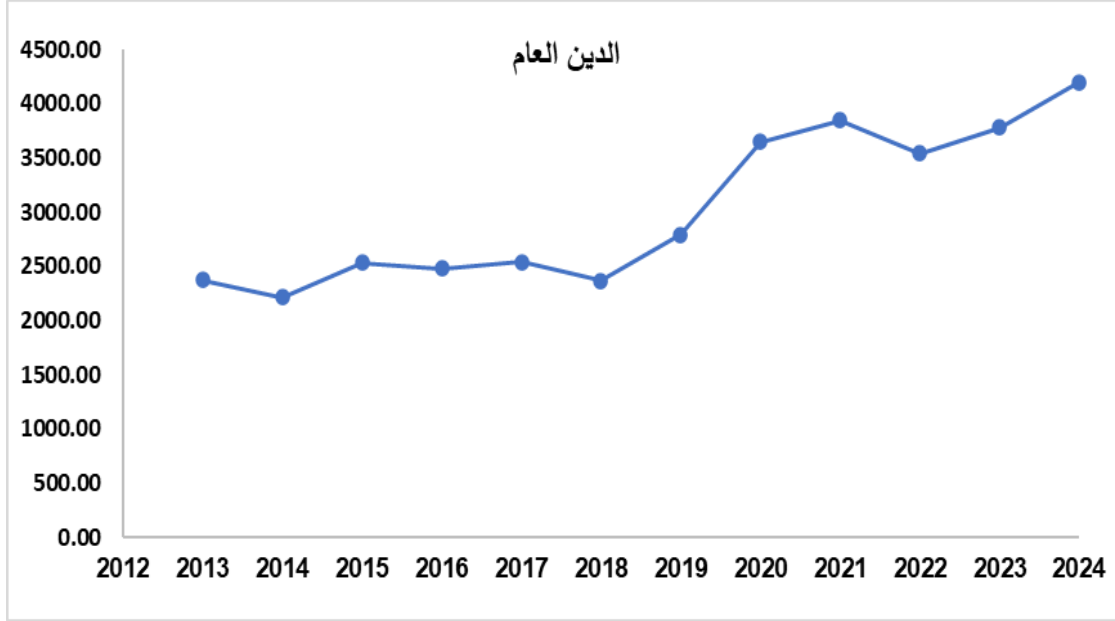


الشكل رقم (3.13): العجز/ الفائض في الموازنة العامة (2024-2013)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Excel

#### 10. الدين العام (Public Debt):

تُظهر بيانات الدين العام في فلسطين خلال الفترة من (2013 - 2024)، كما هو موضح في الشكل رقم (3.14)، منحنى تصاعدياً مقلماً يعكس تمويل العجز المستمر من خلال الاقتراض المحلي والخارجي. فقد ارتفع الدين من (2376.30) مليون دولاراً إلى (4204.29) مليون دولاراً في 2024، وهو ما يمثل تقريباً تضاعفاً خلال فترة الدراسة، يشير هذا التصاعد إلى اعتماد متزايد على الدين لتغطية الاحتياجات الجارية، وليس لتمويل المشاريع الإنتاجية، مما يشكل تهديداً على المدى الطويل لاستدامة الدين العام. يوضح الشكل مساراً تصاعدياً ثابتاً، يعكس عبئاً مالياً متزايداً على الاقتصاد الوطني.

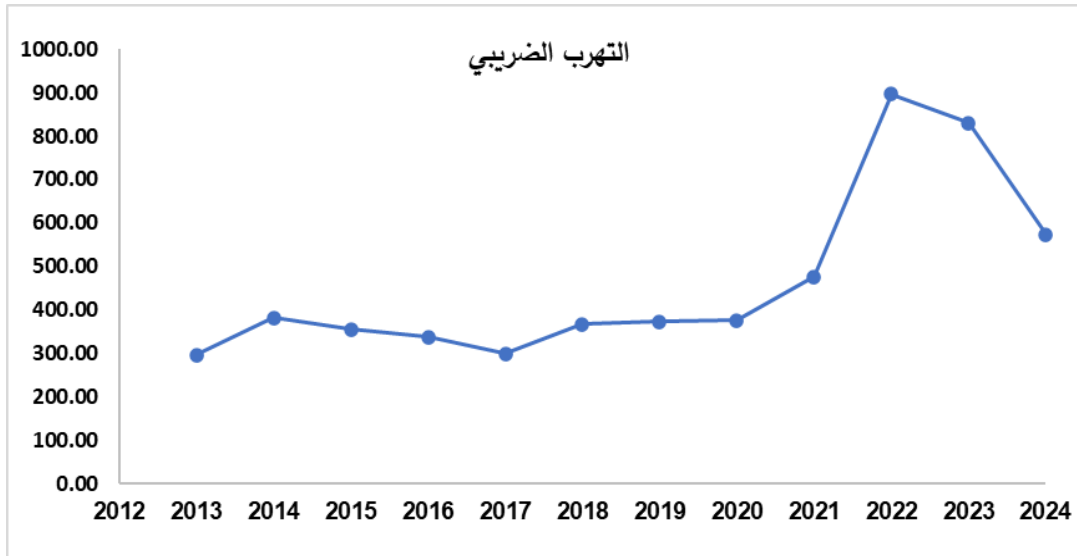


الشكل رقم (3.14): الدين العام (2013-2024)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Excel

### 11. التهرب الضريبي (Tax Evasion):

تُبين معطيات التهرب الضريبي في فلسطين خلال المدة ذاتها، كما هو موضح في الشكل رقم (3.15)، اتجاهًا تصاعديًا يوحى بتحدٍ دائم في الالتزام الضريبي والمراقبة المالية. فقد بلغ التهرب (295.59) مليون دولارًا في مستهل الفترة، وتساعد تدريجيًا ليصل إلى (897.07) مليون دولارًا في سنة 2022، ثم تراجع بعض الشيء إلى (573.18) مليون دولارًا في 2024، يعكس هذا التغير ضعف النظام الضريبي، وانعدام فاعلية التدابير الرقابية أو ضعف الثقة بالحكومة، ويُشكّل استنزافًا مستمرًا للإيرادات العامة. يوضّح الشكل ارتفاعًا تدريجيًا في حجم التهرب، ما يؤكد الحاجة لإصلاحات جوهرية في السياسة الضريبية والمراقبة المالية.



الشكل رقم (3.15): التهرب الضريبي (2024-2013)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Excel

في ضوء تحليل المؤشرات المالية والاقتصادية المتصلة بالإيرادات والمصروفات العامة في فلسطين خلال المدة المبحوثة، يتضح أن المالية العامة تعاني من اضطرابات بنيوية متواصلة تعكس تحديات متعددة الجوانب. فقد أظهرت الإيرادات العامة نموًا تصاعديًا لكنه غير وافي لتغطية الإنفاق المتزايد، حيث تشكل الإيرادات الضريبية أحد الموارد الأساسية لكنها ما زالت محدودة مقارنة بالإمكانات، في ظل ارتفاع ملحوظ في التهرب الضريبي، ما يقلل من فاعلية النظام الضريبي. كما أن الإيرادات غير الضريبية وإيرادات الجباية المحلية أظهرت تباينًا يعكس ضعف استقرار القاعدة المالية المحلية، في حين بقيت إيرادات المقاصة عنصرًا جوهريًا لكنه مرهون بالتقلبات السياسية والعلاقات مع الاحتلال.

وعلى جانب الإنفاق، سجلت النفقات العامة تصاعدًا مستمرًا، مدفوعًا بالزيادة الكبيرة في النفقات الجارية على حساب النفقات التطويرية، ما يشير إلى ضعف التوجه نحو الاستثمار الإنتاجي والتنمية المستدامة. وأدى هذا الاختلال بين الإيرادات والنفقات إلى تسجيل عجز مزمن في الموازنة العامة، تم تعويضه عبر التوسع في الاقتراض العام، ما أسهم في تضخم الدين العام إلى مستويات مرتفعة تنذر بمخاطر على الاستقرار المالي في المدى المتوسط والطويل.

بشكل عام، تعكس هذه المؤشرات ضعف البنية المالية العامة في فلسطين، وتؤكد الحاجة الماسة إلى تبني إصلاحات شاملة في السياسة الضريبية، وإعادة هيكلة الإنفاق العام، وتعزيز الشفافية وكفاءة

الجباية، بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية، وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي، وتحسين قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام الأزمات المستقبلية.

### 6.3 قياس المتغيرات:

تم قياس المتغيرات عبر السلاسل الزمنية السنوية لكل مؤشر مالي أو اقتصادي من 2013 إلى 2024، وهو ما يسمح بتحليل التغيرات على مدى 12 سنة.

تم اختيار الفترة 2013-2024 لأنها توفر سلسلة زمنية كافية لدراسة التأثيرات الاقتصادية والسياسية المتعاقبة على الأداء المالي، مع مقارنة اتجاهات ما قبل وبعد جائحة كوفيد-19 وتأثيرات الأزمات الإقليمية.

• تم قياس العوامل الاقتصادية خلال فترة الدراسة على مستوى فلسطين ككل ، باستثناء عام 2024 تم قياس العوامل الاقتصادية فقط في الضفة ، وذلك بسبب الارتفاع الكبير في قياس العوامل الاقتصادية في غزة بسبب الحرب الاسرائيلية ، ان هذا الارتفاع يسبب تشتت للمؤشرات الاحصائية بسبب الارتفاع الكبير والشاذ بالعوامل الاقتصادية بغزة .

### 7.3 طرق جمع البيانات والأساليب الإحصائية :

اعتمدت الدراسة على مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل بالتقارير المالية السنوية المدققة والمنشورة على موقع وزارة المالية الفلسطينية وسلطة النقد الفلسطينية، بالإضافة إلى الأدبيات المنشورة التي تناولت متغيرات الدراسة، وشملت عينة الدراسة على (12) تقريراً، موزعة على (12) سنة خلال الفترة الزمنية (2013-2024)، حسب ما تم إصداره من قبل (تقارير سلطة النقد، 2025). تقارير وزارة المالية، 2025). ولأجل اختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام الصيغة العامة لنموذج الانحدار الخطي للنماذج الثابتة بالاعتماد على متغيرات الدراسة هي:

$$y = \beta_0 + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \dots + \beta_p X_{pi} + e$$

حيث أن:

$y$ : المتغير التابع: الأداء المالي للحكومة الفلسطينية

$\beta_0$ : ثابت الانحدار.

$\beta_p$ : معامل الانحدار الجزئي ( $p$  عدد المتغيرات المستقلة).

$X_{pi}$ : المتغيرات المستقلة ( $p$  عدد المتغيرات المستقلة،  $i$  حجم العينة)

الصيغة العامة لمعادلة الانحدار الخطي المتعدد:

$$y_i = \beta_0 + \sum \beta_j X_{ji} + e_i$$

$$i=1,2,3,\dots,n$$

حيث عدد المشاهدات

$$j=1,2,3,\dots,p$$

عدد المتغيرات المستقلة

الأساليب الإحصائية:

قام الباحث بتطبيق طائفة من المناهج الإحصائية بغية التحقق من دقة نماذج البحث وفرضياتها عبر البرنامج الإحصائي (SPSS)، وشملت الاختبارات التوضيحية ك (المتوسط الحسابي، والتباعد المعياري...)، بهدف تحديد سمات بيانات عينة البحث الوصفية، و (Multiple Linear Regression)، لتدقيق نماذج الدراسة والفرضيات المنبثقة عنها.

## الفصل الرابع

### تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة

#### 1.4 مقدمة:

يتناول هذا القسم الجانب التطبيقي لتوضيح تأثير العوامل الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية خلال المدة (2013-2024)، وذلك بالاعتماد على منهج البحث والأساليب الإحصائية التي سبق ذكرها، واستناداً إلى ذلك جرى تحليل البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة والتي جُمعت من القوائم المالية السنوية المدققة والمنشورة عبر موقع وزارة المالية وسلطة النقد الفلسطينية، بهدف اختبار نماذج الانحدار التي تم تطويرها من خلال الدراسة واختبار الفرضيات التابعة لها للوصول إلى النتائج ومناقشتها.

#### 2.4 وصف متغيرات الدراسة: (الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة)

لإدراك خصائص متغيرات الدراسة ووصفها، جرى استخلاص المعدل الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير من متغيرات الدراسة كما هو مبين في الجدول رقم (4.1)

جدول رقم (4.1) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة (ن=12)

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
نصيب الفرد من الناتج المحلي	3425.875	311.3842	3800.1	2610.2
النمو الاقتصادي	-1.217	7.4818	7.1	-19.0
البطالة كنسبة	26.867	3.0613	35.0	23.4
معدل التضخم	1.573	1.8513	5.9	-0.7
الإيرادات الضريبية	828.551	206.7892	1129.5	597.6
الإيرادات الغير ضريبية	382.741	99.0708	604.5	249.0
إيرادات الجباية المحلية	1273.442	287.6642	1747.1	852.8
إيرادات المقاصة	2491.233	479.6669	3281.2	1690.5
صافي الإيرادات العامة	3620.633	768.6856	4836.5	2312.4
النفقات الجارية	4571.185	515.2397	5248.7	3694.1
النفقات التطويرية	293.378	64.3462	371.5	186.6
النفقات العامة	4864.563	535.8817	5489.6	3880.6
الموازنة العامة (عجز / فائض)	-1243.930	393.6210	-519.9	-1683.7
الدين العام	3029.034	714.6998	4204.3	2216.9
التهرب الضريبي	463.600	201.9558	897.1	295.6

تشير المعطيات الواردة في الجدول (4.1) إلى إحصاءات وصفية لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، كما يوضح المتوسط الحسابي القيمة المتوسطة لكل متغير، مما يعطي فكرة عن الاتجاه العام للبيانات. أما الانحراف المعياري فيعكس مدى تشتت القيم حول المتوسط، فكلما كان أكبر دل ذلك على تباين أكبر في البيانات. أعلى قيمة وأدنى قيمة تبينان المدى الذي تتوزع فيه البيانات لكل متغير، مما يساعد على فهم حدود الأداء أو السلوك لكل متغير، وفي يلي وصف لكل متغير:

**1. نصيب الفرد من الناتج المحلي:** يُشير هذا المقياس إلى متوسط القيمة الاقتصادية التي ينتجها الشخص في البلد خلال مدة زمنية محددة. في البيانات الراهنة، إذ يبلغ المتوسط الحسابي لنصيب الفرد من الناتج المحلي (3425.88) دولار، ما يدل على مستوى اقتصادي متوسط، أما الحد الأدنى فهو (2610.2) دولار، والحد الأقصى (3800.1) دولار، يعكس تفاوتاً نسبياً في الأداء الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وهذا التفاوت يُفسَّر بالانحراف المعياري البالغ (311.38) دولار، والذي يشير إلى

وجود تقلبات متوسطة في نصيب الفرد، وانخفاض الحد الأدنى إلى أكثر من (800) دولار عن الحد الأقصى قد يُعزى إلى أزمات اقتصادية، أو ضعف النمو، أو ارتفاع التضخم خلال فترات معينة، إن ارتفاع نصيب الفرد يُعد إشارة إيجابية، لكنه لا يعكس التوزيع العادل للثروات.

**2. النمو الاقتصادي:** يعتبر التطور الاقتصادي واحدًا من أبرز مقاييس أداء الاقتصاد الكلي، ويُحسب كنسبة مئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي، فقد يبلغ متوسط التطور (1.217%-)، وهو رقم سلبي يعكس حالة انكماش عام في الاقتصاد خلال المدد التي شملتها الدراسة، كما أن القيمة الدنيا (أقل قيمة) عند (19.0%-) تعني أن هناك سنة أو أكثر شهدت انهيارًا اقتصاديًا حادًا، ربما نتيجة أزمة مالية أو سياسية أو خارجية، في المقابل، بلغت القيمة القصوى (7.1%)، ما يشير إلى أن هناك أيضًا فترات نمو قوية، وهو ما يوضح الانحراف المعياري المرتفع (7.48). هذا التباين الكبير يؤكد أن الاقتصاد يجتاز بدورات متقلبة بشدة، ما يستدعي تبني سياسات نقدية ومالية مرنة وقادرة على التعامل مع الصدمات الخارجية والداخلية.

**3. البطالة كنسبة مئوية:** تُعبر البطالة عن نسبة القوى العاملة غير المشغولة ولكن الرغبة في العمل، وتعتبر من المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية البالغة الأهمية. يبلغ متوسط معدل البطالة (26.87%)، وهي نسبة مرتفعة جدًا وتدل على اختلال هيكل في سوق العمل، كما أن القيمة القصوى المسجلة (35.0%)، وهي معدل مرتفع جدًا قد يرتبط بظروف استثنائية كالحروب أو الأزمات الاقتصادية، في حين أن الحد الأدنى عند (23.4%) يظل مرتفعًا أيضًا، حيث بلغ الانحراف المعياري (3.06) والذي يكشف عن استقرار نسبي ضمن مستويات مرتفعة، مما يدل على استمرار الأزمة في التوظيف خلال جميع الفترات، وهذا يتطلب إصلاحات هيكلية في سياسات التعليم والتدريب، ودعم قطاعات توليد فرص العمل كالصناعة والزراعة والخدمات الحديثة.

**4. معدل التضخم:** التضخم يمثل الزيادة العامة في الأسعار ويؤثر مباشرة على مستوى معيشة السكان، خصوصًا ذوي الدخل الثابت، فقد يبلغ متوسط معدل التضخم (1.573%)، وهو في حد ذاته منخفض نسبيًا، لكن المثير للاهتمام هو أن الحد الأدنى للتضخم كان (0.7%-)، ما يعني وجود انكماش في بعض الفترات، وهو أمر نادر ويشير إلى ركود اقتصادي أو ضعف في الطلب، في المقابل، بلغ الحد الأعلى (5.9%)، ما يشير إلى فترات من ارتفاع الأسعار، ربما بسبب تقلبات في

أسعار الوقود أو الغذاء، والانحراف المعياري (1.85) يدل على تذبذب واضح في الأسعار، وهو ما يتطلب مراقبة دقيقة من قبل السياسات النقدية.

**5. الإيرادات الضريبية:** تُمثل الإيرادات الضريبية العصب المالي للدولة، وتوفر التمويل اللازم لتغطية النفقات العامة، فقد بلغ المتوسط الحسابي لها (828.55) مليون دولار، ما يعكس اعتمادًا متوسطًا على الضرائب كمصدر للدخل العام، فقد بلغت أعلى قيمة مسجلة (1129.5) مليون دولار، وأدنى قيمة (597.6) مليون دولار، وهو فارق ملحوظ يشير إلى تغير في أداء التحصيل الضريبي أو حجم النشاط الاقتصادي، كما أن الانحراف المعياري (206.79) مليون دولار وكبير نسبيًا، ويعكس تأثير الإيرادات بعوامل سياسية واقتصادية كعدم الاستقرار أو تهرب ضريبي واسع، هذه الأرقام تبرز الحاجة إلى إصلاح النظام الضريبي، وزيادة القاعدة الضريبية، وتحسين الإدارة الضريبية لتقليل التهرب وزيادة الكفاءة.

**6. الإيرادات غير الضريبية:** تشمل هذه الإيرادات مصادر مثل الرسوم الحكومية، أرباح المؤسسات العامة، والغرامات، وهي تساهم في تخفيف الضغط على النظام الضريبي، إذ بلغ متوسط الإيرادات غير الضريبية (382.74) مليون دولار، وهي قيمة أقل بكثير من الإيرادات الضريبية، ما يشير إلى اعتماد محدود على هذه المصادر، كما أن الانحراف المعياري (99.07) مليون دولار يدل على تغيرات بين الفترات، والقيمة الدنيا (249.0) مليون دولار، تشير إلى ضعف في بعض السنوات، بينما بلغت القيمة القصوى (604.5) مليون دولار، ما يعني أن هناك فترات تم فيها تعزيز هذه الإيرادات بشكل ملحوظ، إن زيادة الإيرادات غير الضريبية تتطلب تحسين استثمار أصول الدولة، ورفع كفاءة المؤسسات العامة، مع الحفاظ على العدالة في فرض الرسوم.

**7. إيرادات الجباية المحلية:** تدل على الإيرادات الضريبية والغير ضريبية والتحصيلات المخصصة ، إذ جاءت بمتوسط (1273.44) مليون دولارًا ، وانحراف معياري (287.66) مليون دولارًا ، ويمكن ملاحظة تذبذب الأداء المحلي بين (852.8) مليون دولارًا كحد أدنى و(1747.1) مليون دولارًا كحد أعلى، هذا التفاوت الكبير يدل على تفاوت جغرافي أو زمني في التحصيل، ما قد يرتبط بالقدرات الإدارية أو بالأوضاع الاقتصادية في المناطق المختلفة، إن تعزيز هذه الإيرادات يتطلب لامركزية مالية فعالة، مع تمكين السلطات المحلية من فرض وتحصيل رسوم محلية بكفاءة وعدالة، كما يجب ربط هذه الإيرادات بتحسين الخدمات والبنية التحتية، مما يعزز الثقة في الإدارة المحلية.

**8. إيرادات المقاصة:** تمثل إيرادات المقاصة الضرائب التي يتم تحصيلها بالنيابة عن الدولة، وعادة تكون من الواردات. بلغ المتوسط الحسابي لها (2491.23) مليون دولارًا ، ما يعكس اعتمادًا مرتفعًا عليها كمصدر دخل، وتشير القيمة الدنيا (1690.5) مليون دولارًا إلى تراجع كبير في بعض الفترات، ربما بسبب حصار اقتصادي أو تقييد في المعابر التجارية، أما القيمة القصوى (3281.2) مليون دولارًا ، فتدل على فترات انتعاش نسبي في التحصيل، كما أن الانحراف المعياري (479.67) مليون دولارًا يُظهر تذبذبًا واضحًا، ما يعكس أن هذه الإيرادات عرضة للتأثر بالعوامل الخارجية والسياسية أكثر من الإيرادات الداخلية، ويجعل الاعتماد الكبير على المقاصة الإيرادات الحكومية عرضة لمخاطر خارجية، ما يعزز الحاجة لتتويج مصادر الدخل الوطني.

**9. صافي الإيرادات العامة:** يعكس هذا المتغير إجمالي الموارد المتاحة فعليًا للدولة بعد استثناء الخصومات والتحويلات، وهو ما يُبنى عليه إعداد الموازنة، فقد بلغ متوسطه (3620.63) مليون دولار، وهو مبلغ يعكس مستوى متوسطًا من القدرة التمويلية، إن القيمة الدنيا (2312.4) مليون دولار توضح وجود سنوات شهدت ضعفًا كبيرًا في الإيرادات، فيما تشير القيمة القصوى (4836.5) مليون دولار إلى فترات ازدهار نسبي، كما أن الانحراف المعياري (768.69) مليون دولار كبير نسبيًا، ما يدل على تقلب ملحوظ بين السنوات، وقد يكون هذا بسبب تقلب الإيرادات الضريبية، أو عدم انتظام إيرادات المقاصة، ويُعتبر هذا المؤشر أساسًا في تحديد سياسة الإنفاق، وكل تذبذب فيه يفرض تحديات على تخطيط الموازنة والاستدامة المالية.

**10. النفقات الجارية:** تشمل هذه النفقات رواتب الموظفين، الدعم، التشغيل، والخدمات اليومية، وهي تشكل الجزء الأكبر من الموازنة العامة، فقد بلغ متوسطها (4571.19) مليون دولار، وهي قيمة مرتفعة نسبيًا، مما يشير إلى طابع إنفاقي يغلب عليه التشغيل وليس التنمية، كما أن الحد الأدنى لها كان (3694.1) مليون دولار والحد الأعلى (5248.7) مليون دولار، مما يعكس زيادة تدريجية أو ضغطًا متواصلًا على المصاريف الجارية، والانحراف المعياري (515.24) مليون دولار وهو متوسط، لكنه يشير إلى أن هذا الإنفاق ثابت نسبيًا ولا يخضع كثيرًا للظروف الاقتصادية، مما يطرح تساؤلات حول كفاءته، إن الاستمرار في رفع النفقات الجارية على حساب التطويرية يعيق التنمية طويلة الأجل، ويتطلب مراجعة دورية لنوعية الإنفاق.

**11. النفقات التطويرية:** يشير إلى الأموال المخصصة للاستثمار في مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد بلغ متوسطها (293.38) مليون دولار فقط، وهو رقم منخفض جداً مقارنة بالنفقات الجارية، كما جاءت القيمة الدنيا (186.6) مليون دولار مما تؤكد ضعف الإنفاق على التنمية في بعض الفترات، بينما لا تتجاوز القيمة القصوى (371.5) مليون دولار حتى في أفضل الأحوال، ويوضح الانحراف المعياري (64.35) مليون دولار أن الفروقات السنوية محدودة، ما يعني استمرار تهميش هذه النفقات، إن هذه النسبة المتدنية تهدد استدامة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة، ويجب رفعها تدريجياً لدعم الاقتصاد الإنتاجي وخلق فرص عمل حقيقية.

**12. النفقات العامة:** تجمع هذه النفقات بين الجارية والتطويرية وتشير إلى الإنفاق الكلي للدولة. المتوسط العام هو (4864.56) مليون دولار، وهو رقم كبير نسبياً بالنظر إلى متوسط الإيرادات العامة (3620.63) مليون دولار، ما يكشف عن وجود فجوة مالية كبيرة، وتتراوح القيم بين (3880.6) مليون دولار كحد أدنى و(5489.6) مليون دولار كحد أعلى، بفارق أكثر من (1600) مليون دولار، ويعكس الانحراف المعياري (535.88) تذبذباً في حجم النفقات من عام إلى آخر، خاصة في ظل الأزمات أو زيادة الرواتب أو اعتماد مشروعات مؤقتة، هذا الفارق المستمر بين الإنفاق والإيراد يؤدي إلى عجز مزمن في الميزانية، ويستدعي ضبطاً للنفقات وتعزيزاً للإيرادات لتقليص الفجوة المالية.

**13. الموازنة العامة (عجز / فائض):** يمثل هذا المتغير الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وهو أحد أهم مؤشرات الاستقرار المالي، فالمتوسط الحسابي هو (-1243.93) مليون دولار، أي أن الدولة تسجل عجزاً مالياً مستمراً بمعدل سنوي مرتفع، فقد بلغ الحد الأدنى (أي أعلى عجز) (-1683.7) مليون دولار، بينما كان أفضل أداء عند (-519.9) مليون دولار، أي لم تُسجل أي فائض فعلي، كما يشر الانحراف المعياري (393.62) مليون دولار إلى تفاوت بين الفترات، لكن جميعها داخل نطاق العجز، هذا الوضع غير المستدام يُشكل ضغطاً على المالية العامة ويؤدي إلى الاقتراض وتراكم الدين، والحل يكمن في ترشيد النفقات، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين الإدارة المالية بشكل عام.

**14. الدين العام:** يمثل الدين العام الأموال التي تقترضها الدولة لتغطية عجزها المالي، ويُعد من أهم مؤشرات الاستدامة المالية، إذ بلغ متوسطه (3029.03) مليون دولار، وهو رقم مرتفع مقارنة

بالإيرادات، كما أن القيمة الدنيا (2216.9) مليون دولار تعكس مستويات دين مقبولة نسبياً، بينما تشير القيمة القصوى (4204.3) مليون دولار إلى تصاعد خطر في الاعتماد على الاقتراض، فالانحراف المعياري (714.7) مليون دولار يعكس تقلباً كبيراً، وربما تراكمًا سريعاً للديون خلال فترات قصيرة، هذه الزيادة في الدين تضيف أعباء مستقبلية على الموازنة بسبب خدمة الدين (الفوائد)، وتحد من قدرة الدولة على تمويل مشاريع جديدة، لذلك، يتطلب الوضع ضبط العجز المالي بشكل عاجل لتفادي تجاوز حدود الأمان في الدين.

**15. التهرب الضريبي:** يشير إلى الفجوة بين الضرائب المستحقة وتلك التي تم تحصيلها فعلياً، ويُعد مؤشراً على ضعف الالتزام الضريبي أو ضعف الإدارة الضريبية، فقد بلغ متوسط التهرب الضريبي (463.6) مليون دولار، وهو رقم كبير بالنظر إلى الإيرادات الضريبية الكلية (828.55) مليون دولار، ما يعني أن أكثر من نصف ما يُفترض تحصيله يضيع بسبب التهرب، والانحراف المعياري (201.96) مليون شيقل يعكس تفاوتاً كبيراً، وربما ارتباطاً بالظروف الاقتصادية أو السياسية، كما أن القيمة الدنيا (295.6) مليون دولار تبقى مرتفعة، بينما تبلغ القيمة القصوى (897.1) مليون دولار، ما يُظهر نزوة خطيرة في الفاقد الضريبي، فالتهرب الضريبي يُقوض قدرة الدولة على تمويل خدماتها، ويتطلب تشديد الرقابة، تبسيط الإجراءات، وتفعيل أدوات الرقابة الإلكترونية.

يوضح الجدول رقم (4.1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة، والتي تقدم صورة واضحة عن خصائص كل متغير واتجاهه العام.

- نصيب الفرد من الناتج المحلي: بمتوسط قدره 3425.88 دولار، يشير إلى مستوى اقتصادي متوسط، مع تقلبات نسبية.
- النمو الاقتصادي: متوسط النمو سلبي (-1.217%)، مما يعكس حالة انكماش عام في الاقتصاد خلال الفترة المدروسة، مع تباين كبير يوضحه الانحراف المعياري المرتفع.
- البطالة: متوسط معدل البطالة مرتفع جداً 26.87%، مما يدل على وجود خلل هيكلي في سوق العمل. الانحراف المعياري يشير إلى استقرار نسبي في هذا المعدل المرتفع.
- معدل التضخم: متوسطه منخفض نسبياً 1.573%، لكن التذبذب الواضح يوضحه الانحراف المعياري، مع وجود فترات انكماش وارتفاع في الأسعار.

- الإيرادات الضريبية: بمتوسط 828.55 مليون دولار، تظهر تأثرها بعوامل اقتصادية وسياسية، ما يتضح من الانحراف المعياري.
- الإيرادات غير الضريبية: بمتوسط 382.74 مليون دولار، وهي أقل بكثير من الإيرادات الضريبية، مما يدل على اعتماد محدود عليها.
- إيرادات الجباية المحلية: بمتوسط 1273.44 مليون دولارًا، تظهر تذبذباً كبيراً في التحصيل بين المناطق والفترات الزمنية.
- إيرادات المقاصة: بمتوسط 2491.23 مليون دولارًا، مما يعكس اعتماداً كبيراً عليها، مع تذبذب واضح يرجع إلى العوامل الخارجية والسياسية.
- صافي الإيرادات العامة: متوسطه 3620.63 مليون دولار، ويظهر تقلبات كبيرة بين السنوات، مما يؤثر على تخطيط الموازنة.
- النفقات الجارية: متوسطها مرتفع 4571.19 مليون دولار، مما يدل على هيمنة الإنفاق التشغيلي على الميزانية.
- النفقات التطويرية: متوسطها منخفض جداً 293.38 مليون دولار مقارنة بالنفقات الجارية، مما يشير إلى ضعف الإنفاق على التنمية.
- النفقات العامة: متوسطها 4864.56 مليون دولار، وهو أكبر من متوسط الإيرادات العامة، مما يؤدي إلى عجز مالي.
- الموازنة العامة (عجز/فائض): متوسط العجز المالي مرتفع (1243.93-) مليون دولار، مما يشير إلى ضغط مستمر على المالية العامة.
- الدين العام: متوسطه 3029.03 مليون دولار، وهو رقم مرتفع ومنتزاع، مما يضيف أعباء مستقبلية على الميزانية.
- التهرب الضريبي: متوسطه 463.6 مليون دولار، وهو رقم كبير يدل على ضعف الالتزام الضريبي وفعالية الإدارة الضريبية.

إن تحليل النتائج الإحصائية لا يكفي وحده لفهم الصورة الكاملة، بل يجب ربطها بالوقائع الاقتصادية في فلسطين.

• **التهرب الضريبي:** إن متوسط التهرب الضريبي البالغ 463.6 مليون دولار يُعد رقماً كبيراً جداً، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على قدرة الحكومة على زيادة إيراداتها الضريبية وتمويل النفقات التطويرية. وهذا يفرض على الحكومة الفلسطينية ضرورة تبني استراتيجيات لمكافحة التهرب الضريبي، وهو ما تتفق عليه دراسة (مبروك، 2023) التي شددت على خطورة جريمة التهرب الضريبي وضرورة المواجهة الجنائية لها.

• **السياسات المالية:** تواجه السياسات المالية الفلسطينية تحديات كبيرة، كما أشارت دراسة (عيساوي، 2022)، حيث أن السياسات المالية للسلطة الفلسطينية تتوافق بدرجة متوسطة مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية. وهذا يفسر التذبذب في الأداء المالي وضعف النتائج التي تم التوصل إليها.

• **الدين العام والعجز:** إن العجز المالي المستمر وارتفاع الدين العام، كما أشارت الدراسة، يضع عبئاً مالياً كبيراً على الميزانية. وهذا يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Siddiqui & et al., 2024) التي أكدت أن ارتفاع الدين الحكومي قد يعيق التوسع الاقتصادي في الدول النامية، مما يجعل السيطرة على الدين أمراً حيوياً للاستدامة المالية.

### 3.4 اختبار صلاحية البيانات للتحليل:

#### 1.1.4 اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity)

تُعد إشكالية التداخل الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة فيما بينها و بين المتغيرات المستقلة من أكثر القضايا شيوعاً في نماذج الانحدار، إن حصول التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة المذكورة يقود إلى تواجد تضخم في النموذج المُقدر، وعدم قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التباين في المتغير التابع، بناءً على ذلك يجب التيقن من خلو نماذج الدراسة من التداخل الخطي، وعليه سيُجرى اختبار خلو نماذج الدراسة من التداخل الخطي عبر حساب معامل تضخم التباين (Variance-inflation factor (VIF) لمتغيرات الدراسة و من خلال حساب معامل الارتباط بين المتغير المستقل في النموذج الواحد، إذ تدل قيم VIF الأعلى من (10) إلى وجود إشكالية التعدد الخطي للمتغير المعني (Gujarati, 2010))، أما فيما يخص معامل التحمل (Tolerance) فيقوم بقياس مدى قدرة المتغير الكمي على البقاء ضمن النموذج المراد قياسه دون التأثير على القوة التفسيرية

لهذا النموذج، وتبرز الإشكالية في معامل التحمل عندما تتخفف قيمة الاختبار عن (0.20) (Garson, 2012)، والجدول رقم (4.2) يوضح نتائج اختبار التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة.

جدول رقم (4.2): اختبار التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة

Tolerance	VIF	المتغيرات
0.209	4.783	نصيب الفرد من الناتج المحلي
0.245	4.087	النمو الاقتصادي
0.362	2.764	البطالة كنسبة
0.745	1.343	معدل التضخم

تُظهر البيانات في الجدول (4.2) أن أعلى قيمة لاختبار مُعامل تضخم التباين في مُتغيّرات الدراسة كانت (4.78)، وهي ضمن المستوى الموصى به، بالإضافة إلى أن أقل قيمة لمعامل التحمل قد بلغت (0.21)، وهي أيضاً ضمن المستوى الموصى به، وهذا يدلّ على عدم وجود مشكلة تداخل خطّي بين متغيّرات الدراسة المستقلّة في نماذج الدراسة التي سيتمّ اختبارها لمعرفة تأثير العوامل الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية خلال الفترة (2013 – 2024).

كما يوضح الجدول رقم (4.2)، فإن أعلى قيمة لمعامل VIF كانت 4.783، وهي أقل بكثير من الحد الموصى به (10) هذا يشير إلى أن التباين في تقديرات النموذج ليس متضخماً بشكل يثير القلق.

أما أدنى قيمة لمعامل التحمل (Tolerance) فكانت 0.209، وهي أعلى من الحد المقبول (0.20). وهذا يؤكد أن المتغيرات المستقلة ليست مرتبطة ببعضها البعض بشكل كبير، مما يسمح لكل متغير بالمساهمة بشكل مستقل في تفسير التباين في المتغير التابع.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن نماذج الدراسة خالية من مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة. وهذا يضمن أن التحليل الإحصائي سيكون موثقاً، وأن النتائج التي سيتم التوصل إليها يمكن الاعتماد عليها في تفسير تأثير العوامل الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية.

## اختبار التوزيع الطبيعي والقيم المتطرفة (Outliers Test & Distribution Normal Value)

تضمنت هذه الدراسة (5) نماذج رئيسية لاختبار فرضياتها والتي تتعلق بدراسة أثر العوامل الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية خلال الفترة (2013-2024)، ولا بد من اختبار خلو البيانات من قيم متطرفة قبل البدء باختبار فرضيات الدراسة، حيث يعتبر اختبار وجود قيم متطرفة في بيانات متغيرات الدراسة شرط هام ورئيسي قبل إجراء الاختبارات القبلية (Mehmetoglu & 2017) (Jakobsen)، واختبار وجود هذه القيم في بيانات متغيرات الدراسة، تم حساب معاملات التفرطح (Kurtosis) والالتواء (Skewness) للمتغيرات المدروسة، إذ تعتبر المتغيرات التي تتجاوز فيها القيمة المطلقة لعامل التفرطح والالتواء (2) و(1.96) على التوالي تعاني من وجود القيم المتطرفة (George & Mallery, 2010)، وفي حال العثور على هذه القيم يتم معالجتها من خلال استخدام اللوغاريتم الطبيعي، أو الجذر أو استخدام تقنية الوينزورايز (Winsorizing) والتي تتميز بعدم فقدان أي من البيانات على العكس من الطرق السابقة (Rousseeuw & Leroy, 1987).

تبين نتائج في جدول (4.3) أنّ قيم التفرطح في متغيرات الدراسة تراوحت ما بين (-0.080- 4.441)، وتراوحت قيم معاملات الالتواء لمتغيرات الدراسة ما بين (1.969-0.024)، مما يعني أنّ جميع المتغيرات تعاني من وجود قيم متطرفة، بالإضافة لذلك يتضح من خلال اختبار "شبيرو ويلك" (Shapiro-Wilk test) أنّ بيانات متغيرات لا تتوزع توزيعاً طبيعياً مما يعني تأثرها بالقيم المتطرفة، وتم استخدام في هذه الدراسة استخدام تقنية تحويل بيانات الوينزورايز (Winsorizing).

جدول رقم (4.3) أ : نتائج معاملات التفرطح والالتواء لمتغيرات الدراسة

اختبار التوزيع الطبيعي Shapiro-Wilk test		الالتواء Skewness	التفرطح Kurtosis	المتغيرات
الدلالة الإحصائية	قيمة z			
*0.047	0.859	1.671	3.896	نصيب الفرد من الناتج المحلي
*0.037	0.850	1.489	1.934	النمو الاقتصادي
*0.006	0.780	1.969	4.441	البطالة كنسبة
0.192	0.906	1.130	1.629	معدل التضخم

جدول رقم (4.3) ب : نتائج معاملات التفرطح والالتواء لمتغيرات الدراسة

اختبار التوزيع الطبيعي Shapiro–Wilk test		الالتواء Skewness	التفرطح Kurtosis	المتغيرات
الدلالة الإحصائية	قيمة z			
0.099	0.884	0.317	1.519	صافي الإيرادات العامة
0.298	0.921	0.624	1.200	إيرادات الجباية المحلية
0.411	0.933	0.073	0.669	الإيرادات الضريبية
0.774	0.959	0.290	0.375	الإيرادات الغير ضريبية
0.795	0.961	0.033	0.415	إيرادات المقاصة
0.264	0.917	0.269	1.421	النفقات العامة
0.119	0.890	0.024	1.446	النفقات الجارية
0.339	0.926	0.455	1.036	النفقات التطويرية
0.080	0.877	0.937	0.080	العجز/الفائض
*0.046	0.858	0.438	1.673	الدين العام
*0.003	0.754	1.544	1.232	التهرب الضريبي

#### 4.4 فرضيات الدراسة:

فحص واختبار فرضيات الدراسة:

للتحقق من مدى ملائمة نماذج البحث في تجسيد تأثير العوامل الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية خلال الفترة (2013 – 2024)، تم الاعتماد على قيمة اختبار (F) لمعرفة مدى ملائمة نموذج الدراسة، حيث يتم قبول النموذج عندما تكون قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية علاوة على أن تكون قيمة الدلالة الإحصائية لها أقل من 5%، ولتحديد مدى دقة تفسير تأثير العوامل الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية، تم الاعتماد على معامل التحديد المعدل Adjusted (R Square)، أما فيما يخص قبول أو رفض فرضيات البحث؛ فقد تم الاعتماد على مخرجات تحليل الانحدار المتعدد، وتم الاعتماد على قيمة (β) لمعرفة أثر متغيرات العوامل الاقتصادية على المتغير التابع، حيث تنص قاعدة القرار على أنه يكون هنالك تأثير ذو دلالة إحصائية عندما تقل قيمة المعنوية (T) عن 5%.

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للعوامل الاقتصادية على الإيرادات العامة الفلسطينية.

للتحقق من صحة الفرضية الأولى تم استخراج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر العوامل الاقتصادية على الإيرادات العامة الفلسطينية خلال الفترة من (2013 - 2024)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.4).

جدول رقم (4.4) : نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر العوامل الاقتصادية على الإيرادات العامة الفلسطينية خلال الفترة من (2013 - 2024)

تحليل التباين ANOVA					
معامل الانحدار (R)		معامل الانحدار المعدل ( $R^2$ )		0.710	
قيمة اختبار (F)		الدلالة الإحصائية لاختبار (F)		0.010	
Coefficients					
المتغيرات	معاملات (B)		معامل ( $\beta$ )	قيمة اختبار (T)	الدلالة الإحصائية
	B	C ثابت الانحدار			
نصيب الفرد	4.355	-19240.1	1.092	4.663	0.002
النمو الاقتصادي	76.406	-19240.1	0.526	2.328	0.053
البطالة	-286.391	-19240.1	-0.509	-2.782	0.027
التضخم	-124.011	-19240.1	-0.215	-1.281	0.241

المتغير التابع: الإيرادات العامة

المتغير المستقل: العوامل الاقتصادية

تبين البيانات المدرجة في الجدول (4.4) وجود تأثير للعوامل الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس عبر الإيرادات العامة، ولوحظت زيادة في قيمة (F) المحسوبة التي وصلت (7.717) عن قيمتها الجدولية البالغة (4.12) عند مستوى دلالة إحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) والذي بلغ (0.010)، ما يدل على قبول نموذج الدراسة واستحسانه للملاءمة، كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.710) وهي تعني أن ما يقرب من (71.0%) من التبدلات التي تحدث في الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس عبر الإيرادات العامة تعزى إلى التغيرات التي تطرأ في العوامل الاقتصادية، والباقي يرجع إلى وجود

عوامل أخرى لم تُدرس في النموذج الحالي ولها تأثير على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس عبر الإيرادات العامة.

وكذلك يتبين من الجدول المذكور أن التطور الاقتصادي والتضخم لا يؤثران في الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقدر عبر الإيرادات العامة، حيث تفاوتت قيمة الدلالة الإحصائية بين (0.053 - 0.241) وهي أكبر من مستوى دلالة إحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ )، فضلاً عن أن قيمة اختبار (ت) تراوحت بين (1.281 - 2.328) وهي أقل من القيمة الجدولية والبالغة (2.78).

كذلك يشار من الجدول أعلاه أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وأيضاً البطالة يؤثر على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال الإيرادات العامة، حيث تباينت قيمة الدلالة الإحصائية بين (0.002 - 0.027) وهي أقل من مستوى دلالة إحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ )، كما أن قيمة اختبار (ت) تباينت بين (2.782 - 4.553) وهي أكبر من القيمة الجدولية والبالغة (2.78)، وبالنظر إلى قيمة ( $\beta$ ) عند نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت قيمتها (1.092) والتي تشير إلى أن التغيير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحد يؤثر طردياً على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال الإيرادات العامة بنسبة (109.2%)، كما بلغت قيمة ( $\beta$ ) عند نسبة البطالة (-0.509) والتي تشير إلى أن التغيير في نسبة البطالة بمقدار وحدة واحد يؤثر عكسياً على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال الإيرادات العامة بنسبة (50.9%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال الإيرادات العامة، وقبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه لا يوجد أثر للنمو الاقتصادي، والتضخم على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال الإيرادات العامة.

لتقييم مدى ملاءمة النموذج في تفسير تأثير العوامل الاقتصادية على الإيرادات العامة، تم الاعتماد على عدة مؤشرات إحصائية.

- **ملاءمة النموذج:** بلغت قيمة اختبار  $F$  7.717، وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة 4.12. كما أن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار  $F$  هي 0.010، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). هذه النتائج تؤكد أن النموذج ملائم ومناسب لتفسير العلاقة بين المتغيرات.

• **القوة التفسيرية للنموذج:** بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R<sup>2</sup>) 0.710 ، مما يعني أن حوالي 71% من التغيرات في الإيرادات العامة الفلسطينية يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في العوامل الاقتصادية المدروسة.

• **نتائج اختبار الفرضية:**

○ **نصيب الفرد من الناتج المحلي:** كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.002) أقل من 0.05، وقيمة اختبار T (4.663) أكبر من القيمة الجدولية (2.78) هذا يشير إلى وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية.

○ **البطالة:** كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.027) أقل من 0.05، وقيمة اختبار T المطلقة (2.782) أكبر من القيمة الجدولية (2.78) هذا يشير إلى وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية.

○ **النمو الاقتصادي والتضخم:** كانت قيمة الدلالة الإحصائية لهما (0.053) و (0.241 على التوالي) أكبر من 0.05. هذا يعني أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من النمو الاقتصادي والتضخم على الإيرادات العامة في هذا النموذج.

بناءً على هذه النتائج، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي والبطالة على الإيرادات العامة الفلسطينية.

يفسر هذا الأثر بوجود علاقة مباشرة بين العوامل الاقتصادية والإيرادات العامة.

• **نصيب الفرد من الناتج المحلي:** الأثر الإيجابي يعني أنه كلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي، زادت قدرة الأفراد والشركات على دفع الضرائب والرسوم، مما يزيد من إيرادات الدولة.

• **البطالة:** الأثر السلبي للبطالة يعني أن ارتفاع معدلاتها يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية والاستهلاكية للأفراد، مما يقلل من الحصيلة الضريبية على السلع والخدمات، وبالتالي تتراجع الإيرادات العامة.

• **النمو الاقتصادي والتضخم:** عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية قد يعكس هيكلية الاقتصاد الفلسطيني غير المستقرة، حيث لا يؤدي النمو أو التضخم بالضرورة إلى زيادة تلقائية ومستدامة في الإيرادات العامة، بسبب عوامل أخرى مثل التبعية الاقتصادية والصدمات السياسية الخارجية.

تتوافق نتائج دراستنا حول العلاقة بين الإيرادات الضريبية (جزء أساسي من الإيرادات العامة) والنمو الاقتصادي تتوافق جزئياً مع دراسة (علبي، 2020) التي أشارت إلى أن الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، مما قد يفسر لماذا لم يظهر النمو الاقتصادي في دراستنا أثراً إيجابياً على الإيرادات.

تختلف نتائجنا عن بعض الدراسات التي وجدت علاقة واضحة بين التضخم والسياسة المالية، مثل دراسة (عطاطري، 2019) التي أكدت وجود أثر ذي دلالة إحصائية للسياسة المالية على التضخم في فلسطين. هذا الاختلاف قد يرجع إلى أن نموذجنا ركز على أثر التضخم على الإيرادات مباشرة، وليس على العلاقة المتبادلة بينهما.

نتائج دراستنا حول الأداء المالي تتأثر بشكل كبير بظاهرة التهرب الضريبي، التي بلغ متوسطها 463.6 مليون دولار. هذا الرقم يؤكد ما جاء في دراسة (مبروك، 2023) التي شددت على خطورة التهرب الضريبي كجريمة اقتصادية خطيرة تؤثر على المجتمع والاقتصاد. هذا الفاقد الضريبي الكبير يحد من قدرة الحكومة على زيادة الإيرادات العامة، رغم وجود نمو اقتصادي أو ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي.

إن عدم وجود أثر قوي للنمو والتضخم على الإيرادات العامة يمكن تفسيره أيضاً بالتبعية الاقتصادية التي تحدثت عنها دراسة (عطاطري، 2019)، حيث أن أكثر من 90% من الواردات الفلسطينية تأتي من إسرائيل، مما يجعل الإيرادات الحكومية (خاصة إيرادات المقاصة) عرضة للتقلبات الخارجية بدلاً من أن تكون انعكاساً قوياً للواقع الاقتصادي المحلي.

من وجهة نظر الباحث، فإن نتائج التحليل الإحصائي تدعم بشكل قاطع رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر، وتؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض العوامل الاقتصادية والإيرادات العامة. يرى الباحث أن النموذج ملائم وله قوة تفسيرية عالية، حيث يفسر 71% من التغيرات في الإيرادات العامة. يفسر الباحث العلاقة الإيجابية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي والإيرادات العامة بأن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة طبيعية في الحصيلة الضريبية. بالمقابل، يرى أن الأثر السلبي للبطالة منطقي أيضاً، حيث أن ارتفاعها يقلل من القوة الشرائية والقاعدة الضريبية. أما عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للنمو الاقتصادي والتضخم، فيرجعه الباحث إلى الهيكل الاقتصادي

غير المستقر وعوامل خارجية وداخلية تمنع النمو من أن يُترجم بشكل كامل إلى إيرادات حكومية. هذا الرأي مدعوم ومُعزز بدراسات سابقة، مثل دراسة (مبروك، 2023) التي أكدت خطورة التهرب الضريبي الذي يمثل فاقداً مالياً كبيراً، ودراسة (عطاطري، 2019) التي أشارت إلى التبعية الاقتصادية لإسرائيل، مما يجعل الإيرادات الحكومية عرضة للتقلبات الخارجية بدلاً من أن تكون انعكاساً قوياً للواقع الاقتصادي المحلي.

وقد تفرع عن الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للعوامل الاقتصادية على الإيرادات المحلية (إيرادات ضريبية، إيرادات غير ضريبية).

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الأولى تم استخراج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر العوامل الاقتصادية على الإيرادات المحلية خلال الفترة من (2013 - 2024)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.5).

جدول رقم (4.5): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر العوامل الاقتصادية على الإيرادات المحلية خلال الفترة من (2013 - 2024)

تحليل التباين ANOVA					
0.689	معامل الانحدار المعدل ( $R^2$ )	0.895	معامل الانحدار (R)		
0.013	الدلالة الإحصائية لاختبار (F)	7.078	قيمة اختبار (F)		
Coefficients					
الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار (T)	معامل ( $\beta$ )	معاملات (B)		المتغيرات
			B	C ثابت الانحدار	
0.002	4.840	1.174	1.752	-7174.4	نصيب الفرد
0.062	2.222	0.520	28.269		النمو الاقتصادي
0.063	-2.209	-0.418	-88.122		البطالة
0.548	-0.631	-0.110	-23.681		التضخم

المتغير التابع: الإيرادات المحلية

المتغير المستقل: العوامل الاقتصادية

تبين المعطيات المدرجة في الجدول (4.5) وجود تأثير للعوامل الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس بالإيرادات المحلية، ويلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحسوبة التي وصلت (7.078) عن قيمتها الجدولية البالغة (4.12) عند مستوى دلالة إحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) والتي قدرت بـ (0.013)، مما يشير إلى قبول نموذج الدراسة وتمتعه بالملاءمة، كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.689) وهي تعني أن حوالي (68.9%) من التغيرات التي تطرأ في الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس بالإيرادات المحلية ترجع إلى التغيرات التي تحدث في العوامل الاقتصادية، والباقي يرجع لوجود عوامل أخرى لم يتم بحثها في النموذج الحالي ولها تأثير على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس بالإيرادات المحلية.

كما ويُلاحظ من الجدول أعلاه أن التطور الاقتصادي، والبطالة، والتضخم لا يؤثر على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس عن طريق الإيرادات المحلية، حيث تراوحت قيمة الدلالة الإحصائية بين (0.62 - 0.548) وهي أكبر من مستوى دلالة إحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ )، وكذلك قيمة اختبار (ت) تراوحت بين (2.222 - 0.631) وهي أقل من القيمة الجدولية والبالغة (2.78).

وبالمثل، يتبين من الجدول المذكور أعلاه أن دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال الإيرادات المحلية، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.002) وهي أقل من مستوى دلالة إحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ )، كما أن قيمة اختبار (ت) تراوحت بلغت (4.840) وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تبلغ (2.78)، وبالنظر إلى قيمة ( $\beta$ ) عند دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت قيمتها (1.174) والتي تدل على أن التغير في دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحد يؤثر طردياً على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال الإيرادات المحلية بنسبة (117.4%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لدخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال الإيرادات المحلية، وقبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه لا يوجد أثر للنمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال الإيرادات المحلية.

التفسير الإحصائي: لتقييم مدى ملاءمة النموذج في تفسير تأثير العوامل الاقتصادية على الإيرادات المحلية، تم الاعتماد على عدة مؤشرات إحصائية.

• **ملاءمة النموذج:** بلغت قيمة اختبار  $F$  7.078، وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة 4.12. كما أن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار  $F$  هي 0.013، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). هذه النتائج تؤكد أن النموذج ملائم ومناسب لتفسير العلاقة بين المتغيرات.

• **القوة التفسيرية للنموذج:** بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R2) 0.689، مما يعني أن حوالي 68.9% من التغيرات في الإيرادات المحلية يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في العوامل الاقتصادية المدروسة.

• **نتائج اختبار الفرضية:**

○ **نصيب الفرد من الناتج المحلي:** كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.002) أقل من 0.05، وقيمة اختبار  $T$  (4.840) أكبر من القيمة الجدولية (2.78) هذا يشير إلى وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية.

○ **النمو الاقتصادي، البطالة، والتضخم:** كانت قيمة الدلالة الإحصائية لهذه المتغيرات (0.062 و 0.063 و 0.548 على التوالي) أكبر من 0.05. هذا يعني أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهذه العوامل على الإيرادات المحلية في هذا النموذج.

بناءً على هذه النتائج، يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر، ويتم قبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي على الإيرادات المحلية. أما بالنسبة للنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم، فيتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة.

يفسر هذا الأثر بوجود علاقة مباشرة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي والإيرادات المحلية (التي تشمل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية).

• **نصيب الفرد من الناتج المحلي:** الأثر الإيجابي يعني أنه كلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي، زادت القدرة الشرائية للأفراد ومستويات أرباح الشركات. هذا يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية على الدخل والأرباح، بالإضافة إلى زيادة الإيرادات من الرسوم والخدمات.

• **النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم**: عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهذه المتغيرات على الإيرادات المحلية قد يعكس الطبيعة الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني. على سبيل المثال، قد لا ينعكس النمو الاقتصادي بشكل مباشر وكافٍ على الإيرادات المحلية بسبب عوامل مثل التهرب الضريبي أو الفساد أو التبعية الخارجية، مما يجعل العلاقة غير مستقرة.

تتوافق نتائج دراستنا حول الأثر الإيجابي لنصيب الفرد على الإيرادات المحلية تتوافق مع المنطق الاقتصادي، حيث أن زيادة دخل الأفراد والشركات هي المحرك الرئيسي للإيرادات الضريبية وغير الضريبية. وهذا يتماشى مع العديد من الدراسات التي تربط بين مستويات الدخل والتحصيل الضريبي.

يختلف عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للبطالة على الإيرادات المحلية مع النتائج التي توصلت إليها دراسة سابقة في الفرضية الأولى، التي وجدت أن للبطالة أثراً سلبياً على الإيرادات العامة. يمكن تفسير هذا الاختلاف بأن الإيرادات العامة تشمل إيرادات المقاصة التي لا تتأثر بالبطالة المحلية، بينما الإيرادات المحلية (الضرائب المباشرة والرسوم) هي التي من المفترض أن تتأثر بشكل مباشر بالبطالة.

إن متوسط التهرب الضريبي البالغ 463.6 مليون دولار، والذي تم ذكره في الإحصاء الوصفي، يمثل عاملاً حاسماً في تفسير ضعف العلاقة بين النمو الاقتصادي والإيرادات المحلية. حيث أن جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي والنمو لا يترجم إلى إيرادات ضريبية فعلية بسبب التهرب. وهذا يؤكد ما جاء في دراسة (مبروك، 2023) التي شددت على خطورة التهرب الضريبي على الاقتصاد والمجتمع.

إن عدم وجود أثر واضح للبطالة والتضخم على الإيرادات المحلية قد يشير إلى أن السياسات المالية الحالية غير فعالة بما يكفي في إدارة هذه المتغيرات. هذا يتوافق مع دراسة (عيساوي، 2022) التي وجدت أن السياسات المالية للسلطة الفلسطينية تتوافق بدرجة متوسطة مع استراتيجياتها، وأنها تواجه العديد من التحديات.

يرى الباحث أن نتائج التحليل الإحصائي لهذه الفرضية تدعم بشكل جزئي الفرضية الصفرية، حيث تم رفضها فيما يتعلق بمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي، وقبولها فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والبطالة والتضخم. يفسر الباحث العلاقة الإيجابية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي والإيرادات

المحلية بالمنطق الاقتصادي، حيث أن زيادة الدخل تزيد من القاعدة الضريبية، وهذا يتوافق مع العديد من الدراسات السابقة. أما عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للنمو الاقتصادي والبطالة على الإيرادات المحلية، فيراه الباحث انعكاساً للضعف الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني. ويؤكد هذا الرأي وجود عوامل أخرى مثل التهرب الضريبي الذي يمثل فاقداً مالياً كبيراً، كما أشارت دراسة (مبروك، 2023)، مما يمنع النمو من أن يترجم إلى إيرادات فعلية. كما أن التباين في النتائج مع الفرضية الرئيسية (التي وجدت أثرًا للبطالة على الإيرادات العامة) يُفسَّر بأن الإيرادات العامة تشمل إيرادات المقاصة غير المتأثرة بالبطالة المحلية، وهو ما لا ينطبق على الإيرادات المحلية. وهذا يشير إلى أن السياسات المالية الحالية قد لا تكون فعالة بما يكفي في إدارة هذه المتغيرات، وهو ما يتوافق مع دراسة (عيساوي، 2022).

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للعوامل الاقتصادية على إيرادات المقاصة.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الثانية تم استخراج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر العوامل الاقتصادية على إيرادات المقاصة خلال الفترة من (2013 - 2024)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.6).

جدول رقم (4.6): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر العوامل الاقتصادية على إيرادات المقاصة خلال الفترة من (2013 - 2024)

تحليل التباين ANOVA					
0.814	معامل الانحدار المعدل ( $R^2$ )	0.902	معامل الانحدار (R)		
0.011	الدلالة الإحصائية لاختبار (F)	7.663	قيمة اختبار (F)		
Coefficients					
الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار (T)	معامل ( $\beta$ )	معاملات (B)		المتغيرات
			B	C ثابت الانحدار	
0.003	4.378	1.028	2.558	-10660.1	نصيب الفرد
0.061	2.233	0.506	45.866		النمو الاقتصادي
0.047	-2.413	-0.443	-155.426		البطالة
0.093	-1.944	-0.327	-117.749		التضخم

تبين البيانات المعروضة في الجدول رقم (4.6) تأثير العوامل الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية، والذي يقاس عبر إيرادات المقاصة. الملاحظة الهامة هي ارتفاع قيمة (F) المحسوبة، حيث وصلت إلى (7.663)، متجاوزة القيمة الجدولية البالغة (4.12) عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ). قيمة هذا المستوى (0.011)، مما يدل على أن نموذج الدراسة مقبول ومناسب. علاوة على ذلك، أوضحت نتائج تحليل الانحدار أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) وصل إلى (0.814). وهذا يعني أن نسبة (81.4%) من التغيرات في الأداء المالي للحكومة الفلسطينية، والمقاس بإيرادات المقاصة، ترجع إلى التغيرات في العوامل الاقتصادية المدروسة. أما النسبة المتبقية، فتُعزى إلى عوامل أخرى لم يتم تناولها في هذا النموذج، ولكنها تؤثر أيضاً في الأداء المالي للحكومة الفلسطينية كما يقاس عبر إيرادات المقاصة.

بالإضافة إلى ذلك، يظهر من الجدول المذكور أن النمو الاقتصادي والتضخم لا يتركبان أثراً على الأداء المالي للسلطة الفلسطينية، والمقاس عبر إيرادات المقاصة. تتراوح قيمة الدلالة الإحصائية بين (0.061 - 0.093)، وهي أعلى من مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ). علاوةً على ذلك، تتراوح قيمة اختبار (ت) بين (1.944 - 2.233)، وهي أقل من القيمة الجدولية البالغة (2.78). وبالمثل، يتضح من الجدول أعلاه أن كلا من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومعدل البطالة يؤثران على الأداء المالي للسلطة الفلسطينية، والذي يقاس بإيرادات المقاصة. حيث تتراوح قيمة الدلالة الإحصائية بين (0.003 - 0.047)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ). علاوة على ذلك، تتراوح قيمة اختبار (ت) بين (1.944 - 4.378)، وهي أعلى من القيمة الجدولية البالغة (2.78). بالنظر إلى قيمة ( $\beta$ ) المتعلقة بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، والتي بلغت (1.028)، يتضح أن التغير في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بوحدة واحدة يؤثر إيجاباً على الأداء المالي للسلطة الفلسطينية (المقاس بإيرادات المقاصة) بنسبة (102.8%). بينما بلغت قيمة ( $\beta$ ) المتعلقة بمعدل البطالة (-0.443)، مما يشير إلى أن التغير في معدل البطالة بوحدة واحدة يؤثر سلباً على الأداء المالي للسلطة الفلسطينية (المقاس بإيرادات المقاصة) بنسبة (44.3%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال إيرادات

المقاصة، وقبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه لا يوجد أثر للنمو الاقتصادي، والتضخم على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال إيرادات المقاصة. يُظهر تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن النموذج ملائم وموثوق. قيمة اختبار F بلغت 7.663 بدلالة إحصائية 0.011 (وهي أقل من 0.05)، مما يؤكد ملاءمة النموذج لتفسير العلاقة بين المتغيرات. كما أن معامل التحديد المعدل ( $R^2$ ) بلغ 0.814، وهذا يعني أن 81.4% من التغيرات في إيرادات المقاصة يمكن تفسيرها بالعوامل الاقتصادية المدروسة، وهي نسبة عالية جدًا. أما بخصوص تأثير كل متغير:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي: كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.003) أقل من 0.05، مما يدل على وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية.
  - البطالة: كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.047) أقل من 0.05، مما يدل على وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية.
  - النمو الاقتصادي والتضخم: كانت قيم الدلالة الإحصائية لهما (0.061) و (0.093) أكبر من 0.05، مما يعني أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهما على إيرادات المقاصة.
- بناءً على هذه النتائج، يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغيري نصيب الفرد من الناتج المحلي والبطالة على إيرادات المقاصة.
- تُفسر هذه النتائج بالترابط المعقد بين الاقتصاد الفلسطيني وإيرادات المقاصة.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي: الأثر الإيجابي يعكس أن ارتفاع مستوى دخل الأفراد في فلسطين يزيد من قدرتهم الشرائية، مما يؤدي إلى زيادة استهلاك السلع المستوردة من إسرائيل، وبالتالي تزيد إيرادات المقاصة التي تجمعها إسرائيل.
  - البطالة: الأثر السلبي للبطالة يُعزّز هذه الفكرة. عندما ترتفع البطالة، يقل الدخل المتاح للإنفاق، مما يقلل من استهلاك السلع المستوردة وبالتالي تتراجع إيرادات المقاصة.

• **النمو الاقتصادي والتضخم**: عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لهذين المتغيرين يمكن تفسيره بأن إيرادات المقاصة تتأثر بشكل أكبر بالسياسات الاقتصادية والتقلبات في السوق الإسرائيلية، أكثر من تأثرها بالواقع الاقتصادي المحلي في فلسطين.

تتفق هذه النتائج بشكل كبير مع دراسات سابقة تناولت العلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني وإيرادات المقاصة.

تُعزز النتائج ما أشارت إليه دراسة (عطاطري، 2019) حول التبعية الاقتصادية الفلسطينية لإسرائيل. إن إيرادات المقاصة هي الأداة الرئيسية التي تجسد هذه التبعية، حيث تعتمد بشكل أساسي على النشاط التجاري مع الجانب الإسرائيلي، على الرغم من أن دراستنا لم تجد أثراً مباشراً للنمو الاقتصادي على إيرادات المقاصة، فإنها وجدت أثراً للبطالة، وهذا يتوافق مع العلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي والبطالة كما أشارت دراسة (أبو مدله، 2018)، ويختلف عدم وجود أثر واضح للتضخم على إيرادات المقاصة مع دراسات أخرى (مثل دراسة الخطيب، 2021) التي وجدت أثراً للسياسة المالية على التضخم في فلسطين، ويُعزى هذا الاختلاف إلى أن إيرادات المقاصة هي آلية تحصيل خارجية لا تتأثر بشكل مباشر بقرارات السياسة المالية الداخلية.

يرى الباحث أن نتائج تحليل الانحدار لهذه الفرضية تدعم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة فيما يتعلق بمتغيري نصيب الفرد من الناتج المحلي والبطالة. تُظهر النتائج أن هناك أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي، وأثراً سلبياً ذا دلالة إحصائية للبطالة على إيرادات المقاصة. في المقابل، يلاحظ الباحث عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للنمو الاقتصادي والتضخم على إيرادات المقاصة. يفسر الباحث هذه النتائج بالارتباط الوثيق لإيرادات المقاصة بالاقتصاد الإسرائيلي، فإيرادات المقاصة تتأثر بشكل أكبر بالنشاط التجاري الفلسطيني مع إسرائيل، وليس بالنمو الاقتصادي المحلي أو التضخم. هذا الرأي يتوافق مع دراسات سابقة أكدت التبعية الاقتصادية لفلسطين، حيث أن إيرادات المقاصة هي آلية تحصيل خارجية لا تخضع بشكل مباشر للسياسات المالية المحلية، مما يجعلها عرضة للتقلبات الخارجية أكثر من تأثرها بالواقع الاقتصادي المحلي.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للعوامل الاقتصادية على النفقات العامة الفلسطينية.

للتحقق من صحة الفرضية الثانية تم استخراج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر العوامل الاقتصادية على النفقات العامة الفلسطينية خلال الفترة من (2013 - 2024)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.7).

جدول رقم (4.7): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر العوامل الاقتصادية على النفقات العامة الفلسطينية خلال الفترة من (2013 - 2024)

تحليل التباين ANOVA					
0.414	معامل الانحدار المعدل ( $R^2$ )		0.792	معامل الانحدار (R)	
0.101	الدلالة الإحصائية لاختبار (F)		2.944	قيمة اختبار (F)	
Coefficients					
الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار (T)	معامل ( $\beta$ )	معاملات (B)		المتغيرات
			B	C ثابت الانحدار	
0.017	3.095	1.029	2.861	-9511.2	نصيب الفرد
0.093	1.946	0.625	63.257		النمو الاقتصادي
0.148	-1.627	-0.423	-165.832		البطالة
0.708	-0.391	-0.093	-37.428		التضخم

المتغير التابع: النفقات العامة

المتغير المستقل: العوامل الاقتصادية

تبين المعطيات المدرجة في الجدول (4.7) إلى وجود تأثير للعوامل الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمُقاس من خلال المصروفات العامة، ويُلاحظ انخفاض قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (2.944) عن قيمتها الجدولية البالغة (4.12) عند مستوى دلالة إحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) والذي بلغت قيمته (0.101)، مما يشير إلى رفض نموذج الدراسة وعدم تمتعه بالمواءمة، كما يُلاحظ من الجدول أعلاه أن النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم لا تؤثر على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمُقاس من خلال المصروفات العامة، حيث تباينت قيمة الدلالة الإحصائية بين (0.093

- (0.148) وهي أكبر من مستوى دلالة إحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ )، كما أن قيمة اختبار (ت) تباينت بين (0.391 - 1.946) وهي أقل من القيمة الجدولية والبالغة (2.78).

بالإضافة إلى ذلك، يتبين من الجدول المذكور أعلاه أن دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من عدم ملاءمة نموذج الدراسة، إلا أنه يؤثر على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال المصروفات العامة، حيث تراوحت وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.017) وهي أقل من مستوى دلالة إحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ )، وأيضاً فإن قيمة اختبار (ت) بلغت (3.095) وهي أكبر من القيمة الجدولية والبالغة (2.78)، وبإلقاء نظرة على قيمة ( $\beta$ ) عند دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت قيمتها (1.029) والتي تشير إلى أن التغير في دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة يؤثر صعوداً على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال المصروفات العامة بنسبة (102.9%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال النفقات العامة، وقبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه لا يوجد أثر للنمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال النفقات العامة.

يرى الباحث أن نتائج التحليل الإحصائي لهذه الفرضية تختلف عن سابقتها، حيث أن النموذج غير ملائم إحصائياً لتفسير العلاقة بين العوامل الاقتصادية والنفقات العامة. السبب في ذلك هو أن قيمة اختبار F المحسوبة (2.944) كانت أقل من القيمة الجدولية (4.12)، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية (0.101) كانت أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا يعني أن النموذج ككل لا يمتلك القدرة الكافية لتفسير التباين في النفقات العامة.

وعلى الرغم من عدم ملاءمة النموذج ككل، يلاحظ الباحث أن متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي كان له أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية على النفقات العامة، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.017) أقل من 0.05، وقيمة اختبار T أكبر من القيمة الجدولية (2.78). أما باقي المتغيرات (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم) فلم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية.

من وجهة نظر الباحث، فإن عدم ملاءمة النموذج ككل يشير إلى أن النفقات العامة في فلسطين لا تتأثر بشكل رئيسي بالعوامل الاقتصادية المحلية المدروسة في هذا النموذج. يرى الباحث أن النفقات العامة في فلسطين غالباً ما تكون هيكلية وجامدة، وتتأثر بشكل أكبر بالقرارات السياسية والالتزامات

الدولية والاحتياجات الأساسية للسكان، وليست استجابة مباشرة للنمو الاقتصادي أو معدلات التضخم والبطالة.

ومع ذلك، فإن الأثر الإيجابي الذي أظهره متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي على النفقات العامة يمكن تفسيره بوجود علاقة غير مباشرة. فكلما تحسن الوضع الاقتصادي للأفراد، زادت الإيرادات العامة (كما هو موضح في الفرضية الأولى)، وهذا قد يمنح الحكومة مرونة أكبر في زيادة نفقاتها. يدعم رأي الباحث ما جاء في العديد من الدراسات حول المالية العامة في فلسطين، والتي أكدت على أن السياسات المالية الفلسطينية محدودة وغير مستقلة. على سبيل المثال، فإن دراسة (عطاطري، 2019) أشارت إلى أن النفقات الحكومية تتأثر بالديون الخارجية والمساعدات الدولية، وليس فقط بالظروف الاقتصادية الداخلية. هذا يفسر لماذا لم يجد النموذج علاقة قوية بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة. كما أن طبيعة النفقات الحكومية، التي تتركز بشكل كبير على الرواتب والأجور، تجعلها غير مرنة للتعديل استجابة للتغيرات الاقتصادية، وهو ما يتفق مع دراسة (عيساوي، 2022) التي ناقشت التحديات التي تواجه السياسات المالية الفلسطينية. وقد تفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للعوامل الاقتصادية على النفقات الجارية.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الأولى تم استخراج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر العوامل الاقتصادية على النفقات الجارية خلال الفترة من (2013 - 2024)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.8).

جدول رقم (4.8): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر العوامل الاقتصادية على النفقات الجارية خلال الفترة من (2013 - 2024)

تحليل التباين ANOVA					
0.313	معامل الانحدار المعدل ( $R^2$ )		0.750	معامل الانحدار (R)	
0.164	الدلالة الإحصائية لاختبار (F)		2.256	قيمة اختبار (F)	
Coefficients					
الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار (T)	معامل ( $\beta$ )	معاملات (B)		المتغيرات
			B	C ثابت الانحدار	
0.035	2.616	0.942	2.518	-8036.0	نصيب الفرد
0.132	1.704	0.592	57.655		النمو الاقتصادي
0.220	-1.348	-0.379	-142.934		البطالة
0.566	-0.602	-0.155	-60.036		التضخم

المتغير التابع: النفقات الجارية

المتغير المستقل: العوامل الاقتصادية

تُظهر المعطيات المذكورة في الجدول (4.8) دليلاً على تأثير العوامل الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية المقاس عبر المصروفات الجارية، ويُلاحظ انخفاض قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (2.256) عن قيمتها الجدولية البالغة (4.12) عند مستوى دلالة إحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) الذي بلغت قيمته (0.313)، مما يدل على رفض نموذج الدراسة وعدم ملائمته، كما يُلاحظ من الجدول أعلاه أن النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم لا يؤثران على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية المقاس عبر المصروفات الجارية، حيث تراوحت قيمة الدلالة الإحصائية بين (0.132 - 0.566) وهي أكبر من مستوى دلالة إحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ )، وأيضاً قيمة اختبار (T) تراوحت بين (0.602 - 1.704) وهي أدنى من القيمة الجدولية البالغة (2.78).

وبالمثل يتبين من الجدول أعلاه أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من عدم ملائمة نموذج البحث إلا أنه يؤثر على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية المقاس من خلال المصروفات الجارية، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.035) وهي أقل من مستوى دلالة إحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ )، كما أن قيمة اختبار (T) بلغت (2.616) وهي أكبر من القيمة الجدولية والبالغة (2.78)، وبالنظر إلى قيمة ( $\beta$ ) عند حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت

قيمتها (0.942) والتي تدل على أن التغيير في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة يؤثر طردياً على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال المصروفات الجارية بنسبة (94.2%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال النفقات الجارية، وقبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه لا يوجد أثر للنمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال النفقات الجارية.

يرى الباحث أن نتائج هذا التحليل الإحصائي تتشابه مع نتائج الفرضية الرئيسية حول النفقات العامة، حيث أن النموذج غير ملائم إحصائياً لتفسير العلاقة بين العوامل الاقتصادية والنفقات الجارية. هذا الاستنتاج مبني على أن قيمة اختبار F المحسوبة (2.256) أقل من القيمة الجدولية (4.12)، وأن قيمة الدلالة الإحصائية (0.164) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) هذا يشير إلى أن النموذج ككل لا يفسر بشكل كافٍ التباين في النفقات الجارية.

وعلى الرغم من عدم ملاءمة النموذج ككل، يلاحظ الباحث أن متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي له أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية على النفقات الجارية، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.035) أقل من 0.05. أما باقي المتغيرات (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم) فلم يظهر لها

أثر ذو دلالة إحصائية، حيث تجاوزت قيم الدلالة الإحصائية الخاصة بها مستوى 0.05. يعتقد الباحث أن عدم ملاءمة النموذج لتفسير النفقات الجارية يعود إلى جمود النفقات الجارية في فلسطين. هذه النفقات، التي تشمل بشكل أساسي الرواتب والأجور، تعد التزاماً هيكلياً ثابتاً لا يتغير بشكل كبير استجابةً للنمو الاقتصادي أو معدلات التضخم والبطالة. إنها تعتمد بشكل أكبر على التمويل الخارجي، مثل المساعدات الدولية، وقدرة الحكومة على تغطية العجز المالي.

ومع ذلك، فإن الأثر الإيجابي الذي أظهره نصيب الفرد من الناتج المحلي يمكن تفسيره بأن تحسن الأداء الاقتصادي للأفراد والشركات يؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية، مما يسمح للحكومة بالوفاء بالتزاماتها الجارية بشكل أفضل.

يتوافق رأي الباحث مع الدراسات التي تؤكد أن النفقات الجارية في فلسطين تمثل عبئاً كبيراً وغير مرناً على الموازنة. إن هذه النفقات تشكل الجزء الأكبر من الموازنة وتستنزف الإيرادات المتاحة. هذا يتماشى مع دراسات مثل دراسة (عيساوي، 2022) التي أشارت إلى التحديات التي تواجه السياسات

المالية الفلسطينية بسبب هذه الالتزامات الجارية. إن عدم وجود أثر قوي للنمو الاقتصادي والبطالة على النفقات الجارية يؤكد أن هذه النفقات ليست أداة للسياسة الاقتصادية في فلسطين، بل هي ضرورة هيكلية يصعب تعديلها.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للعوامل الاقتصادية على النفقات التطويرية.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الثانية تم استخراج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر العوامل الاقتصادية على النفقات التطويرية خلال الفترة من (2013 - 2024)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.9).

جدول رقم (4.9): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر العوامل الاقتصادية على النفقات التطويرية خلال الفترة من (2013 - 2024)

تحليل التباين ANOVA					
0.454	معامل الانحدار المعدل ( $R^2$ )	0.812	معامل الانحدار (R)		
0.077	الدلالة الإحصائية لاختبار (F)	3.380	قيمة اختبار (F)		
Coefficients					
الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار (T)	معامل ( $\beta$ )	معاملات (B)		المتغيرات
			B	C ثابت الانحدار	
0.014	3.234	1.029	0.343	-1475.183	نصيب الفرد
0.177	1.501	0.461	5.603		النمو الاقتصادي
0.091	-1.956	-0.486	-22.897		البطالة
0.079	2.054	0.468	22.609		التضخم

المتغير التابع: النفقات التطويرية

المتغير المستقل: العوامل الاقتصادية

تبين البيانات المذكورة في الجدول (4.9) دليلاً على تأثير العوامل الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال المصروفات التطويرية، ويُلاحظ انخفاض قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (3.380) عن قيمتها الجدولية البالغة (4.12) عند مستوى دلالة إحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) والذي بلغت قيمته (0.077)، مما يشير إلى رفض نموذج الدراسة وعدم امتلاكه للملائمة، كما

ويُلاحظ من الجدول المذكور أن النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم لا تؤثر على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال المصروفات التطويرية، حيث تراوحت قيمة الدلالة الإحصائية بين (0.079 - 0.177) وهي أكبر من مستوى دلالة إحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ )، وأن قيمة اختبار (ت) تراوحت بين (1.501 - 2.054) وهي أقل من القيمة الجدولية والبالغة (2.78).

أيضاً يتبين من الجدول المذكور أن دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي برغم عدم ملاءمة نموذج الدراسة إلا أنه يؤثر على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس عبر الإنفاق التطويري، حيث تفاوتت قيمتها المعنوية (0.014) وهي أقل من مستوى دلالة إحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ )، كما أن قيمة اختبار (ت) بلغت (3.234) وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تقدر بـ (2.78)، وبالنظر إلى قيمة ( $\beta$ ) عند دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت (1.029) والتي تدل على أن التغيير في دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة يؤثر إيجاباً على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس عبر الإنفاق التطويري بنسبة (102.9%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال النفقات التطويرية، وقبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه لا يوجد أثر للنمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال النفقات التطويرية.

يرى الباحث أن نتائج التحليل الإحصائي لهذه الفرضية تتوافق مع الفرضيات السابقة المتعلقة بالنفقات، حيث أن النموذج ككل غير ملائم إحصائياً لتفسير العلاقة. ويستند هذا الرأي إلى أن قيمة اختبار F المحسوبة (3.380) أقل من القيمة الجدولية (4.12)، وأن قيمة الدلالة الإحصائية (0.077) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). هذا يشير إلى أن النموذج لا يمتلك القوة الكافية لتفسير التباين في النفقات التطويرية بشكل شامل.

وعلى الرغم من عدم ملاءمة النموذج ككل، يلاحظ الباحث وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي على النفقات التطويرية. وهذا الأثر منطقي من وجهة نظر الباحث، حيث أن تحسن الوضع الاقتصادي للأفراد وزيادة الإيرادات العامة قد يمنح الحكومة مرونة أكبر في توجيه جزء من ميزانيتها نحو الاستثمارات طويلة الأجل والمشاريع التطويرية.

ويعتقد الباحث أن عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لباقي المتغيرات (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم) على النفقات التطويرية يعكس طبيعة هذه النفقات التي تتأثر بشكل كبير بقرارات التمويل والمساعدات الدولية، وليست استجابة مباشرة للظروف الاقتصادية المحلية. هذا يتماشى مع العديد من الدراسات التي تؤكد أن الاستثمار العام في فلسطين لا يعتمد بشكل كلي على الإيرادات المحلية، بل على التمويل الخارجي.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للعوامل الاقتصادية على العجز/الفائض في الموازنة الفلسطينية.

للتحقق من صحة الفرضية الثالثة تم استخراج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر العوامل الاقتصادية على العجز/الفائض في الموازنة الفلسطينية خلال الفترة من (2013 - 2024)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.10).

جدول رقم (4.10): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر العوامل الاقتصادية على العجز/الفائض في الموازنة الفلسطينية خلال الفترة من (2013 - 2024)

تحليل التباين ANOVA					
0.281	معامل الانحدار المعدل ( $R^2$ )	0.737	معامل الانحدار (R)		
0.188	الدلالة الإحصائية لاختبار (F)	2.075	قيمة اختبار (F)		
Coefficients					
الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار (T)	معامل ( $\beta$ )	معاملات (B)		المتغيرات
			B	C ثابت الانحدار	
0.088	1.985	0.731	1.494	-9728.9	نصيب الفرد
0.634	0.497	0.177	13.149		النمو الاقتصادي
0.189	-1.454	-0.418	-120.552		البطالة
0.304	-1.110	-0.293	-86.579		التضخم

المتغير التابع: العجز/الفائض في الموازنة

المتغير المستقل: العوامل الاقتصادية

تشير البيانات المذكورة في الجدول (4.10) إلى وجود تأثير للعوامل الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمُقاس عبر العجز/الفائض في الموازنة، ويُلاحظ تراجع قيمة (F) المُحسوبة

والتي وصلت (2.075) عن قيمتها الجدولية التي بلغت (4.12) عند مستوى دلالة إحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) الذي بلغت قيمته (0.188)، مما يدل على رفض نموذج الدراسة وعدم كفاءته، كما ويُلاحظ من الجدول أعلاه أن العوامل الاقتصادية لا تؤثر على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس عبر النفقات التطويرية، حيث تفاوتت قيمة الدلالة الإحصائية بين (0.088 - 0.634) وهي أكبر من مستوى دلالة إحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ )، كما أن قيمة اختبار (ت) تفاوتت بين (0.497 - 1.985) وهي أقل من القيمة الجدولية والبالغة (2.78)، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه لا يوجد أثر للعوامل الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال العجز/الفائض في الموازنة.

يرى الباحث أن نتائج التحليل الإحصائي لهذه الفرضية تؤكد أن النموذج غير ملائم إحصائياً لتفسير العلاقة بين العوامل الاقتصادية والعجز/الفائض في الموازنة. يستند هذا الرأي إلى أن قيمة اختبار F المحسوبة (2.075) أقل من القيمة الجدولية (4.12)، وأن قيمة الدلالة الإحصائية (0.188) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). هذا يشير إلى أن النموذج ككل لا يفسر التباين في العجز/الفائض بشكل كافٍ.

نتيجة لذلك، يخلص الباحث إلى أن لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لأي من العوامل الاقتصادية (نصيب الفرد، النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم) على العجز/الفائض في الموازنة. فجميع قيم الدلالة الإحصائية للمتغيرات المستقلة كانت أكبر من 0.05، ويتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر.

من وجهة نظر الباحث، فإن هذه النتائج تعكس طبيعة الموازنة الفلسطينية التي تتأثر بشكل كبير بعوامل خارجية عن نطاق العوامل الاقتصادية المحلية. يرى الباحث أن العجز في الموازنة هو عجز هيكلية ومرتبطة بشكل أساسي بعوامل سياسية، مثل اقتطاعات المقاصة من قبل إسرائيل، وتأخر المساعدات الخارجية، بالإضافة إلى النفقات الجارية الثابتة التي تلتهم الجزء الأكبر من الميزانية. وبالتالي، فإن التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي أو النمو الاقتصادي لا تؤثر بشكل مباشر على حجم العجز.

يتوافق رأي الباحث مع الدراسات التي تؤكد أن المالية العامة الفلسطينية تواجه تحديات هيكلية. فدراسة (عطايري، 2019) أشارت إلى أن التبعية الاقتصادية لإسرائيل تؤثر بشكل مباشر على الإيرادات، مما يؤدي إلى عجز مستمر. كما أن دراسة (عيساوي، 2022) سلطت الضوء على أن السياسات

المالية الفلسطينية محدودة وغير مستقلة، وأنها تواجه صعوبة في التحكم في النفقات الجارية، مما يجعل العجز أمرًا ثابتًا بغض النظر عن الأداء الاقتصادي. هذه النتائج تؤكد أن العجز في الموازنة هو مشكلة بنيوية تتطلب حلولاً سياسية واقتصادية أعمق، وليس مجرد استجابة للتغيرات في العوامل الاقتصادية.

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للعوامل الاقتصادية على الدين العام.

للتحقق من صحة الفرضية الرابعة تم استخراج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر العوامل الاقتصادية على الدين العام خلال الفترة من (2013 - 2024)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.11).

جدول رقم (4.11) : نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر العوامل الاقتصادية على الدين العام خلال الفترة من (2013 - 2024)

تحليل التباين ANOVA					
0.175	معامل الانحدار المعدل ( $R^2$ )	0.689	معامل الانحدار (R)		
0.279	الدلالة الإحصائية لاختبار (F)	1.584	قيمة اختبار (F)		
Coefficients					
الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار (T)	معامل ( $\beta$ )	معاملات (B)		المتغيرات
			B	C ثابت الانحدار	
0.264	1.216	0.480	1.779	-8571.6	نصيب الفرد
0.177	1.502	0.572	77.270		النمو الاقتصادي
0.261	-1.222	-0.377	-197.126		البطالة
0.322	-1.066	-0.301	-161.650		التضخم

المتغير التابع: الدين العام

المتغير المستقل: العوامل الاقتصادية

تُظهر البيانات المُدرجة في الجدول (4.11) أثر للعوامل الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية المقاس بالدين العام، ويُلاحظ انخفاض قيمة (F) المحسوبة والتي وصلت (1.584) عن قيمتها الجدولية التي تساوي (4.12) عند مستوى دلالة إحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) وقيمتها (0.279)،

مما يدل على رفض نموذج الدراسة وعدم صلاحيته، وكذلك يتبين من الجدول السابق أن العوامل الاقتصادية لا تؤثر على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس بالدين العام، حيث تراوحت قيمة الدلالة الإحصائية بين (0.177 - 0.322) وهي أكبر من مستوى دلالة إحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ )، وأيضاً قيمة اختبار (ت) تراوحت بين (1.066 - 1.502) وهي أقل من القيمة الجدولية (2.78)، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه لا يوجد أثر للعوامل الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال الدين العام.

يؤكد الباحث أن نتائج هذا التحليل تتماشى مع النتائج المتعلقة بالنفقات والعجز، حيث أن النموذج غير ملائم إحصائياً لتفسير العلاقة بين العوامل الاقتصادية والدين العام. يستند هذا الاستنتاج إلى أن قيمة اختبار F المحسوبة (1.584) أقل بكثير من القيمة الجدولية (4.12)، وأن قيمة الدلالة الإحصائية (0.279) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). هذا يشير إلى أن النموذج ككل لا يمتلك القوة التفسيرية الكافية.

بناءً على ذلك، يخلص الباحث إلى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية (نصيب الفرد، النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم) على الدين العام. فجميع قيم الدلالة الإحصائية للمتغيرات المستقلة كانت أكبر من 0.05.

من وجهة نظر الباحث، فإن عدم وجود أثر واضح للعوامل الاقتصادية على الدين العام يعكس أن تراكم الدين في فلسطين هو نتيجة لعوامل هيكلية وسياسية، وليس استجابة مباشرة للتغيرات في المؤشرات الاقتصادية. يرى الباحث أن الدين العام يتراكم بشكل رئيسي بسبب العجز الهيكلي في الموازنة الذي يغطي بالتمويل الخارجي والداخلي، والالتزامات المالية المتراكمة التي لا تستطيع الحكومة سدادها، بالإضافة إلى تذبذب المساعدات الخارجية. هذه العوامل أقوى تأثيراً على الدين من التغيرات في النمو الاقتصادي أو معدلات البطالة أو التضخم.

يتفق رأي الباحث مع الدراسات التي تناولت الدين العام الفلسطيني، والتي تؤكد أنه ليس مجرد نتاج للسياسات الاقتصادية الداخلية. فدراسة (عطاوي، 2019) أشارت إلى أن الدين العام يتأثر بشكل كبير بالتبعية الاقتصادية والسياسية. كما أن دراسة (عيساوي، 2022) أكدت أن السياسات المالية غير الفعالة والعجز المستمر في الموازنة هما السببان الرئيسيان لتراكم الدين العام. هذه النتائج تبرهن على أن المشكلة تكمن في ضعف الإيرادات وجمود النفقات، وليس في الأداء الاقتصادي ككل.

الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للعوامل الاقتصادية على التهرب الضريبي.

للتحقق من صحة الفرضية الخامسة تم استخراج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر العوامل الاقتصادية على التهرب الضريبي خلال الفترة من (2013 - 2024)، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.12).

جدول رقم (4.12) : نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لأثر العوامل الاقتصادية على التهرب الضريبي خلال الفترة من (2013 - 2024)

تحليل التباين ANOVA					
0.685	معامل الانحدار المعدل ( $R^2$ )		0.894	معامل الانحدار (R)	
0.014	الدلالة الإحصائية لاختبار (F)		6.986	قيمة اختبار (F)	
Coefficients					
الدلالة الإحصائية	قيمة اختبار (T)	معامل ( $\beta$ )	معاملات (B)		المتغيرات
			B	C ثابت الانحدار	
0.073	2.106	0.513	0.295	-1664.571	نصيب الفرد
0.152	1.607	0.378	7.914		النمو الاقتصادي
0.045	-2.430	-0.463	-37.525		البطالة
0.010	-3.520	-0.615	-51.117		التضخم

المتغير التابع: التهرب الضريبي

المتغير المستقل: العوامل الاقتصادية

تبين البيانات المدرجة في الجدول (4.12) وجود تأثير للعناصر الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقدر من خلال التهرب الضريبي، ويُلاحظ ازدياد قيمة (F) المحتسبة والتي بلغت (6.986) عن قيمتها الجدولية البالغة (4.12) عند مستوى دلالة إحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) الذي بلغت قيمته (0.014)، مما يدل على قبول نموذج البحث وتمتعه بالمواءمة، كما أوضحت نتائج تحليل الانحدار أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.685) وهي تعني أن ما يقارب (68.5%) من التغيرات التي تحدث في الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقدر من خلال التهرب الضريبي ترجع إلى التغيرات التي تحدث في العوامل الاقتصادية، والباقي يرجع

إلى وجود عوامل أخرى لم تُدرس في النموذج الحالي والتي لها أثر على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقدر من خلال التهرب الضريبي.

تظهر البيانات المثبتة في الجدول (54) وجود تأثير للعناصر الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقدر عبر التهرب الضريبي، ويُلاحظ ارتفاع قيمة (F) المحتسبة والتي بلغت (6.986) عن قيمتها الجدولية البالغة (4.12) عند مستوى دلالة إحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) الذي بلغت قيمته (0.014)، الأمر الذي يشير إلى قبول نموذج البحث وانسجامه، كما بينت نتائج تحليل الانحدار أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-square) قد بلغت (0.685) وهي تعني أن ما يقرب (68.5%) من التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقدر عبر التهرب الضريبي ترجع إلى التغيرات التي تطرأ على العوامل الاقتصادية، والباقي يعود إلى وجود عوامل أخرى لم تُدرس في النموذج الحالي والتي لها أثر على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقدر عبر التهرب الضريبي.

وكذلك يشاهد من الجدول أعلاه أن العطالة، والتضخم يؤثر على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال التجنب الضريبي، حيث تفاوتت قيمة الدلالة الإحصائية بين (0.010 - 0.045) وهي أقل من مستوى دلالة إحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ )، كما أن قيمة اختبار (ت) تراوحت بين (2.430 - 3.520) وهي أكبر من القيمة الجدولية والبالغة (2.78)، وبالنظر إلى قيمة ( $\beta$ ) عند العطالة والتي بلغت قيمتها (-0.453) والتي تدل على أن التغير في البطالة بمقدار وحدة واحد يؤثر عكسياً على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال التجنب الضريبي بنسبة (45.3%)، كما بلغت قيمة ( $\beta$ ) عند التضخم (-0.615) والتي تدل على أن التغير في التضخم بمقدار وحدة واحد يؤثر عكسياً على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال التجنب الضريبي بنسبة (61.5%)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه يوجد أثر للبطالة، والتضخم على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال التهرب الضريبي، وقبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة والتي تؤكد على أنه لا يوجد أثر لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، وللنمو الاقتصادي على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية والمقاس من خلال التهرب الضريبي.

يؤكد الباحث أن نتائج التحليل الإحصائي لهذه الفرضية تدعم رفض الفرضية الصفرية بشكل قاطع، حيث أن النموذج ملائم إحصائياً لتفسير العلاقة بين العوامل الاقتصادية والتهرب الضريبي. يستند هذا الرأي إلى أن قيمة اختبار F المحسوبة (6.986) أكبر من القيمة الجدولية (4.12)، وأن قيمة الدلالة الإحصائية (0.014) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). هذا يشير إلى أن النموذج ككل يفسر التباين في التهرب الضريبي بشكل فعال.

بناءً على ذلك، يخلص الباحث إلى أن هناك أثراً ذي دلالة إحصائية لكل من البطالة والتضخم على التهرب الضريبي، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية لهما (0.045) و (0.010) على التوالي) أقل من 0.05. أما متغيري نصيب الفرد والنمو الاقتصادي، فلم يكن لهما أثر ذو دلالة إحصائية. يفسر الباحث الأثر السلبي للبطالة والتضخم على التهرب الضريبي بأن ارتفاعهما يزيد من الضغوط المالية على الأفراد والشركات، مما يدفعهم إلى التهرب من دفع الضرائب. أما عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي والنمو الاقتصادي، فيعتقد الباحث أنه قد يعود إلى أن هذه المؤشرات لا تعكس بالضرورة التوزيع العادل للدخل أو جودة البيئة التشريعية والرقابية. فالنمو الاقتصادي قد يكون محصوراً في قطاعات معينة، أو أن ارتفاع نصيب الفرد لا يمنع التهرب من قبل الأفراد والشركات الذين يسعون لزيادة أرباحهم الصافية.

هذا الرأي يتوافق مع الدراسات التي تناولت ظاهرة التهرب الضريبي في فلسطين، مثل دراسة (مبروك، 2023)، والتي أكدت أن التهرب الضريبي هو جريمة اقتصادية خطيرة تؤثر على المجتمع والاقتصاد. كما أن النتائج تتوافق مع دراسات أجنبية مثل دراسة (Allingham and Sandmo, 1972) التي تعتبر من أهم الدراسات التي تناولت التهرب الضريبي، حيث أكدت أن التهرب هو قرار اقتصادي .

## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

#### 1.5 مقدمة:

يستعرض هذا الفصل النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة من خلال تحليل أثر العوامل الاقتصادية على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية خلال الفترة (2013-2024). كما يقدم توصيات عملية مستندة إلى هذه النتائج، ويختتم باقتراحات لدراسات مستقبلية.

#### 2.5 النتائج الرئيسية

أظهر التحليل الإحصائي والدراسة النظرية النتائج التالية:

##### 1. أثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

أثبت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أنه العامل الاقتصادي الأكثر تأثيراً على الأداء المالي، حيث أظهر أثراً إيجابياً وذو دلالة إحصائية على الإيرادات العامة، الإيرادات المحلية، إيرادات المقاصة، والنفقات بأنواعها.

يرى الباحث أن هذا التأثير الإيجابي يعكس طبيعة الاقتصاد الفلسطيني الذي يعتمد بشكل كبير على الاستهلاك المحلي، مما يؤدي إلى أن أي زيادة في دخل الفرد تترجم مباشرة إلى زيادة في الحصيلة الضريبية. هذه النتيجة تتوافق مع دراسات سابقة مثل دراسة (علبي، 2020) التي ربطت بين

الإيرادات والنمو الاقتصادي، وتتفق مع دراسة (صبري وزيود، 2022) التي دعمت فكرة أن تحسين أدوات الإنفاق مرتبط بالقدرة على تعبئة الموارد العامة.

## 2. أثر البطالة والتضخم على التهرب الضريبي:

أثبتت الدراسة أن كلاً من البطالة والتضخم لهما أثر سلبي ذو دلالة إحصائية على التهرب الضريبي، في حين لم يكن لهما تأثير معنوي على معظم مكونات الأداء المالي الأخرى.

يفسر الباحث هذا الأثر بأن ارتفاع البطالة وتآكل القوة الشرائية للأفراد بسبب التضخم يخلق بيئة ضاغطة تشجع على التهرب الضريبي. هذه النتيجة تعكس طبيعة المجتمع الفلسطيني الذي يعاني من ضعف اقتصادي وهيكلية، وتتقاطع مع ما توصلت إليه دراسة (Rahhal, 2017) التي أشارت إلى أن غياب الثقة وضعف البيئة الاقتصادية من أهم دوافع التهرب الضريبي.

## 3. ضعف أثر النمو الاقتصادي:

لم يظهر النمو الاقتصادي أي تأثير معنوي على الأداء المالي بمختلف مكوناته.

يرى الباحث أن هذه النتيجة تسلط الضوء على الطبيعة غير التقليدية للاقتصاد الفلسطيني، الذي يعاني من قيود بنيوية تمنع النمو من أن يُترجم إلى إيرادات فعلية. فحتى في فترات النمو الظاهري، قد يكون هذا النمو مؤقتاً أو مرتبطاً بعوامل خارجية لا يمكن تحويلها إلى موارد ضريبية مستدامة، وهو ما يتفق مع دراسة (عطاطري، 2019) التي أظهرت أن السياسة المالية الفلسطينية تتأثر بشدة بعوامل غير اقتصادية

## 4. طبيعة النفقات والعجز والدين العام:

كشف التحليل أن النماذج الإحصائية التي درست العلاقة بين العوامل الاقتصادية والنفقات (بأنواعها، والعجز/الفائض في الموازنة، والدين العام كانت غير ملائمة إحصائياً).

يرى الباحث أن هذه النتيجة تعكس أن هذه المؤشرات المالية تتأثر بشكل أكبر بعوامل هيكلية خارجة عن المؤشرات الاقتصادية المحلية، مثل الالتزامات السياسية وجمود النفقات الجارية. هذا يتماشى مع العديد من الدراسات السابقة التي أكدت أن المالية العامة الفلسطينية محدودة وغير مستقلة.

### 3.5 التوصيات

بناءً على النتائج السابقة، يوصي الباحث بما يلي:

#### - للحكومة الفلسطينية:

1. لمواجهة أثر البطالة والتضخم على التهرب الضريبي: يوصى بتحديث النظام الضريبي باستخدام الرقمنة والرقابة الميدانية، لزيادة كفاءة التحصيل والحد من التهرب، وهو ما تدعمه النتائج التي أظهرت العلاقة السلبية بين البطالة والتضخم والتهرب الضريبي.
2. لتحسين أثر النمو الاقتصادي: يوصى بإعادة النظر في سياسات دعم النمو الاقتصادي لضمان أن يترجم النمو إلى زيادة في الإنتاجية وفرص العمل، مما ينعكس إيجاباً على الإيرادات والنفقات العامة.
3. لترشيد النفقات: يوصى بتعزيز الشفافية والرقابة المالية على النفقات الجارية، خاصة وأن نتائج الدراسة أظهرت جمود هذه النفقات وعدم تأثرها بالمتغيرات الاقتصادية، مما يستدعي ترشيدها لضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

#### للأفراد:

1. لزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي: يوصى بالاستثمار في التعليم والتدريب المهني المستمر لزيادة المهارات والإنتاجية، مما يساهم في رفع مستوى الدخل الفردي، والذي أظهرت الدراسة أنه العامل الأكثر تأثيراً وإيجابية على الأداء المالي للدولة.
2. لمواجهة التضخم والبطالة: يوصى بزيادة الوعي حول أهمية الامتثال الضريبي رغم الظروف الاقتصادية الصعبة، وذلك لتعزيز الثقة في المؤسسات ودعم قدرة الحكومة على تقديم الخدمات.

## - للقطاع الخاص:

1. لتحفيز الاقتصاد: يوصى بتقديم حوافز للقطاع الخاص لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع ريادة الأعمال، مما يساهم في رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي ويخلق فرص عمل جديدة لمواجهة البطالة.

2. للمشاركة في التنمية: يوصى بتعزيز الشراكة مع الحكومة في برامج التدريب المهني والتوظيف لمواجهة مشكلة البطالة، التي أظهرت الدراسة أثرها السلبي على الإيرادات والتهرب الضريبي.

## 4.5 الدراسات المستقبلية

يوصي الباحث الباحثين الراغبين في استكمال هذا الموضوع بالتركيز على الدراسات التالية:

1. دراسة أثر العوامل السياسية والأمنية (مثل الاستقرار السياسي، والتحكم الإسرائيلي في المعابر) على الأداء المالي للحكومة الفلسطينية، كون هذه العوامل قد تفسر جزءاً من التباين غير المفسر في النماذج.

2. تحليل تأثير التحويلات المالية الخارجية (مثل المساعدات الدولية وتحويلات العاملين بالخارج) على الإيرادات والنفقات العامة، ودورها في تمويل العجز المالي.

## المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- أبو مدلل، سمير. (2018). أثر النمو الاقتصادي على البطالة في فلسطين. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، 32(2)، 495-530.
- الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. (2013). *إدارة السياسات الاقتصادية الكلية في الحالة الفلسطينية بين النمو وغياب عدالة التوزيع*. رام الله، فلسطين.
- أحمد، ابراهيم، وحميدي، يوسف. (2022). أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية: دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة سبها وجامعة فزان والمحاسبين القانونيين بمطقة مرزق. *مجلة جامعة فزان العلمية*، 1(1)، 90-119.
- الأطرش، مفتاح، وأبو زيد، عمر المختار. (2024). تأثير أدوات السياسة المالية على معدلات البطالة دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2008-2021). *مجلة ليبيا للعلوم التطبيقية والتقنية*، 12(1)، 17-40.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان. (2019). *واقع النفقات التطويرية في الموازنة العامة في ظل تراجع المنح والمساعدات الخارجية وتأثيرها على تقديم الخدمات العامة للتعليم والصحة والتنمية الاجتماعية*. رام الله، فلسطين.
- بكرين، رحاب. (2015). *دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة (2000-2013)* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان.
- بلحيرش، كوثر، وبلحيرش، ملاك. (2024). *دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي: دراسة تطبيقية في مركز الضرائب CDI قادمة للفترة 2020/2017* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة 8 ماي 1945 قادمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

- بن خناثة، نجوى، ومعبدي، إيمان. (2024). **بعض العوامل الاقتصادية المؤثرة على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 (دراسة قياسية)** [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ورقلة.
- بن شلهوب، هبة. (2022). **أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030 (دراسة ميدانية)**. *المجلة العلمية*، (75)، 257-314.
- بن لخديم، نور الدين. (2024). **فعالية السياسة المالية في التخفيف من مشكلة البطالة في الجزائر: دراسة حالة منحة البطالة غرداية (2021-2024)** [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- بونقبا، مختار، وشاوش، حجة الله. (2022). **الصكوك الإسلامية السيادية كأداة لتمويل المشاريع الحكومية ومعالجة العجز في الموازنة العامة (دراسة التجربة الماليزية مع استشراف لحالة الجزائر)**. *مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية*، (2)3، 54-79.
- الجحيشي، أحمد، وإسماعيل، ميثم. (2023). **دراسة تحليلية لأسباب وطرق قياس التهرب الضريبي في الهيئة العامة للضرائب في العراق للمدة 2013-2021**. *مجلة الجامعة العراقية*، (3)59، 829-841.
- الحاج، نور الدانم. (2021). **أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات العامة الحكومية وتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030**. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، (3)8، 12-32.
- حسين، عاشم. (2019). **تأثير الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة 1990-2018** [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.
- الدعمي، زينب. (2018). **إنتاجية الإنفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية** [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.
- رجب، محمود، وفضلية، عابد. (2022). **تحليل دور الإيرادات العامة وأثرها في عدالة توزيع الدخل القومي في الجمهورية العربية السورية**. *مجلة جامعة البعث*، (14)44، 11-31.

- زربوط، آمنة، وغزالي، عمر. (2022). دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة (1990-2019). *مجلة الاقتصاد الجديد*، (1)13، 223-241.
- سعيد، شيرين. (2024). التهرب الضريبي وسبل مواجهته. *مجلة كلية الحقوق*، (3)60، 151-190.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2024). *تطورات المالية العامة والدين الحكومي، الربع الثاني 2024*. دائرة الأبحاث والسياسات النقدية. رام الله، فلسطين.
- سلمية، واضح. (2024). آليات تفعيل الرقابة الجبائية للحد من التهرب الضريبي وزيادة عملية التحصيل الضريبي في الجزائر [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- الشتيوي، أسامة، والبصير، أنور. (2023). أثر الإنفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا: دراسة قياسية. *المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (3)2، 159-177.
- الشروف، داليا. (2024). مكافحة التهرب الضريبي وفقاً للقانون الفلسطيني. *المجلة العصرية للدراسات القانونية*، (2)2، 215-239.
- صبري، صلاح، وزويد، أحمد. (2022). أثر جماعة الموازنة في تحسين الأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، (2)30، 125-160.
- طلمية، إخلاص. (2024). أداء الاقتصاد الفلسطيني - الربع الأول 2024. رؤيا لتطوير السياسات.
- عبدة، عبير. (2023). دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول النامية. *مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية*، (3)60، 115-147.
- العزب، شاهنده. (2022). العوامل الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بعمالة الأطفال "دراسة ميدانية على مجموعة من الحالات بمدينة دمياط". *المجلة العلمية لكلية الآداب*، (2)11، 119-145.

- عطاطري، راغب. (2019). أثر السياسة المالية على التضخم في فلسطين [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا.
- عكار، زينب، وناصح، عادل. (2020). أثر السياسة المالية والنقدية على أداء سوق العراق للأوراق المالية: دراسة تطبيقية في سوق العراق للفترة (2009-2018). (مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، (30)12، 91-113.
- علي، محمد. (2020). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في فلسطين [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا.
- علي، هاني. (2024). أثر السياسات الحكومية في ترشيد الدعم على الموازنة العامة: دراسة تطبيقية على مصر. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، (23)، 289-420.
- عيد، محمد. (2024). السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر خلال الفترة 2003 وحتى 2022. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، (21)، 312-359.
- عيساوي، أحمد. (2022) مدى توافق السياسة المالية للسلطة الفلسطينية مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية (2007-2018) [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا.
- الغنای، بحري. (2015). أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2009). (المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، (3)25، 1213-1228.
- كمال، إيريني. (2021). فاعليات تطبيق أساليب ومداخل الهندسة المالية على القطاع الحكومي المصري بهدف رفع كفاءة الأداء المالي. مجلة البحوث المالية، (1)22، 82-101.
- الكبجي، مجدي وائل، و الهيموني، ساندي جواد. (2022). ممارسات القيادة الاستراتيجية وعلاقتها بتوسيع القاعدة الضريبية - دراسة ميدانية على دوائر ضريبة الدخل في فلسطين. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (2)19، 276-304.
- مبروك، ثائر. (2023). (المواجهة الجنائية لجريمة التهرب الضريبي في التشريع الفلسطيني [رسالة ماجستير]. جامعة النجاح، كلية الدراسات العليا.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني. (2013). (التهرب الضريبي في الأردن: أسبابه، وطرقه، وحجمه. عمان، الأردن.

- محمد، خالد، ومحمد، عبد الحميد. (2024). دور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، 6(1)، 197-212.
- مفتاح. (2024). *موازنة المواطن 2024* [تقرير].
- وزارة الاقتصاد الوطني. (2022). *الاقتصاد الفلسطيني-المؤشرات، الأداء، والاتجاهات*. رام الله، فلسطين.
- وزارة المالية الفلسطينية. (2025). *وزارة المالية الفلسطينية*. تم الاسترداد من <https://pmof.ps/>
- سلطة النقد الفلسطينية. (2025). *سلطة النقد الفلسطينية*. تم الاسترداد من <https://www.pma.ps/ar/>
- الوكاع، كيلان. (2020). الآثار الناتجة عن أزمة الدين العام والحلول المقترحة. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، 11(78)، 367-392.

#### ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Abbasov, R. (2025). Government budgeting and expenditure: A multifaceted analysis of economic growth, fiscal sustainability, and social impact. *iBusiness*, 17(1), 32-55. <https://doi.org/10.4236/ib.2025.171002>
- Affandi, M., Murwaningsari, E., Mayangsari, S., & Mulyani, S. D. (2023). Factors influencing financial performance of the government. *Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues*, 25(3), 1-15.
- Budi, R. B. H., & Sastradipraja, U. (2024). Analysis of Factors Affecting Local Government Financial Performance. *Dinasti International Journal of Economics, Finance & Accounting*, 5(5), 5399-5410.
- Lolo, I., Karamoy, H., & Maradesa, D. (2023). Financial Performance Analysis Using Financial Value Added, Refined Economic Value Added, and Cash Value Added in Banking Sub-Sector Companies on the Indonesia Stock Exchange for the 2019-2021 Period. *Indonesian Journal of Business Analytics*, 3, 74-84. <https://doi.org/10.55927/ijba.v3i1.3293>
- Lubis, I. T., & Ningsi, E. H. (2022). Determinants of Financial Performance in Local Governments in District/City in Indonesia. *Enrichment: Journal of Management*, 12(2), 2385-2390.
- Nyathi, L. D., & Petegumbo, W. (2024). The Nexus of Financial Sector Development and Economic Development in Zimbabwe: 1980-2022. *International Journal of Research and Scientific Innovation*, 11(9), 860-871. <https://doi.org/10.51244/IJRSI.2024.1109073>

- Parkin, M. (2016). *Microeconomics*, Pearson Education
- Phyu, M. Z. (2025). *The Effect of Government Expenditure on Economic Growth in Myanmar: a Fiscal Decentralization Perspective (Version 1)*. Research Square. <https://doi.org/10.21203/rs.3.rs-5844647/v1>
- Rahhal, A. (2017). Effectiveness of Palestinian income tax rates in facing tax evasion. *Global Journal of Engineering Science and Research Management*, 4(1), 8-14.
- Rahhal, A. I. (2014). The reasons of tax evasion in Palestine: View of tax managers in income tax department. *International Journal of Economy, Management and Social Sciences*, 3(10), 556-561.
- Siddiqui, M., Zia, S., Rizvi, A., Iftikhar, K., & Khan, M. (2024). Investigating the Impact of Elevated Government Debt on Economic Growth in Developing Nations. *Al-Qanṭara*, 10(2), 248–266.
- Wisada, B., Saraswati, E., & Andayani, W. (2025). The Influence of Financial Performance on Economic Growth Through The Budget Effectiveness of Regional Government in East Java. *Jurnal Riset Akuntansi Dan Bisnis Airlangga*, 9(2), 120–143.

ملحق رقم (1): بيانات العوامل الاقتصادية الفلسطينية

العوامل الاقتصادية				السنة
معدل التضخم	البطالة كنسبة	النمو الاقتصادي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	
1.73	23.4	-2.1	3320.2	2013
1.73	26.9	-0.4	3357.5	2014
1.43	25.9	3.5	3277.9	2015
-0.22	26.9	4.1	3534.4	2016
0.21	25.7	3.1	3620.5	2017
-0.2	26.2	1.2	3562.3	2018
1.6	25.3	0.9	3656.7	2019
-0.7	25.9	-11.5	3233.6	2020
1.2	26.4	7.1	3678.6	2021
3.7	24.4	3.9	3800.1	2022
5.9	30.4	-5.4	3458.5	2023
2.5	35	-19	2610.2	2024

ملحق رقم (2): بيانات الأداء المالي للحكومة الفلسطينية

التهرب الضريبي	الدين العام	الموازنة العامة عجز / فائض الرصيد الكلي	النفقات العامة	النفقات التطويرية	النفقات الجارية	الإيرادات					السنة
						صافي الإيرادات العامة	إيرادات المقاصة	إيرادات الجباية المحلية	الإيرادات الغير ضريبية	الإيرادات الضريبية	
295.59	2376.30	-1568.28	3880.64	186.57	3694.07	2312.35	1690.53	852.77	255.21	597.56	2013
381.43	2216.90	-1590.00	4339.94	262.61	4077.34	2749.97	2053.50	872.35	270.48	601.90	2014
355.90	2537.30	-1448.48	4258.59	229.64	4028.95	2810.10	2053.52	910.64	249.00	605.17	2015
337.41	2483.70	-1085.92	4645.65	336.78	4308.87	3559.74	2337.75	1314.97	604.48	625.92	2016
299.62	2543.00	-1228.73	4796.65	366.04	4430.61	3567.92	2416.12	1224.21	388.95	761.94	2017
367.17	2369.50	-1084.20	4517.34	363.61	4153.73	3433.11	2255.01	1349.27	432.83	1119.69	2018
373.39	2795.10	-1683.67	5470.61	371.53	5099.08	3786.91	2651.93	1326.12	390.09	835.96	2019
375.91	3649.20	-1636.79	5086.44	277.73	4808.72	3449.65	2358.83	1205.01	371.40	735.71	2020
476.80	3848.10	-1256.76	5489.57	240.86	5248.70	4232.81	2879.26	1536.91	401.27	994.26	2021
897.07	3542.69	-519.88	5289.47	266.71	5022.76	4769.59	3281.21	1747.09	452.32	1129.47	2022
829.73	3782.33	-528.42	5364.90	367.14	4997.77	4836.49	3247.33	1631.66	433.51	1067.98	2023
573.18	4204.29	-1296.03	5234.95	251.32	4983.62	3938.95	2669.81	1310.30	343.35	867.05	2024

ملحق رقم (3) ورقة عمل توضيحية لبيانات العوامل الاقتصادية

جدول توضيح العامل الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي )

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	المؤشر
13711	17847.9	19165.	18109	15531	17133.5	16276.6	16128	15405.4	13972.4	13989.7	13515.5	ناتج إجمالي
5.25	5.16	5.04	4.92	4.80	4.68	4.56	4.45	4.35	4.26	4.16	4.07	عدد السكان
2610.2	3458.5	3800.	3678.6	3233	3656.7	3562.3	3620.5	3534.4	3277.9	3357.5	3320.2	نصيب الفرد

جدول توضيح العامل الاقتصادي (النمو الاقتصادي)

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
19-	1.8-	3.6	7.8	11.3-	1.2	3.1	4.3	3	2.5	5.1	0.7	الضفة
82-	22.5-	5.6	3.4	12.3-	0.0	6.9-	0.3-	7.7	6.8	15.2-	6.3-	غزة
-28	5.4-	3.9	7.1	11.5-	0.9	1.2	3.1	4.1	3.5	0.4-	2.1-	فلسطين

جدول توضيح العامل الاقتصادي (البطالة)

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
35	18.1	13.1	15.5	15.7	14.6	17.3	17.9	18.2	17.3	17.7	18.6	الضفة
80	52.9	45.3	46.9	46.6	45.1	43.1	43.9	41.7	41.1	43.9	32.6	غزة
51	30.4	24.4	26.4	25.9	25.3	26.2	25.7	26.9	25.9	26.9	23.4	فلسطين

جدول توضيح العامل الاقتصادي (التضخم)

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
2.5	4.8	3.7	1.4	0.8-	1.8	0.4	0.01-	0.08-	1.29	1.20	3.10	الضفة
238	10.5	3.2	0.3	0.5-	0.4	1.3-	0.11	0.84-	1.77	2.85	0.76-	غزة
53.7	5.9	3.7	1.2	0.7-	1.6	0.2-	0.21	0.22-	1.43	1.73	1.73	فلسطين

## قائمة الملاحق

الصفحة	اسم الجدول	الرقم
109	بيانات العوامل الاقتصادية الفلسطينية	1
110	بيانات الأداء المالي للحكومة الفلسطينية	2
111	ورقة عمل توضيحية لبيانات العوامل الاقتصادية	3

## قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
42	نصيب الفرد من الناتج المحلي (2024-2013)	(3.1)
44	النمو الاقتصادي (2024-2013)	(3.2)
45	البطالة (2024-2013)	(3.3)
46	معدل التضخم (2024-2013)	(3.4)
48	الإيرادات العامة (2024-2013)	(3.5)
49	الإيرادات الضريبية (2024-2013)	(3.6)
50	الإيرادات الغير الضريبية (2024-2013)	(3.7)
51	إيرادات الجباية المحلية (2024-2013)	(3.8)
52	إيرادات المقاصة (2024-2013)	(3.9)
53	النفقات العامة (2024-2013)	(3.10)
54	النفقات الجارية (2024-2013)	(3.11)
55	النفقات التطويرية (2024-2013)	(3.12)
56	العجز/ الفائض في الموازنة العامة (2024-2013)	(3.13)
57	الدين العام (2024-2013)	(3.14)
58	التهرب الضريبي (2024-2013)	(3.15)

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
28	العلاقة المتوقعة بين المتغيرات في الدراسة	(2.1)
41	الوصف والسلوك المتغيرات المستقلة خلال الفترة 2013-2024	(3.1)
47	سلوك المتغيرات التابعة خلال 2013 - 2024	(3.2)
62	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة (ن=12)	(4.1)
70	اختبار التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة	(4.2)
71	نتائج معاملات التفرطح والالتواء لمتغيرات الدراسة	(4.3) أ
72	نتائج معاملات التفرطح والالتواء لمتغيرات الدراسة	(4.3) ب
73	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر العوامل الاقتصادية على الإيرادات العامة الفلسطينية خلال الفترة من (2013 - 2024)	(4.4)
77	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر العوامل الاقتصادية على الإيرادات المحلية خلال الفترة من (2013 - 2024)	(4.5)
81	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر العوامل الاقتصادية على إيرادات المقاصة خلال الفترة من (2013 - 2024)	(4.6)
85	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر العوامل الاقتصادية على النفقات العامة الفلسطينية خلال الفترة من (2013 - 2024)	(4.7)
88	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر العوامل الاقتصادية على النفقات الجارية خلال الفترة من (2013 - 2024)	(4.8)
90	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر العوامل الاقتصادية على النفقات التطويرية خلال الفترة من (2013 - 2024)	(4.9)
92	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر العوامل الاقتصادية على العجز/الفائض في الموازنة الفلسطينية خلال الفترة من (2013 - 2024)	(4.10)
94	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر العوامل الاقتصادية على الدين العام خلال الفترة من (2013 - 2024)	(4.11)
96	نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر العوامل الاقتصادية على التهرب الضريبي خلال الفترة من (2013 - 2024)	(4.12)

## قائمة المحتويات

أ.....	إقرار
ب.....	الشكر والعرفان
ج.....	الملخص
د.....	Abstract
1.....	<b>الفصل الأول: الإطار العام للدراسة</b>
1.....	1.1 المقدمة
3.....	2.1 مشكلة الدراسة
4.....	3.1 أهداف الدراسة
4.....	4.1 فرضيات الدراسة
5.....	5.1 أهمية الدراسة
6.....	الأهمية العملية:
6.....	6.1 حدود الدراسة
6.....	متغيرات الدراسة
7.....	7.1 نموذج الدراسة:
7.....	8.1 مصطلحات الدراسة
8.....	<b>الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة</b>
8.....	1.2 الإطار النظري
8.....	تمهيد
8.....	1.1.2 العوامل الاقتصادية
17.....	2.1.2: الأداء المالي:
27.....	3.1.2 العلاقة البحثية بين العوامل الاقتصادية والأداء المالي
29.....	2.2 الدراسات السابقة:
29.....	1.2.2 الدراسات المحلية:

32	2.2.2 الدراسات العربية:
35	3.2.2 الدراسات الأجنبية:
38	3.2 التعقيب على الدراسات السابقة:
<b>40</b>	<b>الفصل الثالث: طريقة وإجراءات الدراسة.</b>
40	1.3 مقدمة:
40	2.3 منهج الدراسة:
40	3.3 سبب اختيار المنهج:
41	4.3 متغيرات الدراسة وسلوكها
47	5.3 متغيرات الدراسة التابعة.
59	6.3 قياس المتغيرات:
59	7.3 طرق جمع البيانات والأساليب الإحصائية :
<b>61</b>	<b>الفصل الرابع: تحليل البيانات وعرض نتائج الدراسة.</b>
61	1.4 مقدمة:
61	2.4 وصف متغيرات الدراسة: (الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة)
69	3.4 اختبار صلاحية البيانات للتحليل:
72	4.4 فرضيات الدراسة:
<b>99</b>	<b>الفصل الخامس: النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية</b>
99	2.5 النتائج الرئيسية.
101	3.5 التوصيات
102	4.5 الدراسات المستقبلية
103	المصادر والمراجع
103	أولاً: المراجع باللغة العربية:
107	ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:
<b>112</b>	<b>قائمة الملاحق</b>

113	.....	قائمة الأشكال
114	.....	قائمة الجداول
115	.....	قائمة المحتويات